

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2021-2022 : دورة أبريل 2022

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	دورة أبريل 2022
• محضر الجلسة رقم 038 ليوم الثلاثاء 16 شوال 1443 (17 ماي 2022) 10722	
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:	
1- مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛	صفحة
2- مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي؛	• محضر الجلسة رقم 036 ليوم الأربعاء 10 شوال 1443 (11 ماي 2022) 10682
3- مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي.	جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة بين مجلسي البرلمان مخصصة لتقديم السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عرضا حول أعمال المجلس برسم سنتي 2019 و2020.
• محضر الجلسة رقم 039 ليوم الثلاثاء 23 شوال 1443 (24 ماي 2022) 10743	• محضر الجلسة رقم 037 ليوم الثلاثاء 16 شوال 1443 (17 ماي 2022) 10692
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	

محضر الجلسة رقم 036

التاريخ: الأربعاء 10 شوال 1443 هـ (11 ماي 2022م).

الرئاسة: - السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب؛

- السيد نعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السابعة صباحا.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة بين مجلسي البرلمان مخصصة لتقديم السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عرضا حول أعمال المجلس برسم سنتي 2019 و2020.

السيد راشد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

افتتحت الجلسة.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المحترمة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

السيدات والسادة رؤساء الغرف بالمجلس الأعلى للحسابات،

والسيدات والسادة رؤساء المجالس الجهوية للحسابات،

والذين من طنجة إلى الداخلة، والذين يحضرون معنا لأول مرة،

طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور وخاصة الفقرة الأخيرة

منه، تقدم السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات خلال

هذه الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان عرضا عن أعمال المجلس برسم

سنتي 2019-2020.

أعطي الكلمة للسيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات

لتقديم العرض.

تفضل السيدة الرئيس.

السيدة زينب عدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

السلام عليكم جميعا.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المصطفى الأمين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يشرفني ويسعدني أن أتقدم أمام المؤسسة التشريعية الموقرة بعرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات، تطبيقا لمقتضيات الفصل 148 من دستور المملكة، وأود بهذه المناسبة أن أهنئكم بصفتكم ممثلين للأمة على الثقة التي حظيتم بها من طرف الناخبين إثر الانتخابات الأخيرة، كما يحق لنا جميعا أن نرى بلادنا لنجاحها، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في تنظيم انتخابات ثلاثية غير مسبوق في خضم جائحة "كوفيد-19"، في ظروف اتسمت بكامل المسؤولية والالتزام والعمل من أجل المصلحة العامة.

وكما تعلمون، أسند دستور المملكة للمجلس الأعلى للحسابات مهمة الرقابة العليا على المالية العمومية، وتدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، كما أناط بالمجالس الجهوية للحسابات مراقبة حسابات الجهات والجماعات الترابية الأخرى وهيئاتها، وكيفية قيامها بتدبير شؤونها، وخول الدستور للمحاكم المالية صلاحية المعاقبة عند الاقتضاء عن كل إخلال بالقواعد السارية على عمليات مداخيل ومصاريف الأجهزة العمومية.

وبالتالي، فإن لقاءنا اليوم يعتبر بحق محطة دستورية بامتياز نعتز بها، إذ تتوخى تفعيل مبدأ المساءلة، والإسهام في تعميق النقاش العمومي ببلادنا حول إشكاليات التدبير العمومي، وتنزيل السياسات والبرامج العمومية وتقييمها، ورصد الإختلالات التي قد تعترضها، وكذا اقتراح السبل والبدائل الكفيلة لضمان أثرها الإيجابي على المواطن، على الإستثمار وعلى الشغل.

ويأتي هذا العرض في سياق وطني ودولي يعرف تحولات مستمرة ومتسارعة إثر التغييرات الجذرية التي فرضتها الجائحة، إضافة إلى تزامن مجموعة من العوامل ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي والإقتصادي والجيوسياسي والتي أدت إلى مراجعات عميقة للإختيارات الإستراتيجية للدولة، أهمها إعادة النظر في مسار العمولة ووضع العنصر البشري والإهتمام بحياة الإنسان، جعلها في صلب أولويات السياسات العمومية.

وعلى الصعيد الوطني، اتخذت بلادنا طبقا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، جملة من التدابير واستهدفت في مرحلة أولى توظيف الإمكانيات المالية التي أتاحتها الصندوق التضامني لـ"كوفيد-19"، وفي مرحلة ثانية لاحقة وضع خطة متكاملة لإنعاش الإقتصاد من خلال إحداث صندوق محمد السادس للإستثمار للنهوض بالأنشطة الإنتاجية.

ولعل من أهم الدروس المستخلصة من هذه الأزمة أن بلادنا تمكنت

وكذا المجتمع المدني والمواطنين، تنامت خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يضع على عاتقنا مهمة صيانة المكانة الدستورية للمحاكم المالية وتكريسها والإرتقاء بأدائها والرفع من أثار عملها.

ومما لا شك فيه، فإن هذه العوامل تشكل بالنسبة لنا كمؤسسة مؤتمنة على تدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة، تشكل دافعا قويا لأن نكون دائما على استعداد للتأقلم مع هذه المستجدات والتحديات، وأن نضع الآليات اللازمة للإستجابة للتحديات والرهانات والإنتظارات التي تترتب عنها.

وفي هذا الإطار، اعتمد المجلس الأعلى للحسابات منذ مارس 2021 وفق منهجية تشاركية مخططا إستراتيجيا للسنوات الخمسة 2022-2026، يرتكز على مقارنة النتائج والأثر على حياة المواطن، وذلك من خلال تطوير عمل المحاكم المالية وإرساء آليات اشتغال تتيح لها مواكبة الإصلاحات الكبرى التي تعرفها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يتعلق الأمر باعتماد مقارنة جديدة في برمجة أعمال المحاكم المالية وتنوع التقارير حول الأعمال الصادرة عنها، وتفعيل الجسور فيما بين مختلف الإختصاصات القضائية وغير القضائية، وإرساء سياسة عقابية ملائمة وناجعة، وكذا سن أسلوب جديد في تتبع تنفيذ مخرجات المحاكم المالية، ونشر أعمالها والتواصل بشأنها.

وهكذا، تتوخى المحاكم المالية في إطار برمجة أعمالها الرقابية الإستجابة لانشغالات وانتظارات الأطراف المعنية والفاعلين الاقتصاديين والرأي العام والمواطنين، من خلال الاعتماد على تحليل المخاطر، وعلى منهاج يضمن استقلالية وموضوعية وحياد المحاكم المالية، كما تستهدف هذه البرمجة المجالات ذات الأولوية، لاسيما تقييم مدى إنجاز البرامج الكبرى للتنمية والمشاريع العمومية وتنزيلها على المستوى الترابي.

ومن أجل التنزيل الفعلي لمخرجات وتوصيات المحاكم المالية والرفع من أثرها على التدبير العمومي وعلى حياة المواطنين، تولى هذه المحاكم أهمية بالغة لتتبع التوصيات الصادرة عنها، حيث يتم تضمين نتائج هذا التتبع في التقرير السنوي، ولهذه الغاية أحدث المجلس منصة رقمية قصد تيسير عمليات التواصل مع مختلف الأطراف المعنية، مع اعتماد وتيرة تتبع، تأخذ في بعين الإعتبار طبيعة التوصية، مدى أولويتها، وكذا طابعها الإستعجالي، وسيشرع في العمل بهذه المنصة، إن شاء الله، ابتداء من الشهر المقبل حال استكمال عملية توصيل المجلس بالمعطيات المتعلقة بالمخاطبين المعينين من طرف القطاعات الوزارية المعنية، وأيضا بعد تمكينهم من استعمالها.

وهذا الصدد، نثمن إحداث وحدة تابعة لرئاسة الحكومة في أبريل المنصرم مهمتها تفعيل التوصيات ذات الصلة، وذلك استجابة لطلب المجلس الأعلى للحسابات.

من التخفيف من الإنعكاسات المباشرة للجائحة، أساسا بفضل روح الإلتزام وروح المواطنة التي أبان عنها المغاربة سواء خلال مرحلة الحجر الصحي أو في المراحل اللاحقة المرتبطة بالحملة الوطنية للتلقيح، مما ساعد العديد من الأنشطة الاقتصادية على التعافي تدريجيا، حيث سجل الاقتصاد الوطني نموا بأكثر من 7% في سنة 2021 بعد انكماش بـ 6,3% في سنة 2020، كما حافظت بلادنا على جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية والتي تنامت بنسبة 20,5% بالمقارنة مع سنة 2020.

وفي نفس الاتجاه، تحسنت مدخرات بلادنا من العملة الصعبة، حيث بلغت ما يعادل 6 شهور و22 يوما من واردات السلع والخدمات، بفضل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والتي سجلت مبالغ قياسية: 93,3 مليار درهم أي بزيادة 36,8%.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التطورات اللاحقة للجائحة إضافة إلى الإنعكاسات السلبية لموسم الجفاف ومدى قدرة الإقتصاد الوطني على الصمود أمام الإكراهات الخارجية، كل هذه العوامل تفرض مواجهة تحديات كبرى، يأتي في مقدمة هذه التحديات تعزيز مكانة المغرب وتحسين مناخه، لاسيما في المجالات الصحية والطاقة والصناعية والغذائية وتأهيل العنصر البشري، وتوفير الظروف المواتية للإستفادة من الفرص التي يتيحها التحول الرقمي، بالإضافة إلى تسريع وتيرة الأوراش الكبرى: كتعميم الحماية الإجتماعية في أفق سنة 2025، وأوراش الإصلاح الجبائي والمؤسسات العمومية وتفعيل الميثاق الجديد للإستثمار، بالإضافة إلى ضرورة تنزيل النموذج التنموي الجديد، خاصة فيما يتعلق بالخلاصات الجوهرية المتعلقة بمجال الحكامة والتدبير العمومي، ونذكر منها:

تطوير قدرات مختلف الفاعلين العموميين على الإستباق الإستراتيجي وتدبير وتدارك المخاطر وتجريب واحتضان الحلول والمشاريع؛

✓ نذكر منها أيضا تشجيع بلورة سياسات عمومية ناجعة ومنسقة، تقوم على التحليل، تقوم على المعطيات المحينة، وتهدف إلى تحقيق مكاسب للمواطن ولصالح عموم المواطنين؛

✓ نذكر منها أيضا تحسين قدرات الإدارة لتنفيذ السياسات العمومية بفعالية وبوتيرة أسرع، وكذا الإستفادة من التكنولوجيات الحديثة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

في هذا السياق، فإن تموقع المحاكم المالية يجعلها اليوم في منعطف جديد لمسارها المؤسسي، فإذا كانت المراحل السابقة قد ساهمت وبصفة تدريجية ومتوازنة في إرساء مبادئ ومناهج الرقابة العليا، فإننا اليوم أمام تحديات جديدة وانتظارات متنوعة تفرضها هذه التحولات المتسارعة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما أن انتظارات الأطراف ذات الصلة، وفي مقدمتها السلطتان التشريعية والتنفيذية

بأنشطة المحاكم المالية برسم سنتي 2019 و2020، وقد تشرفت برفعه إلى جلاله الملك نصره الله، كما قمت بتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة، ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وتم نشره في مارس 2022 بالجريدة الرسمية عملاً بمقتضيات الفصل 148 من الدستور؛ وقد حظي التقرير بتغطية إعلامية واسعة باعتبار المكانة التي يحتلها تدبير المال العام ضمن اهتمامات الرأي العام والأوساط الإعلامية.

يتضمن هذا التقرير حصيلة ممارسة المحاكم المالية لاختصاصاتها القضائية بالإضافة إلى أبرز خلاصات المهمات الرقابية بخصوص أهم المشاريع والبرامج والإصلاحات الهيكلية التي تهم الشأن العام.

فيما يتعلق باختصاص التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، أصدرت المحاكم المالية خلال الفترة الممتدة من 2019 حتى متم أبريل 2022 ما عدده 464 قرار وحكم، بلغ مجموع الغرامات 10 مليون و603 درهم، بالإضافة إلى المبالغ المحكوم بإرجاعها والمطابقة للخسارة التي لحقت بالأجهزة العمومية نتيجة المخالفات المرتكبة والتي بلغت 17 مليون و77 ألف درهم، ويتعلق الأمر بإثارة المسؤولية الشخصية للمتدخلين في تنفيذ العمليات المالية للأجهزة العمومية الذين ارتكبوا مخالفات في مجال تنفيذ عمليات الموارد والنفقات العمومية، وكذا حصولهم على منافع نقدية أو عينية غير مبررة، وحالات أيضاً إلحاق أضرار بالجهاز العمومي بسبب الإخلال الخطير سواء في الإشراف أو في المراقبة أو بسبب التقصير والإغفال المتكررين في القيام بمهامهم.

أما في مجال التدقيق والبت في حسابات الأجهزة المقدمة من طرف المحاسبين العموميين، فقد أصدرت المحاكم، خلال نفس المدة، ما مجموعه 636 حكماً وقرارات صرحت بموجها ابتداءً بعجز يوازي 209 دالمليون و700 ألف درهم على إثر التدقيق والتحقيق في ما مجموعه 11.738 حساباً.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، أن النسخة التنفيذية من الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم المالية توجه إلى الخزينة العامة للمملكة بعد اكتسابها قوة الشيء المقضي به، وذلك قصد استخلاص المبالغ المحكوم بها.

بالنسبة للأفعال التي تستوجب عقوبة جنائية والتي تم اكتشاف مجملها، في إطار ممارسة المحاكم المالية، مع الأسف، لا تتم الإحالة إلى المحاكم المالية من طرف السلطات المختصة حسب القانون. تم اكتشاف مجملها في إطار ممارسة المحاكم المالية، فقد أحال الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات خلال نفس الفترة: 2019 إلى متم أبريل 2022، 29 ملفاً إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض- رئيس النيابة العامة-، وذلك قصد أخذ المتعين بشأنها، فيما اتخذت مقررات بعدم إثارة الدعوى العمومية بخصوص 6 ملفات لعدم كفاية القرائن والإثباتات اللازمة.

وعلاقة بالأحكام والقرارات الصادرة في هذا الإطار، حرص المجلس

وسيعمل المجلس على غرار الهيئات العليا للرقابة الرائدة في هذا المجال على إعداد تقارير حول مظاهر التحسن المسجلة في التدبير العمومي لكل قطاع، وحول مدى الإستجابة والتقدم في تفعيل هذه التوصيات.

وفي ذات السياق، يواكب المجلس أورش إصلاح المالية العمومية وتنزيل مقارنة التدبير المرتكز على النتائج، وتحسين مسطرة الإدلاء بالحسابات ومضمونها، وتوفير المعلومات الموثوقة والمحيطة للمحاكم المالية، يواكب أيضاً مشروع رقمنة عملية الإدلاء بالحسابات وتوفير الشروط الملائمة لممارسة المجلس لاختصاص جد فعال وهو اختصاص التصديق على حسابات الدولة، وقد تم لهذا الغرض وضع إطار عمل مع وزارة الإقتصاد والمالية من خلال اتفاقية حددت المجالات ذات الصلة وظروف مواكبتها، وسيعمل المجلس على تقديم نتائج هذه المواكبة، مواكبة أورش إصلاح المالية العمومية في تقريره السنوي المقبل.

وعلى مستوى المجالس الجهوية للحسابات وإدراكاً منا للدور الهام الذي تضطلع به في تدعيم الحكامة الترابية، حرصنا على أن تمارس هذه المجالس كافة اختصاصاتها وفق رؤية متكاملة ومندمجة، غايتنا في ذلك انخراطها العملي في مواكبة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، مع مراعاة التحولات التي تعرفها بلادنا، وبالطبع مراعاة خصوصيات كل جهة، وتوجيه أعمالها أساساً نحو المجالات ذات الصلة بالمعيش اليومي للمواطن والمساهمة في تحسين أداء الجماعات الترابية بما ينعكس إيجاباً على تجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين.

ولأجل ذلك، عملنا على تكثيف المهام المشتركة بين غرف المجلس والمجالس الجهوية للحسابات وتزويد هذه الأخيرة بالموارد البشرية اللازمة حتى تضطلع بمهامها على النحو المطلوب، وهكذا فقد تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مطلع سنة 2022 بتعيين 49 ملحق قضائي جديد على مستوى مختلف المجالس الجهوية للحسابات، ونعترز مواصلة جهودنا في هذا الإطار قصد تمكينها من وسائل العمل اللازمة.

وفي إطار تنزيل أحكام دستور المملكة في مجال المساعدة للهيئات القضائية، ومن أجل المساهمة في تخليق الحياة العامة ومحاربة كل أشكال الفساد، تم تكثيف التنسيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة بشأن معالجة الشكايات والتظلمات والتقارير ذات الصلة بالمخالفات والجرائم المالية وتبادل المعلومات والوثائق المتعلقة بها.

ولا يفوتني بهذه المناسبة الإشادة بالتعاون البناء والمثمر مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة منذ توقيع مذكرة تعاون في يونيو 2021.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،
أصدر المجلس الأعلى للحسابات في دجنبر 2021 التقرير المتعلق

كتابات الضبط بمحاكم المملكة والخدمات القنصلية المقدمة للمغاربة المقيمين بالخارج؛

- مجال التجهيز والإسكان: ويشمل خلاصات المهمات المتعلقة بقطاع الماء واللوجيستيك وكذا تقييمها حول آليات وتدخلات الدولة في مجال محاربة السكن غير اللائق؛

- مجال الأنشطة الإنتاجية: ويتناول خلاصات المهمات المتعلقة بسلسلة الدواجن ومخطط تنمية التجارة والتوزيع "رواج" والمنظومة الوطنية للبنية التحتية للجودة وتسيير المعهد المغربي للتقييس والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات؛

- مجال التربية والتكوين والرياضة: ويضم خلاصات المهمات التي أنجزت حول التمدرس في الوسط القروي وآليات توجيه التلاميذ، والتربية الدامجة، وتدريب مؤسسات التعليم العالي الفلاحي وحكامة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي، وتقييم التكوين المهني الموجه لقطاع السيارات، وكذا علاقة الوزارة المكلفة بالرياضة بالجامعات الرياضية؛

- مجال الصحة والعمل الاجتماعي: ويشمل مهمات مختلفة تتعلق بوضعية التغطية الصحية الأساسية وبحكامة ودعم بعض مجالات المنظومة الصحية وتدريب مراكز إستشفائية والقطب الاجتماعي، وكذا الإعانات الممنوحة للجمعيات من طرف القطاعات الوزارية؛

- مجال الحكامة الترابية: ويتعلق بخلاصات المهمات المنجزة بخصوص تدبير المشاريع العمومية على مستوى جميع جهات المملكة، يخص أيضا تدبير النفايات المنزلية والنفايات المماثلة لها وأسواق البيع بالجملة للخضر والفواكه، يشمل أيضا آليات التعاون بين الجماعات الترابية وإعداد وتنفيذ مخططات الجماعات وتسيير العمالات والأقاليم وتدريب الجمعيات لمرفق توزيع الماء الصالح للشرب في الوسط القروي، وتدريب ومراقبة المقالع خاصة بجهة الدار البيضاء-سطات، وكذا مخطط تنمية جهة الدار البيضاء الكبرى 2015-2020.

وكما تلاحظون، أيها السادة الحاضرون، تحرص المحاكم المالية على أن تخضع أشغالها لشروط موضوعية، يأتي في مقدمتها تحديد الأولويات واختيار مهمات رقابية تأخذ بعين الاعتبار الإشكاليات والتحديات الكبرى، وكذا المخاطر المتزايدة التي يواجهها التدبير العمومي ومرعاة التكامل والتناسق بين مختلف الأنشطة الرقابية، وضمان تغطية كافية وفعلية لكافة المجالات الترابية.

في هذا الإطار، أود أن أركز أمام حضراتكم على أربعة مواضيع أساسية ذات صبغة إستراتيجية:

الفئة الأولى: وضعية المالية العمومية خلال الفترة 2019-2021؛

الفئات الثانية: السياسات العمومية التي تعنى بالعنصر البشري، وتهم أساسا التعليم بالوسط القروي والتغطية الصحية؛

ضمن هذا التقرير على إبراز عناصر وأسس إسناد المسؤولية أمام المحاكم المالية المستنبطة من هذه القرارات والأحكام، وكذا إثارة الإنتباه إلى الثغرات والإختلالات التي تشوب التدبير العمومي وأسبابها قصد العمل على تجاوزها، بما يعزز الحكامة الجيدة في مجال التدبير المالي العمومي ويساهم في إشاعة ثقافة حسن التدبير ويحقق أيضا الأمن القضائي.

وفي انتظار مراجعة نظام مسؤولية المدبرين العموميين، يسعى المجلس إلى تعزيز الوظيفة العقابية بشكل يتناسب مع الغاية من سنّ هذا الإختصاص، وكذا مع الرهانات الجديدة للتدبير المالي العمومي، في إطار الإنتقال إلى التدبير المرتكز على النتائج بدل التدبير المبني على الوسائل، من خلال اعتماد سياسة عقابية ولأول مرة، فعالة وناجعة، تراعي التوازن في الممارسة القضائية بين مختلف المخالفات المستوجبة للمسؤولية.

كما أود أن أؤكد أمامكم، أن المجلس الأعلى للحسابات، بتنسيق وثيق وفعلي مع النيابة العامة لديه وعلى رأسها السيد الوكيل العام لجلالة الملك، يعمل بحزم لتفعيل كل الآليات التي يتيحها القانون قصد إحالة كافة ملفات الفساد وهدر الأموال العمومية على رئاسة النيابة العامة لإتخاذ ما يلزم بخصوصها في مجال المتابعات الجنائية كلما أصبحت القرائن كافية، هاجسه في ذلك ممارسة كافة اختصاصاته والحرص على تنزيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة فعليا وعلى أرض الواقع.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

بغض النظر عن الأنشطة ذات الصبغة القضائية، فإن المهمات المتعلقة بمراقبة التسيير وتقييم البرامج والمشاريع العمومية ومراقبة استخدام الأموال العمومية، أخذت حيزا كبيرا من هذا التقرير، وقد روعي في عرض خلاصات هذه المهمات الأجوبة والتعقيبات المدلى بها من طرف مسؤولي الأجهزة والقطاعات التي خضعت للمراقبة.

كما تم حصر هذه الملاحظات في تلك المتعلقة بالتدبير، أما تلك التي من شأنها إثارة مسؤولية بعض المدبرين والمسيرين، فقد تم تضمينها تماشيا مع مبادئ قرينة البراءة في تقارير منفصلة من أجل إحالتها على النيابة العامة لدى المحاكم المالية، وقد تفضي إلى عقوبات ذات طابع إداري أو عقوبات في مجال التأديب المتعلقة بالميزانية والشؤون المالية أو التسيير بحكم الواقع أو عقوبات جنائية.

وهكذا، أنجزت خلال الفترة 2019-2020 ما مجموعه 665 مهمة رقابية منها 558 مهمة منجزة من طرف المجالس الجهوية للحسابات، وقد صنفت خلاصات هذه المهمات في التقرير وفق مقارنة قطاعية وموضوعاتية دالة وهادفة تشمل المجالات الآتية:

- مجال المالية العمومية والإدارة: ويضم خلاصات مهمة تتعلق بتنفيذ قوانين المالية، تدبير الضرائب، أنظمة التقاعد والتأمين،

- الأول يتصل بالموارد وذلك بتفعيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، خاصة فيما يتعلق بتعبئة الإمكانات الضريبية عبر توسيع الوعاء الضريبي، وأيضا ترشيد التحفيزات الجبائية؛

- الجزء الثاني من التدابير يرتبط بترشيد النفقات العمومية، من خلال مراجعة منهجية وعميقة للنفقات وتحديد أهداف واضحة متوسطة الأجل تندرج ضمن قوانين المالية السنوية من شأنها إعادة ترتيب أولويات النفقات والزيادة من فعاليتها واستهدافها وإتاحة موارد إضافية لتمويل الإصلاحات الضرورية؛

- الجزء الثالث من التدابير يتعلق بتفعيل وتطوير وتوسيع مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص كلما اقتضى الأمر ذلك. واعتبارا لمحدودية الموارد المالية المتاحة، فإن الابتكار في هذا المجال من شأنه أن يعطي دفعة قوية للإستثمار بشقيه الخاص والعام، ويعمل على تسريع وتيرة الإنجازات.

وفي نفس السياق، يكتسي التعجيل بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية أهمية بالغة لما له من انعكاسات على المالية العمومية، سواء من حيث التوجهات الإستراتيجية للقطاع العمومي أو من حيث أيضا التدفقات المالية التي تربطه بميزانية الدولة. ومن المعلوم أن هذا الإصلاح الطموح الذي جاء بمبادرة ملكية سامية، وسبق أن صادقت عليه المؤسسة التشريعية الموقرة، يندمج ضمن رؤية إصلاحية تركز على التسريع الإقتصادي وبناء اقتصاد قوي. كما أن هذا الإصلاح يستهدف من جهة دعم الدور الإستراتيجي للمؤسسات والمقاولات العمومية في تنفيذ السياسات العمومية والإستراتيجيات القطاعية للدولة. ومن جهة أخرى يستهدف تعزيز أداء هذا القطاع الرفع سواء من نجاعته الإقتصادية أو الإجتماعية.

ويلاحظ المجلس، أنه على الرغم من صدور القانون المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والقانون الإطار والقانون المحدث للوكالة الوطنية للتدبير الإستراتيجي لمساهمات الدولة منذ يوليو 2021، لم يتم بعد الشروع في التنفيذ الفعلي لهذا الإصلاح الحيوي وتحديد محطاته الأساسية ضمن خارطة طريق توضح الأدوار العملية لمختلف الفاعلين وتحدد أيضا الأفق الزمني للإنجاز.

وعلى صعيد آخر، علاقة بالمالية العمومية، تناول التقرير، لأول مرة، مدى التقدم الحاصل فيما يخص تنفيذ المقترضات المتعلقة بمنهجية نجاعة الأداء كإحدى مستجدات القانون التنظيمي للمالية لسنة 2015، حيث تم تسجيل مجهودات هامة في مسار اعتماد هذه المنهجية على نطاق واسع، مما ساهم في دينامية إيجابية لتدبير المالية العمومية، إلا أن هذه الدينامية ما زالت تعرف نقائص قد تحد من نتائجها، وهي هذه المحدودية في التناغم بين الإستراتيجيات القطاعية وكيفية تنزيلها ضمن البرامج الميزانية، وكذلك هناك اعتماد لعدد كبير من الأهداف والمؤشرات يتعذر معه تتبعها في بعض الأحيان، بالإضافة

الفئة الثالثة: تهم السياسة العمومية المتبعة في مجال الماء؛

الفئة الرابعة: إنجاز وتدبير المشاريع العمومية على مستوى جهات المملكة.

بخصوص الفئة المرتبطة بوضعية المالية العامة خلال الفترة 2019-2021 وتطورها على المدى المتوسط، يتضح أن بلادنا دخلت مرحلة جديدة من التقلبات تحمل معها مخاطر متراكمة على مستوى التوازنات الماكرو-اقتصادية.

وعلى أساس الحسابات الوطنية 2007 وطبقا للمعطيات الأخيرة التي نشرتها وزارة الإقتصاد والمالية، فإن سنة 2019 سجلت استقرارا نسبيا لعجز الميزانية في مستوى يعادل 3.6% من الناتج الداخلي الخام، وكذا استقرار دين الخزينة في نسبة 64.9% من الناتج الداخلي الخام في 2019، وفي المقابل، فإن الظرفية الخاصة لسنة 2020 بسبب السياق الاستثنائي لجائحة "كوفيد-19" وتداعياتها المباشرة والعميقة على المالية العامة لبلادنا طبعا على غرار غالبية دول المعمور، استلزمت اللجوء إلى قانون المالية المعدل، وكان من نتائج هذه الوضعية على وجه الخصوص تفاقم عجز الخزينة بلغ ما يعادل 7.6% من الناتج الداخلي الخام، كما أخذ دين الخزينة مسارا تصاعديا، حيث انتقل إلى 76.4% من الناتج الداخلي الخام مع نهاية 2020 أي بزيادة 11.5 نقطة.

وقد سجلت سنة 2021 تحسنا ملحوظا من حيث المؤشرات الإقتصادية والمالية، بفضل التدابير التي شرع في تنزيلها تدريجيا ضمن خطة الإقلاع الإقتصادي للخروج من الأزمة وتداعياتها، وكذا بفضل الموسم الفلاحي الجيد آنذاك، حيث تراجع عجز الميزانية إلى 5.9% من الناتج الداخلي الخام، كما أن دين الخزينة عرف تحسنا نسبيا بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام، بقي في حدود 74,2% على الرغم من تزايد حجم الدين بالقيمة المطلقة، ارتفع من 832,6 مليار درهم إلى 885,5 ما بين 2020 و2021.

ومما لاشك فيه، أن وضعية المالية العامة خلال النصف الأول من هذه السنة تبدو بالغة التعقيد، نتيجة تزامن هذه الإكراهات المرتبطة بالجفاف والارتفاع الملحوظ للأسعار الدولية للمواد الطاقية والسلع الأساسية ومخاطر التضخم وانعكاساتها على الإقتصاد الوطني.

ويثمن المجلس بهذا الخصوص إنشاء آلية "لجنة اليقظة الإستراتيجية" والتي تضم أيضا الفاعلين الإقتصاديين، لتتبع الإنعكاسات المحتملة التي يواجهها الإقتصاد الوطني والتخفيف من وقعها على المواطن وعلى المقاولات المعنية.

واعتبارا للمستوى المرتفع للدين العمومي، يتعين العمل في المدى القصير والمتوسط على اتخاذ تدابير ميزانية من أجل توفير هوامش لتمويل الإصلاحات البنوية اللازمة، مع الحرص على وضع نسبة الدين العمومي في منحنى تنازلي، يمكن تصنيف هذه التدابير إلى ثلاث أجزاء أساسية:

القروي، ورغم التحسن الملموس الذي سجلته، فإنها تبقى دون الطموحات على عدة مستويات:

فمثلا على مستوى تعميم التمدرس والمساواة بين الجنسين في السلك الابتدائي، وخاصة إثر الجهود الرامية إلى تشجيع تـمدرس الفتيات، لا يتم الحفاظ على هذين المكسبين بعد الإنتقال إلى السلكين الإعدادي والتأهيلي، حيث قـدّرت النسبة الخام للتمدرس في الإعدادي خلال موسم دراسي 2019-2020 بـ 86,4% بالنسبة للذكور و72,4% بالنسبة للإناث.

على مستوى الانقطاع عن الدراسة، تبقى هذه الظاهرة مرتفعة، لاسيما في سلك الإعدادي بنسبة تقدر بـ 12,2% خلال الموسم الدراسي 2019-2020، مقابل 9,3% بالوسط الحضري.

على مستوى الجودة والتأطير أيضا، فإن المحتويات البيداغوجية لا تستجيب دائما لمتطلبات التعليم العصري، زيادة على عدم تحقيق تكافؤ الفرص في الإستفادة من الدروس عن بعد خلال جائحة كورونا، وخاصة فيما يتعلق بتوفير الأدوات اللازمة. كما سجل المجلس قلة المفتشين التربويين وضعف عمليات التوجيه وكذا ظاهرة تغيب الأساتذة.

على مستوى مرافق البنيات التعليمية، لوحظ أن مجموعة منها لا توفر الظروف الملائمة للتحصيل المدرسي، من أصل 17.705 مؤسسة، ما يزيد عن 5000 وحدة غير مرتبطة بشبكات الماء والكهرباء والتطهير.

على مستوى الدعم الاجتماعي، سجل المجلس عدم كفاية عرض السكن المدرسي، خاصة لفائدة الفتيات، إضافة إلى استمرار بعض الصعوبات في توفير النقل المدرسي.

وفي نفس السياق، فإن برنامج "تيسير" يعاني من بعض النقائص خاصة في الإستهداف.

واعتبارا لما سبق، أوصى المجلس بضرورة التصدي بحزم لكل أسباب الضعف المرتبطة بالتأطير البيداغوجي والهدر المدرسي، وتحسين ظروف التمدرس بالوسط القروي.

وفي مجال آخر يهم العنصر البشري، وبمبادرة ملكية سامية، تم الشروع في تعميم التغطية الصحية الإجبارية، من خلال التأمين الأساسي على المرض، سواء فيما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء أو الإستشفاء والعلاج.

وفي سياق تنزيل هذا الورش الإستراتيجي، وقف المجلس الأعلى للحسابات على حصيلة التغطية الصحية الأساسية خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2019.

فيما يخص تغطية الساكنة، ما يناهز ثلث السكان (29,8%) لا يزالون خارج نطاق هذه التغطية وهو ما ينطبق خصوصا على العاملين غير الأجراء.

إلى غياب نظام معلوماتي يمكن من تتبع نجاعة الأداء.

وفي ارتباط بالمالية العمومية، أكد المجلس على الصبغة الإستعجالية التي يكتسبها إصلاح أنظمة التقاعد، حيث لاحظ أن تغطية التقاعد الإجمالية للسكان النشيطين لا تزال محدودة، فمن بين 4.5 مليون شخص مع نهاية 2020 لا يتجاوز معدل هذه التغطية 42% على الرغم من التقدم الملحوظ الذي سجل على مستوى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

وعلى غرار السنوات السابقة، أورد التقرير تحليلا لوضعية أنظمة التقاعد، والتي تعرف صعوبات متفاقمة بخصوص ديمومتها وتوازنها المالية، إذ على الرغم من التعديلات المهمة لمقاييس نظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد والتي جاء بها إصلاح 2016، من المتوقع، إذا بقيت الأمور على حالها، أن يستنزف النظام كامل احتياطاته في أفق 2026.

أما النظام العام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، فيعرف عجزا تقنيا منذ 2004، ومن المتوقع أن يواجه أول عجز له في أفق 2028.

كما أن نظام تقاعد الأجراء الذي يديره الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، سيواجه أول عجز تقني له في 2029 على الرغم من وجود رافعة ديموغرافية مواتية.

واعتبارا لحجم هذه الصعوبات وأثارها المرتقبة، أوصى المجلس بإصلاح حكامه وقيادة هذه الأنظمة، والإستمرار في مراجعة ومؤاممة معايير أنظمة التقاعد الأساسية وتوفير أوجه التقارب فيما بينها مع الإطار المستهدف، وتسريع وتيرة الإصلاحات المعيارية، وكذا وضع حلول تمويلية مناسبة ومبتكرة ضمن خارطة طريق شاملة لمنظومة الإصلاح الهيكلي ككل.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

الفئة الثانية ترتبط بالسياسات العمومية التي تعنى بالعنصر البشري، ويتعلق الأمر بقطاع التعليم والتغطية الصحية.

يأتي في مقدمة هذه التحديات التمدرس في الوسط القروي، إذ يندرج هذا المحور ضمن أهم إستراتيجيات التربية والتكوين ببلادنا، سواء في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، في البرنامج الاستعجالي والرؤية الإستراتيجية 2015-2030.

ويتضح اهتمام الدولة بالتمدرس بالوسط القروي من خلال المجهود العمومي المخصص لذلك، حيث وحسب آخر المعطيات المتوفرة لدى المحاكم المالية، انتقلت تكلفة كل تلميذ متمدرس بين سنتي 2017 و2019 فيما يرجع لنفقات التسيير من 7580 درهم إلى 7985 درهم بالوسط القروي، في حين عرفت هذه التكلفة زيادة خلال نفس الفترة من 6391 درهم إلى 6788 بالوسط الحضري.

غير أن تقييم المجلس الأعلى، أبان أن حصيلة التمدرس بالوسط

تقنية سلبية سنة 2016، تلاها عجز عام ابتداء من سنة 2017. وبالتالي، فإن هذا الأخير يعاني من وضعية مالية حرجية، حيث أن الإشتراكات والمساهمات لم تعد تغطي نفقات الخدمات الطبية ونفقات الاستغلال والإحتياجات التقنية.

وعلاقة بسلة العلاجات ونسبة تغطية التكاليف المرتبطة بها، يلاحظ المجلس غياب نظام يقوم بتحيين منتظم لهذه السلة والتي لا تواكب تطور الخدمات الطبية المرتبط بدوره بتطور التقنيات طبعا وتطور العلوم الطبية، ويؤدي ضعف نسبة التغطية الفعلية لنفقات العلاجات الطبية إلى تحمل المستفيدين الحصة المتبقية.

وفي غياب الآليات الكفيلة بتطوير الموارد وبضبط النفقات، فإن التوازن المالي وديمومة نظام التغطية الصحية الأساسية بشكل عام ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بشكل خاص، يبقى في حاجة إلى آليات للضبط والتقنين.

ولمعالجة هذه الإختلالات، يوصي المجلس بوضع إطار ملائم خاص بحكامة منظومة التغطية الصحية الأساسية في شموليتها وإحداث هيئة ضبط مستقلة تتمتع بالصلاحيات والوسائل اللازمة.

وفي أفق تعميم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ليشمل المستفيدين من نظام المساعدة الطبية مع نهاية هذه السنة، يوصي المجلس أيضا بمراجعة مقاييس تمويل منظومة التغطية الصحية الأساسية، ووضع الآليات الكفيلة بالتنوع موارد وطرق تمويلها، وبحث المجلس في نفس السياق على تطوير وتأهيل المؤسسات الإستشفائية والوحدات الصحية العمومية، بإختلاف مستوياتها، باعتبارها رافعة رئيسية لنظام التغطية الصحية الأساسية، وكذا تكثيف مراقبة القطاع الخاص، بالإضافة إلى وضع إستراتيجية دوائية فعالة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

تتعلق الفئة الثالثة بالسياسة العمومية المتبعة في مجال الماء، فمن حيث ندرة الموارد المائية، توجد بلادنا ضمن 20 دولة التي تصنف عالميا في وضعية إجهاد، حيث يتوفر المغرب في السنة العادية على موارد مائية تقدر بـ 22 مليار متر مكعب أي ما يناهز 650 متر مكعب لكل فرد حاليا، وهي دون عتبة الإجهاد المائي والمحددة بألف متر مكعب لكل فرد، ويعكس هذا الوضع طبعا هشاشة بلادنا إزاء التغير المناخي، ولكن يعكس أيضا الحاجة الماسة إلى تغيير مجموعة من الظواهر السلبية والسلوكات غير المسؤولة، بل والمشينة أحيانا في كيفية إستعمال الماء ومراعاة ندرته، من بين هذه الظواهر تلويث المياه، حيث تقدر تكلفة تدهور الموارد المالية بسبب التلوث بحوالي 1.26% من الناتج الداخلي الخام، ويمثل التلوث الصناعي 18.5% من هذه التكلفة، وبالتالي يتعين تفعيل مبدأ مسؤولية "الملوث المؤدي"، خاصة عبر تطبيق الآليات القانونية المتوفرة وكذا تعزيز سلطات شرطة الماء.

وفي نفس السياق، تعرف المياه الجوفية استغلالا مفرطا، حيث

وقد لاحظ المجلس فيما يتعلق بحكامة المنظومة، أن التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، في وضعه الحالي، يظل خاضعا لهيئات حكامة الصناديق المدبرة له، في حين أن نظام المساعدة الطبية لا يتوفر على هيئة خاصة مسؤولة عن تديره وحكامة.

وقد عرفت الموارد نمو مضطربا خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020، ارتفعت من 10.5 دالمليار درهم إلى 13.84 مليار درهم سنة 2020 بالنسبة لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ومن 1.43 مليار إلى 1.86 مليار بالنسبة لنظام المساعدة الطبية، إلا أن الموارد المخصصة لهذا النظام نظام المساعدة الطبية المتأية أساسا من "صندوق دعم التماسك الإجتماعي" تتسم بعدم الإستقرار.

بالنسبة لموارد نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، المكونة أساسا من اشتراكات المجاورين ومساهمات المشغلين، تطورها يعرف تعثرا ملحوظا بسبب ركود نسب الإشتراك والتراجع المستمر للعامل الديموغرافي -أي عدد المجاورين النشيطين مقارنة مع عدد المشتركين المتقاعدين- خاصة فيما يتعلق بالصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي، إذ انتقل هذا المؤشر من 2.61 سنة 2015 إلى 1.63 سنة 2020.

بالمقابل، فإن نفقات التغطية الصحية الأساسية تعرف بصفة عامة تصاعدا مستمرا، وهكذا انتقلت نفقات الخدمات الطبية المقدمة للمستفيدين بنظام المساعدة الطبية من 1.72 مليار درهم في سنة 2015 إلى 2.4 دالمليار درهم سنة 2019.

وفي الواقع، فإن هذا التطور لا يعكس الصورة الحقيقية للخدمات المقدمة فعليا للمستفيدين في هذا النظام، في غياب نظام فوترة شاملة على مستوى المستشفيات العمومية.

كما انتقلت نفقات الخدمات الطبية بالنسبة لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض من 6.95 مليار درهم إلى 9.83 مليار درهم ما بين سنة 2015 و2019.

وبالرجوع إلى معطيات سنة 2020، فإن تطور نفقات نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض تؤثر فيه عموما ثلاث محددات رئيسية وهي:

هيمنة النفقات الخاصة بالأمراض المزمنة أو المكلفة التي استهلكت ما يفوق نصف نفقات هذا النظام؛

• أهمية النفقات الخاصة بالأدوية، بلغت ثلث نفقات الخدمات العلاجية،

• المحدد الثاني هو المنحى التصاعدي لمؤشر الإصابة بالمرض.

ومن حيث التوازن المالي، وعلى عكس الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي الذي يتوفر على مؤشرات مقبولة على المدى المتوسط، فإن الصندوق الوطني لمنظمات الإحتياط الإجتماعي قد سجل أول نتيجة

ويرى المجلس أن المبادرات التي اتخذت قصد التكيف مع هذا الوضع تبقى محدودة، كما يشهد على ذلك التأخر الحاصل في إدراج التأثيرات البيئية ضمن المشاريع والبرامج العمومية أو أيضا التطور البطيء للأنشطة المتعلقة بالاقتصاد الدائري.

واعتبارا لذلك، يوصي المجلس بتطوير التكامل بين عناصر مثلث: الماء - الطاقة - الفلاحة، بشكل يسمح بالتقائية القطاعات الثلاث واندماجها الترابي والملاءمة بين إستراتيجياتها.

وأمام الإكراهات المسجلة على مستوى التمويل، وبالنظر إلى ضعف عدد العقود المبرمة بين القطاعين العام والخاص، يتعين تطوير شراكة فعلية بين القطاعين، وبالموازاة مع ذلك، تحديد المخاطر والأولويات ورفع التحديات المتصلة بالتنظيم والتمويل والمنافسة والخبرة والإبتكار.

في نفس السياق، لم تعد أنظمة التعريف المعتمدة حاليا ملائمة لتدبير معقلن للموارد المائية، مع العلم بأن تمويل قطاع الماء يرتبط ارتباطا وثيقا بنظام التعريف، لذلك أوصى المجلس بالقيام بدراسة حول الإستهداف الملائم، وعند الإقتضاء بمراجعة منظومة تعرفه الماء والتطهير، طبعاً مع مراعاة الوضعية الإجتماعية للفئات المستفيدة والتي هي الأكثر هشاشة.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

تتعلق الفئة الرابعة بالتدبير الأنجع للمشاريع العمومية المنجزة على مستوى جهات المملكة، وكما تعلمون، تعتبر المجالات الترابية نواة لترسيخ دينامية التنمية وفضاء يتعين تثمينه للعيش الملائم لفائدة المواطن ولجلب الإستثمار، وكذا للحفاظ على الاستدامة.

واعتبارا لذلك، أنجزت المجالس الجهوية للحسابات مهمة موضوعية حول تدبير المشاريع العمومية على مستوى كافة جهات المملكة، ولاسيما المشاريع التي تعرف صعوبات على مستوى التنفيذ أو على مستوى الإستغلال، ويتعلق الأمر بمشاريع تكتسي طابعاً اجتماعياً وكذا اقتصادياً تم إنجاز هته المهمة على مرحلتين:

- الأولى: انتهت سنة 2020 وشملت جرداً لجميع المشاريع التي تعرف صعوبات وتقييم أهميتها وطبيعتها والأسباب المؤدية إلى ذلك؛

- المرحلة الثانية: استمرت إلى أواخر أبريل 2021، خصّصت أساساً لاستجلاء أثر المهمة الرقابية.

وإجمالاً، خلصت هذه المهمة الموضوعاتية إلى كون تدبير المشاريع العمومية على الصعيد الترابي تعثره في بعض الحالات مجموعة من النقائص، مما نتج عنه بروز عدة صعوبات، سواء في التنفيذ أو الإستغلال، وأثر سلباً على نجاعتها ومردوديتها وأدى بالتالي إلى عدم الإستفادة المثلى منها من طرف المواطن أو المستثمر.

وقد ساهمت نتائج هذه المهمة الموضوعاتية ومخرجاتها في إيجاد حلول لمجموعة من المشاريع، ممّا يعكس تفاعل الأطراف المعنية بشكل

تقدر كمية الموارد المائية المستنزفة وغير قابلة للتجديد 1.1 مليار متر مكعب سنوياً، كما أن عدد مستغلي المياه بدون ترخيص يبقى جد مرتفع، حيث قدر إحصاء أجرته الوزارة المعنية، قدر عددهم بما يفوق 102 ألف، في حين لا يتجاوز المرخص لهم نصف هذا العدد.

وبخصوص تعبئة وتثمين الموارد المائية، يتسم الوضع المالي كما تعلمون بتوزيع بنيوي غير متوازن للأحواض المائية، من حيث الإمدادات السنوية بالمياه، ونتيجة لذلك يوجد الفائض في بعض الأحواض دون إمكانية الإستفادة منها، وبالمقابل تعاني بعض المناطق الأخرى من صعوبة في توفير الموارد المائية من أجل السقي، بل في بعض الحالات حتى من أجل الشرب، لذلك أوصى المجلس بالقيام بإنجاز المشاريع ذات المردودية المتعلقة بالربط بين الأحواض المائية.

وعلى صعيد آخر، فإن ظاهرة التوحد تؤدي إلى تناقص السعة التخزينية الإجمالية للسدود بما يقدر بـ 75 مليون متر مكعب سنوياً، لذا أوصى المجلس بتطوير تدبير مندمج للنظم البيئية من أجل حماية أفضل للسدود ضد هذه الظاهرة.

على مستوى الري، توجد فجوة واسعة بين المساحات التي يمكن سقيها من السدود وبين المناطق المجهزة فعلياً، بلغت هذه الفجوة في 2018 على سبيل المثال ما يقارب 158 ألف هكتار.

وفي هذا الإطار أوصى المجلس بالعمل على تزامن إنجاز المنشآت الهيدرولوجية في سافلة السدود الجديدة لتزامنها مع بناء هذه الأخيرة، وكذا تدارك التأخر المسجل في إنجاز المنشآت الفلاحية في سافلة السدود القائمة.

وعلى صعيد آخر، لوحظ بأن المياه غير الاعتيادية لا تمثل إلا نسبة جد ضئيلة في حدود 0.9% من إجمالي الموارد المعبأة، لذا يتعين تحفيز اللجوء إلى إعادة إستعمال المياه العادمة وتجميع مياه الأمطار وأيضاً عند الإقتضاء إحداث وحدات تحلية للمياه.

ويتميز قطاع الماء أيضاً بتعدد المتدخلين من القطاعين العام والخاص، وتعتزض عملية التنسيق والتنسيق بين مختلف الإحتياجات عديد من الصعوبات، خاصة في ظل عدم تفعيل أجهزة التوجيه والتنسيق الرئيسية، كالمجلس الأعلى للماء والمناخ واللجان الإقليمية للماء ومجلس الأحواض المائية، بالإضافة أيضاً إلى غياب منظومة معلومات وطنية حول الماء، لذا أوصى المجلس بالعمل على تفعيل وتقوية دور هيئات التشاور والتنسيق والتوجيه الإستراتيجي على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، وكذا التسريع في إنجاز المشروع الحالي المتعلق بنظام المعلومات المندمج حول الماء.

ورغم أن الإطار المؤسسي يشجع على تفعيل آلية الترابط والإلتقائية بين قطاعات الماء والطاقة والفلاحة، إلا أن تدبير هذه المكونات الثلاث لا يزال يتسم بمقاربة قطاعية بدل منطق اندماج المجالات الترابية والتنسيق بينها.

إيجابي مع نتائج هذه المهمة.

وهكذا، عرفت حصيلة المشاريع المتأثرة التي رصدت إلى غاية متم سنة 2020 تراجعاً مهماً، فمن أصل 2635 مشروعاً، تمكّن 1147 مشروعاً منها، بعد أربعة أشهر فقط من تجاوز الصعوبات التي كانت تعرفها.

وقد بلغت الكلفة الإجمالية للمشاريع التي تمت معالجتها ما يناهز 8.8 مليار درهم، تم صرفها فعلياً أي ما يعادل 46% من الغلاف الإجمالي المرصود لمجموع هذه المشاريع والتي كان في حدود 19.4 مليار.

وجدير بالذكر، أن هذه الصعوبات استمرت لمدد طويلة فاقت في بعض الأحيان عشر سنوات، وبلغت في المتوسط ما يزيد عن خمس سنوات بسبب إكراهات تعزى أساساً إلى استغلال المنجزات، نسبة عدم الاستغلال كانت 48%، 48% دالمشاريع المتعثرة بسبب صعوبات في الاستغلال، أو على مستوى تنفيذ الأشغال بنسبة 29%، أو على مستوى التخطيط بنسبة 23%.

وقد أمكن للمجالس الجهوية للحسابات الرصد الدقيق لأهم أسباب التعثر المرتبطة بمرحلة التخطيط للمشاريع، وتتلخص في:

- غياب أو ضعف الدراسات التقنية والمالية ودراسات الجدوى؛
- محدودية التنسيق بين الأطراف المعنية خلال مرحلة التخطيط؛
- عدم تحديد التزامات الأطراف أو عدم توثيقها في اتفاقيات شراكة؛
- فضلاً عن عدم تسوية الأوعية العقارية المحتضنة للمشاريع العمومية أو في بعض الأحيان أيضاً اختيار مواقع غير ملائمة أو مواقع غير متفق عليها.

فيما يخص مرحلة الإنجاز، تتمثل الأسباب أساساً في عدم ومحدودية ولاء أطراف المشروع بالتزاماتهم التعاقدية، ممّا ترتب عنه تأخير كبير في تنفيذ المشاريع، بلغ في بعض الأحيان حد التخلي عنها.

كما شكّل ضعف الإشراف على الأشغال وتبّعها وعدم كفاية مراقبة جودتها أحد الأسباب التي أدت إلى بروز صعوبات في تنفيذ المشاريع ذات الصلة.

بالنسبة للأسباب التي وقفت عليها المجالس الجهوية والتي حالت دون الاستغلال (l'exploitation) لمجموعة من المشاريع أو استغلالها بكيفية ملائمة أو استغلالها بكيفية غير منتظمة، ترتبط أساساً بعدم توفير الموارد البشرية والتجهيزات اللازمة للاستغلال أو عدم كفايتها، نتيجة غياب تصور مندمج ومتكامل لهذا الاستغلال في مرحلة التخطيط والإعداد.

ولأجل الإسهام في إيجاد حلول المشاريع التي ما زالت تعاني من صعوبات في التنفيذ أو الاستغلال (تقريباً 1800)، أوصى المجلس الأعلى للحسابات على الخصوص بإحداث لجنة على الصعيد الجهوي

تعنى بالضبط والتتبع المحكمين لهذه المشاريع المتبقية والحرص على تنفيذها، وعند الإقتضاء حتى اللجوء إلى إعادة النظر في مجالات تخصيصها واستغلالها.

أما بشأن المشاريع المزمع إنجازها مستقبلاً، فقد أوصى المجلس على الخصوص بتوخي الدقة والوضوح أثناء دراسة الحاجيات، والتأكد من ملاءمة موضوع المشاريع المبرمجة وأهدافها مع توجهات المخططات والبرامج على الصعيد الجهوي والوطني.

كما يتعين القيام باستشارات قبلية والتنسيق وضمان الإلتقائية وإشراك جميع المتدخلين المحتملين، خاصة القطاعات الوصية والفئات المستفيدة، وذلك قبل حصر التصور الأولي للمشروع.

وأوصى المجلس أيضاً بتوفير عقارات في وضعية قانونية سليمة وملائمة، لا من حيث مساحتها، ولا من حيث تكلفتها، ولا من حيث موقعها بالنظر إلى خصائص المشروع وكذا طبيعة الفئات المستفيدة، فضلاً عن ضرورة تحديد نموذج استغلال للمشروع وديمومته من حيث الطرف المسؤول والموارد اللازمة حتى للصيانة فيما بعد ووضع مؤشرات للتتبع وللتقييم.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

علاوة على الخلاصات التي عرضت أهمها، يشتمل هذا التقرير على نتائج عملية تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عن المحاكم المالية والمتعلقة بالمهام الرقابية المنجزة خلال سنتي 2016 و2017، والتي أبرزت تفاعلاً إيجابياً من طرف الأجهزة العمومية المعنية، تعكسه نسبة التوصيات المنفذة كلياً أو التي هي في طور التنفيذ والتي بلغت 78%.

كما يتضمن التقرير خلاصة حول مراقبة حسابات الأحزاب السياسية برسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية المتعلقة باستحقاقات انتخابية، وكذا في تغطية مصاريف تسيير الأحزاب السياسية وتنظيم مؤتمراتها.

وهذا الخصوص، سجّل المجلس تحسناً مستمراً في الأداء المالي والمحاسباتي للأحزاب السياسية، لاسيما على مستوى إثباتات صرف نفقاتها، وكذا على مستوى الإشهاد بصحة حساباتها. كما شمل هذا التحسن استرجاع الخزينة لمبالغ الدعم غير المستحقة وغير المستعملة أو المستعملة لغير الغايات التي منحت من أجلها.

وقد وصلت المبالغ المسترجعة إلى خزينة الدولة إلى حدود أواخر أبريل 2022 ما يعادل 17.07 مليون درهم، مقابل 7.49 مليون سنة 2021، و7.09 مليون سنة 2020، و17.7 مليون درهم سنة 2022، مقابل 7.49 مليون درهم في 21، و7.9 مليون درهم في 2020، في حين مازالت 10.52 مليون درهم لم تحصيل بعد.

وبرسم مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية للمنظمات النقابية، استفادت 11 منظمة من دعم بمبلغ 8 مليون درهم، وقد

المجتمع، ويستجيب أيضا لانتظارات الأطراف المعنية بمخرجات المحاكم المالية.

وقصد الاستجابة لهذه المتطلبات، يحرص المجلس على دعم قدراته البشرية، وعلى نسج علاقات تعاون مع أجهزة عليا نظيرة، ومؤسسات مهنية، ومنظمات دولية مختصة في مجال الرقابة العليا على المالية العمومية والحكامة والتدبير العمومي.

وقد قام المجلس مؤخرا بصياغة إستراتيجية في مجال التعاون الدولي وفق رؤية واضحة، في إنسجام مع إستراتيجية المحاكم المالية، وأيضا في إنسجام مع التوجهات العامة للدبلوماسية المغربية، وتهدف هذه الخطة في مجال التعاون الدولي إلى تعزيز الكفاءات والخبرات المهنية لقضاة وموظفي المحاكم المالية والرفع من مساهمة المجلس الأعلى للحسابات ضمن المجموعة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إني لوائقة أن المؤسسة التشريعية الموقرة، بمجلسها وكافة مكوناتها، لن تدخر جهدا، كما هو معهود فيها، من أجل التوظيف الأمثل لهذه الأعمال، أعمال المحاكم المالية، هدفنا الأسى جميعا خدمة المصلحة العليا للبلاد، وتمكين المواطن والرأي العام من إدراك الأثر الملموس لتدخلات كافة أجهزة الدولة، في تناغم وتكامل بين كل المبادرات وكل الإنجازات.

وَقَفْنَا اللهُ جَمِيعًا لِمَا فِيهِ خِدْمَةُ بِلَدِنَا مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ مَا يَطْمَحُ إِلَيْهِ كَافَةُ مَوَاطِنِيهِ مِنَ الرِّقِيِّ وَالتَّقَدُّمِ وَالعَيْشِ الكَرِيمِ، تَحْتَ القِيَادَةِ الحَكِيمَةِ لِسَاحِبِ الجَلَالَةِ المَلِكِ مُحَمَّدِ السَّادِسِ نَصْرَهُ وَأَيَّدَهُ.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

شكرا السيدة والسادة الوزراء،

شكرا السيدات والسادة البرلمانين.

رفعت الجلسة.

أودعت تسع منظمات نقابية حسابات حملاتها، في حين تخلفت منطمتان عن القيام بذلك إلى حدود أواخر أبريل 2022.

وفي مجال اختصاص التصريح الإجباري بالملكات، تلقت المحاكم المالية ما يفوق 398 ألف تصريح يخص أكثر من 113 ألف ملزم من جميع الفئات المعنية، وذلك بعد مضي أكثر من 12 سنة من العمل بالمنظومة القانونية المتعلقة بالتصريح الإجباري بالملكات من طرف المجلس.

وفي هذا الصدد، سجّل المجلس ارتفاعا في عدد التصاريح المودعة بمناسبة حملات التجديد التي تمت في فبراير، وهي تتم كل ثلاث سنوات، والتي بلغ عددها 52.095 سنة 22، مقابل 50.300 في سنة 2019.

وفيما يتعلق بهذه المهمة، مهمة التصريح الإجباري بالملكات، انكبّ المجلس على وضع برنامج مراقبة على أساس معايير موضوعية قائمة على المخاطر، في إطار نهج مراقبة مندمجة ومتكاملة تؤسس لتفعيل الجسور بين كافة أنواع المراقبة التي يمارسها المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

كما تلاحظون، يتضح من خلال هذا العرض حول أشغال المحاكم المالية، مدى اتساع مجالات أنشطتها وتنوع اختصاصاتها، وسعيا الدائم والحثيث لحماية المال العام وخدمة المواطن كهدف أسى، وعلى غرار الهيئات الرائدة للأجهزة العليا للرقابة، نعتبر في المرحلة الراهنة أن الإرتقاء بأداء المحاكم المالية في ممارستها لمهامها رهين بثلاثة محددات رئيسية:

- أولها: الكفاءات البشرية وتأهيلها باستمرار في كافة مجالات التخصص المرتبطة بهذه المهام، بما فيها القدرات المتعلقة بالتحويل الرقبي التي تعمل المحاكم المالية على إرسائها تدريجيا؛

- ثانيا: المعايير المهنية والممارسات الفضلى، بصفتها المرتكزات الأساس للعمل الرقابي والمصدر الموثوق للمعلومات والمبادئ التوجيهية المستقلة والموضوعية، وذلك لدعم التغيير الإيجابي في القطاع العمومي؛

- ثالثا: القدرة على التأقلم قصد الاستجابة للتطورات المتغيرة والمخاطر الناشئة بشكل يواكب القضايا الرئيسية التي لها تأثير على

محضر الجلسة رقم 037

التاريخ: الثلاثاء 16 شوال 1443 هـ (17 ماي 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاث وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح هذه الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة والسيدات المستشارات والمستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة في البداية للسيد الأمين، أمين المجلس، السي جواد الهلالي، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 10 ماي 2022 إلى تاريخه، بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 39 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 41 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 12 جوابا.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بشأن تأجيل سؤال المجموعة الموجه لقطاع الصناعة والتجارة حول "مراجعة النظام الأساسي للغرف إلى جلسة لاحقة".

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلبين بتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 17 ماي 2022، الأول تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول موضوع "التطورات والمستجدات التي تعرفها القضية الفلسطينية"، والثاني تقدم به المستشار المحترم السيد خالد السطي عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، حول موضوع "تعرض العشرات من المغاربة الراغبين في أداء مناسك العمرة للنصب والاحتفال"، وقد أحيلنا إلى الحكومة التي عبرت عن عدم استعدادها للتجاوب مع هذين الطلبين

كما نحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون مباشرة بعد هذه الجلسة على موعد مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني للفلاحي؛

- مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي؛

- مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

إذن قبل الانتقال إلى جدول أعمال هذه الجلسة، أود أن أشير إلى أنه يحضر معنا أشغال هذه الجلسة كل من السيد عميد وأعضاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وممثلي كل من بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب ومجلس أوروبا واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء بالمغرب، الذين شاركوا في الندوة التفاعلية المنظمة من لدن مجلس المستشارين هذا اليوم، حول موضوع "مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في الجلسات العمومية لمجلس المستشارين وفي أجهزته".

وباسمكم جميعا نرحب بضيوفنا، ونشكرهم على حسن مساهمتهم في الندوة التفاعلية، ونأمل أن تكلل أشغال هذه الندوة في تقديم تصورات وتوصيات من شأنها أن تساعد على التنزيل السليم لورش إدماج اللغة الأمازيغية في أشغال مجلس المستشارين، إن شاء الله.

إذن بعد هذا ننتقل أو نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الأنية الموجهة لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية حول الاستعدادات

السيد رئيس الجلسة:

إذن نحن أمام ثلاث أسئلة تجمعها وحدة الموضوع، تفضل السيد الوزير للجواب.

إذا رغبتكم في ذلك، السيد الوزير، تجاوبوا من المنصة، لكم الاختيار.

السيد أحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السادة المستشارين المحترمين وفرقهم على الأسئلة في هذا الموضوع الذي يتعلق بالاستعدادات للحج.

أولا، وكما تعلمون أجرت الوزارة قرعة الحج لآخر مرة عام 2019، وتأجل تنظيم الحج عامين بسبب وباء كورونا، وكانت الوزارة قد تعهدت بالاحتفاظ للناس بنتيجة القرعة.

ثانيا، قررت السلطات المكلفة بالحج في المملكة العربية السعودية تنظيم الحج هذا العام، وجاء الإعلان عن هذا القرار يوم الإثنين 18 أبريل، يعني هادي شهر.

ثالثا، دعت الوزارة اللجنة الملكية للحج لإخبارها بهذا المستجد، حيث عقدت اجتماعها الأول يوم الخميس 21 أبريل، تم من خلاله إطلاع اللجنة على التدابير الصادرة عن السلطات المكلفة بالحج وهي:

- حصر عدد الحجاج في 45% من الحصص العادية التي هي 34 ألف، كتولي النتيجة ديالها هي 15 ألف، 10 آلاف للتنظيم الرسمي و5000 للوكالات؛

- حصر المرشحين للحج في من تقل سنهم عن 65 سنة، شرط تلقي التلقيحات ضد فيروس كورونا وفحص قبل السفر؛

رابعا، مساء نفس اليوم سافرت لجنة من الوزارة إلى الديار المقدسة، حيث عقدت اجتماعات مكثفة مع بعض الجهات السعودية المتدخلة في تنظيم الحج لتدارس مستجدات الموسم، وتمكنت من إبرام عقود مبدئية لتأمين السكن وتوفير التغذية للحجاج بكل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، غير أنها لم تتمكن من الإطلاع على أسعار الخدمات الأساسية والخدمات الإضافية، لكونها لم تعتمد بعد من قبل وزارة الحج؛

خامسا، في يوم الثلاثاء 10 ماي 2022 عقدت اللجنة الملكية للحج اجتماعها الثاني، واطلعت على الإجراءات التي تمت منذ الاجتماع الماضي لتحضير للحج هاذ العام، كما تم التذكير بالتدابير التي اتخذتها السلطات المكلفة بالحج في المملكة العربية السعودية، برسم هاذ العام، والتحيينات التي أدخلتها عليها ومنها:

لموسم الحج، والتي تجمعها وحدة الموضوع، لذلك اقترح عليكم عرضها دفعة واحدة.

وفي البداية، نستهل هذه الأسئلة بسؤال من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، موضوعه "الاستعدادات الجارية لموسم الحج 2022".

تفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين،

عن الاستعدادات الجارية لموسم الحج نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، تفضل أحد المستشارين.

إذن ننتقل إلى سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين.

اسمح لي، السيد الوزير، كمنطرح عليك سؤال عن الإجراءات والتدابير المتخذة هذه السنة للعناية بالحجاج المغاربة وتيسير مناسكهم وفق المستجدات المعلنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد خليل البرنيشي:

عن موسم الحج لهذه السنة، نسائلكم السيد الوزير.

البيضاء.

للإشارة، فإن الوزارة في تواصل دائم ويومي مع الجهات السعودية المختصة، بخصوص حزمة الخدمات الأساسية والخدمات الإضافية وأسعارها، وبمجرد اعتمادها سيتم الإعلان عن تكلفة الحج وتحديد فترة أدائها، وفق ما جاء في توصية اللجنة الملكية للحج.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على الجواب.

إذن ننتقل إلى التعقيب على الجواب، وأعطي الكلمة في البداية لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المخول محمد حرمة:

لا يمكننا بداية إلا أن ننوه بجواب السيد وزير الأوقاف الشؤون الإسلامية، الذي يعمل بلا كلل على تنزيل سياسة ورؤية مولانا أمير المؤمنين حفظه الله، في الحقل الديني، في حرص دائم على صون الثوابت الدينية لبلادنا.

إن ما يميز الاستعدادات لموسم الحج لهذه السنة في جميع دول العالم هو أن قلوب المؤمنات والمؤمنين تشرئب إلى تلك البقاع الطاهرة لتأدية تلك المناسك، بعد أن حرمتها الجائحة منها خلال سنتين، فالحمد لله والمن أن عجل برفع هذا الوباء اللعين، حتى يتمكن المسلمون والمسلمات من الارتواء من أحد مصادر الإيمان الطاهرة والتلمي بتلك البقاع المنورة.

لا يساورنا شك في أن وزاراتكم، وكما دأبت كل عام، سوف تصاحب الحجيج المغربي بما يلزم من العناية والرعاية حتى يعودوا لأهلهم وذوهم وقلوبهم مليئة بالدعاء لمولانا أمير المؤمنين بالحفظ والتمكين ولببلادنا بالأمن والسلم والاستقرار.

نحن ندرك أن جزءا كبيرا من الإعداد الذي تقوم به وزاراتكم، مشكورة مأجورة، يتوقف على القرارات التي تتخذها الجهات المكلفة بالحج في المملكة العربية السعودية، ونعلم أنكم تعملون في وعاء زمني جد ضيق هذه السنة، لأن قرار تنظيم الحج هذه السنة لم يصدر إلا يوم 18 أبريل الماضي.

ومع إدراكنا لكل ذلك نهيب بكم، السيد الوزير، بالحرص الشخصي والمباشر على متابعة سير التدابير المتخذة، خصوصا ما يرتبط بالسكن وظروف التنقل بما يضمن كرامة حجيجنا، كي يتمكنوا من أداء هذه الفريضة في أحسن الظروف.

ونعتبر أنه أن الوقت من أجل إصلاح منظومة الحج برمتها، في أفق

- اشتراط أن تكون سن الشخص الذي يسمح له بالحج أقل من 65 سنة، أي أن يكون قد ازداد في شهر يوليو أو ما بعده من سنة 1957؛
- أن يكون قد تقلى جرعتين فقط، ماشي ثلاثة كيفما قالو فالأول من التلقيح.

فيما يخص باقي الترتيبات المتخذة التي باشرتها الوزارة:

- التنسيق مع كل من وزارة الداخلية ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، لحصر لوائح المواطنين المنتقن في قرعة 2019، والمتوفرن على الشروط التي ذكرناها؛

- التنسيق مع وزارة الداخلية: العمالات والأقاليم ومندوبيات الشؤون الإسلامية لحصر لائحة المرافقين لأشخاص يفوق سنهم عن 65 سنة، الأزواج والآباء والأبناء ومنح الاختيار لهؤلاء المرافقين بين أداء مناسك الحج هاذ الموسم أو تأجيل ذلك للموسم المقبل ليكونوا رفقتهم؛

- ثالثا، توجيه مندوبيات الشؤون الإسلامية بمختلف العمالات والأقاليم إلى تسطير برامج مكثفة لتأطير المرشحين للحج؛

- خامسا، تحيين الوصلات التوعوية وفق المستجدات لهاذ الموسم. ونظرا لضيق الوقت، فقد أوصت اللجنة الملكية للحج في اجتماعها الثاني، بأن تقوم الوزارة بما يلي دون اجتماع جديد:

✓ أولا، الإعلان للعموم عن مصاريف الحج بمجرد التوصل من السلطات السعودية بكلفة الخدمات الرئيسية والخدمات الإضافية؛

✓ ثانيا، تحديد مدة الاستخلاص في خمسة أيام على أن تبدأ بعد أسبوع من الإعلان، ويعتبر تاريخ 31 ماي 2022 آخر أجل للمطالبة باسترجاع مصاريف الحج لمن أراد الانسحاب؛

✓ ثالثا، التنسيق مع الجهات المختصة ولاسيما وزارة الداخلية، وزارة الصحة والحماية الاجتماعية والخطوط الملكية المغربية والخطوط الجوية العربية السعودية، للإسراع بالإجراءات الضرورية لإنجاح الموسم؛

✓ رابعا، التدخل لدى الإدارات المعنية لاختصار مسطرة التحويلات المالية لمصاريف الحج، نظرا لقرب الأجل التي حددتها السلطات السعودية لإبرام العقود وإصدار التأشيرات؛

✓ خامسا، العمل على أن ينزل الحجاج المغاربة بمنى داخل المنطقة الشرعية؛

✓ سادسا، الاحتفاظ بالحق في الحج لموسم آخر لمن لم يتمكنوا من الحج هاذ العام بسبب السن أو بسبب التلقيح؛

✓ سابعا، العمل على تقليص مدة الإقامة بالديار المقدسة، بحيث لا تتعدى 25 يوما للحجاج المغادرين من مطار محمد الخامس بالدار

لأن إذا مرضو بهذا الوباء لابد يكونو في أيادي أمينة، هذا هو النقطة الأساسية.

كما أن السيد الوزير التخوف ديالنا كذلك من بعد ما وقع هذا الانخفاض، التخوف ديالنا كذلك ملي تقلص السن اللي غادي يمشي للحج، بأنه التسعيرة ديال وكالات الأسفار غادي يوقع فيها ما وقع، وأتمنى بأن أكون أنا مخطئ ولكن لابد بأن الوزارة ديالكم تراعي بأنه واحد المراقبة دقيقة لهاذ وكالات الأسفار باش ما يكونش واحد التلاعب في الأثمنة لأنه اليوم العدد غادي يقلل بالنسبة لوكالات الأسفار، ولكن لابد كنعرفو (le manque à gagner) كيولي واحد النوع ديال التلاعب اللي غادي يقدر يوقع والي غادي يقدر يمس حتى بسمعة هذا الحاج مسكين اللي غادي يمشي وسمعة المغرب في هذا الإطار، ولاسيما بأنه في غير هذه العمرة راه احنا عرفنا بأنه الناس المعتمرين مشاومساكن وملي رجعو لقاوا مشاكل، كايين اللي ما لقاش المبيت ديالو إلى غير ذلك، وهذه مسائل عادية، ولكن اليوم بعد سنتين ديال الانقطاع عن الحج لابد بأن الوزارة تسهر أولا على..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا السيد المستشار شكرا.
إذن الكلمة في إطار التعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.
تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خليلد البرنيشي:

بسم الله الرحمن الرحيم
السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، نشكركم على عناصر الجواب الذي تفضلتم بتقديمه، وهو جواب مهم فئة كبيرة من المجتمع المغربي، التي تنوي أداء فريضة الحج لهذه السنة، سواء عبر التنظيم الرسمي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أو عبر وكالات الأسفار السياحية، والذي يقدر العدد الإجمالي لحجاج هذه السنة ما يزيد على 15.000 حاج وحاجة.

ومما لا شك فيه، السيد الوزير، أن مولانا أمير المؤمنين قد أعطى تعليماته السامية للجنة المكلفة بشؤون الحج من أجل تسيير هذه العملية في أحسن الظروف وأفضل الأحوال.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نشيد بدوركم ودور وزارتك في تنظيم عملية الحج بتوفير الظروف السليمة للمواطنين والمواطنات خلال أداء هذه الفريضة، إن على مستوى التنقل أو السكن أو الإعاشة

إضفاء المزيد من الحكامة والشفافية والجودة على الخدمات المقدمة للمواطنين وللمواطنات، بما يستجيب للعناية الملكية الكريمة التي ما فتئ مولانا أمير المؤمنين يخص بها رعاياه الأوفياء، سيما حجيج بيت الله الحرام.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة في إطار التعقيب للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، تنفيذًا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الذي يؤكد على العناية الخاصة لهذه الفئة، واحنا، السيد الوزير، نتعرفو الاستماتة ديالك والدراية ديالك بهذا الأمر والعمل ديالك المستميت، وهذا لا يناقشه أحد، ولكن نظرا بأن هذه سنتين بأنه عملية الحج توقفت.

بطبيعة الحال احنا غادي نرجعو هذه السنة، غادي نرجعو، أولا، بواحد العدد مقلص، وثانيا السن أصبح محدود.

بالنسبة لهاتين النقطتين لابد من الإعلام يكون واحد الإعلام مضبوط باش المغاربة يعرفوا بأنه المغرب ولا وزارتك ما عندها علاقة بهذه القرارات، لأن هذه القرارات قررتها المملكة العربية السعودية، باش ما يكونش واحد الخلط في النقاش السياسي والمجتمعي.

النقطة الثانية، السيد الوزير، بما أن هذه سنتين واحنا في المغرب كيعيش العالم كيعيش هذا الوباء وهذا المغاربة غادي يمشيوا لهاذ مناسك الحج، لابد يكون عندهم واحد التكوين، أولا الاحترام للقرارات الاحترافية، بأن هذا الوباء راه ماشي انتهى راه مازال موجود وخصهم يعرفو تما بأن ملي غادي يمشيولذيك الأماكن لابد يكونو معبئين بواحد التكوين باش يعرفو رسوهم راه خصهم يحتفظو على أنفسهم ويحتفظو على الناس، إذن خص لابد نراعيوهم ويكون عندنا واحد التكوين في هذا الإطار.

حتى في الرجوع ديالهم، السيد الوزير، لأن ملي غادي يرجعو راه غادي يكون مشكل آخر عاود ثاني غادي يتطرح، ولهذا لابد تكون عندنا واحد السياسة طبية مضبوطة ويكون عندنا حتى الأطباء اللي غادي يكونو معهم خص يكونو كذلك يسهر عليهم تما باش يعرفو واش مقيدين بهذه المسائل الاحترافية ولا مرضو كذلك خص اللي يعاونهم

القضية طبعاً احنا نتوقع عدد ديال المفاجئات ديال الأمور، نطلب الله تعالى أن الأمور كلها تكون فيها لطف من الله تعالى.

فيما يتعلق بالقضية ديال الكلفة، الكلفة كلشي معروف إلا 2 الحوايج نتسناهم كل نهار، البارح صيفطت رسالة لأول مرة رسالة رسمية للسيد وزير الحج تنقول له شوفو الوضعية ديالنا لأنه ما بقي آخر طيارة غادي تمشي في 1 أو 2 يوليوز، من هنا 44 يوم أو كذا، وثم كايين قضية واحد الشرط ديال الجهات السعودية أنه خص العقود يؤدي عنها قبل واحد الوقت معين هو 15 شوال، وهذا شرط ديال التأشيرات، أما من جهتنا ما كايين شي زيادة، يعني بقيت التذكرة بثمانها. الحمد لله السكن في مكة والمدينة واحد زايد شوية وواحد ناقص شوية جاوهوما هاذوك تقريبا بحال 2019، الشئ الآخر كله ما كان فيه حتى شي زيادة، كايين الخدمات اللي تنتسناو هي اللي يمكن تكون فيها زيادة.

على كل حال، احنا متصلين اتصال وثيق بالسلطات السعودية وكنحاولو أنه فهاذ الطرف هذا وفهاذ التحديات أننا نتغلبو عليها ويكون الموسم ديال الحج بالرغم من هاذ الاستثناءات موسم يكون فيه الناس روحانيا والله تعالى يتقبلو لهم للجميع هذا هو المهم، المهم هو القبول. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نتمنى ذلك السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الرابع موضوعه "تعميم مراكز محاربة الأمية بالمناطق النائية"، فليتفضل أحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة فاطمة الحساني.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات المحترمات، السادة المستشارون المحترمون،

السؤال اللي كوجهوه للسيد وزير الأوقاف، هو تعاني ساكنة المناطق النائية ببلادنا من الخصائص الكبير في مراكز محاربة الأمية، الأمر اللي خلف واحد الشوية ديال التدمير والقلق لدى المواطنين وخصوصا في صفوف النساء.

نسائلكم السيد الوزير:

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي تعتزم وزارتك اتخاذها من أجل تعميم مراكز محاربة الأمية بكل المناطق النائية المستهدفة؟

أو التأطير الديني أو التقني، فإننا نثير بعض الملاحظات التي توصلنا بها من عدد كبير من المواطنين والمواطنات:

✓ أولا، تحديد حصة الحجاج المغاربة في 45% من الحصة العادية، وهوما ندعوكم، السيد الوزير، إلى مناقشته مع السلطات السعودية في السنوات المقبلة بإذن الله؛

✓ ثانيا، تخفيض السن الذي يسمح للمغاربة بأداء فريضة الحج في أقل من 65 سنة، وهوما يعني حرمان عدد كبير من المغاربة من الحج وخاصة الذين تم انتقاؤهم في القرعة من العام الماضي، وأن أغلب المغاربة لا يفكرون في أداء فريضة الحج إلا بعد تقدمهم في السن وانتهاء عيب التكاليف الأسرية والعائلية؛

✓ ثالثا، تأخير وزارتك في تحديد كلفة الحج وموعد أدائها بالنسبة للحجاج المعنيين بالأمر.

السيد الوزير المحترم،

نحن في فريق الأصالة والمعاصرة نطالب سيادتكم أن يؤدي الحجاج المغاربة هذه السنة فريضة الحج في أحسن الظروف، سواء على المستوى الإرشاد الديني أو على مستوى الإقامة والتنقل، وهوما يتطلب منكم تعزيز التنسيق مع السلطات السعودية في التدخل في هذا الموضوع.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيبات.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

أشكر السادة المستشارين المحترمين على تعقيباتهم.

فيما يتعلق بوكالات الأسفار، ليست من شأن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بل هي من شأن وزارة السياحة، هاذ المسألة ما فيها حتى شي تملص ولكن نتعاونو معهم، نتعاونو مع وزارة السياحة بكل ما يمكن في هاذ الباب، ولكن من الناحية الإدارية هي تابعة لوزارة السياحة.

فيما يتعلق بالقضية ديال الجانب الصحي، كايين هاذ العام واحد القضية أنه الناس اللي غادي يمشيو هوما ماشي ذوك اللي عندهم الهشاشة ديال السن، للأسف احنا ما بغيناهاش، ولكن مع ذلك كايين قضية البواء، كما قال السيد المستشار، راه باقي، فلذلك السلطات السعودية راه طالبت أنه الناس يحملو الكمامة، لذلك يعني الخضوع لهاذ الإجراءات وكل واحد يحافظ على راسو ويحافظ على الناس، ولاسيما اللي مشى للحج راه عندي مسؤوليات مضاعفة، لذلك هاذ

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الجواب السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كنظن لقيتو هاذ السؤال فالفريق ديالكم هادي عامين، بما أنه عندكم حرص على هاذ المسألة وهي مسألة تستحق كل الحرص، فاللي كايين هو أنه هاذ البرنامج، الحمد لله، اللي سيدنا الله ينصرو أعلن عليه هادي تقريبا 20 سنة من أنجح البرامج فيما يتعلق بمحاربة الأمية، بحيث أكثر من 4500 مسجد تيقوع فيها محاربة الأمية، والحمد لله عندنا 70% وأكثر من 70% من النساء، بمعنى شوية بشوية غادي يكونو النساء أقل فالأمية من الرجال فالمغرب إلى حسبنا هاذ... لأن وصلنا الآن ما يقرب من 3 ملايين ديال المستفيدين فيهم 70% من النساء.

فالآن العدد الإجمالي ديال المسجلين فالبرنامج من سنة 2000 حتى لسنة 2022 هو 4.2 ملايين من البداية ديالو هي 4.208.000 منهم 1.737.000 بالعالم القروي أي بنسبة 41%، بحيث راه ما كاينش شي نظرا لنسبة السكان راه ما كاينش شي إجحاف.

يستفيد من برنامج محو الأمية بالعالم القروي خلال الموسم الدراسي 2021-2022 ما مجموعه 136.621 مستفيد، النسبة نفسها 45.96% يؤطروهم 3709 من المؤطرين، وفي 3538 مسجد، منها 494 مسجد تم فتحها في إطار واحد الشي سميناه 1000 قرية قارئة، بمعنى بغينا نديرو شي قرى يتبعوهم ماشي غير ذوك اللي.. القرية كلها تولي كتقرا وتكتب، درنا برنامج الألف كايين الآن مسجل فيه 494.

بلغ الاعتماد المالي المرصود للبرنامج سنة 2022، 180 مليون درهم خصص منه 81.7 مليون للعالم القروي، والوزارة كتحاول.. ولكن فالحقيقة قضية محاربة الأمية راه خصنا ليها شي حاجة جديدة، بمعنى نحددو واحد الوقت ونقولو في ألفين وكذا كنديرو بعض الأفاق، نقولو ما يقاش شي واحد فالمغرب ما كي يعرف يقرا ويكتب ونديرليه برنامج لهاد الشي، تعاون فيه الوزارة بالبرنامج ديالها وجميع المعنيين والمتعنيين لهاد المسألة.

كيخص محاربة الأمية تكون ليها شي أفق معين وتدابير معينة ومراقبة معينة، راه وقعت في بلدان أخرى هادي مدة، أنه الناس قررو في مدة معينة كلشي يقرا ويكتب وفعلا.

ولذلك، هاذ القضية كيخص فيها واحد التدبير خاص أنه خصها واحد الاحتياطات معينة، سيما الآن عندنا هاذ الآلة اللي سميتها الهاتف المنقول، راه يمكن تساهم بواحد الإسهام كبير الرقي، لأن كلشي الآن

كيستعملو حتى الأميين والأميات كيستعملوه، وكيكتبو فيه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا على الجواب.

التعقيب للسيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير،

شكرا، أولا على حسن التفاعل ديالكم مع هذا السؤال اللي هو حقيقة كنحملوا احنا في حزب التجمع الوطني للأحرار كنعطيوه الأهمية ديالو لأنه كيتوجه للعالم القروي، كنعتزرو بالمجهودات ديالكم لأن بالفعل لأن هو مجهود شخصي ومجهود ديال حكومة ومجهود ديال أنها تنفذ التعليمات السامية ديال سيدنا الله ينصرو في هذا الباب، وخصوصا أن المجهود الكبير لأن تقريبا حققنا نتائج مشرفة 92.32% وخاصة في ظل كوفيد.

احنا نعتبر هذا المجهود اللي كتقومو به وكتقوم به الوزارة ديالكم مشكورة لن يستقيم أو ربما سيستقيم أفضل لو أننا اعطينا واحد الاعتناء خاص لواحد الفئة اللي هي القيمين الدينيين والأئمة اللي وجهنا لكم في هذا الباب سؤال آني ومنتظر جوابكم، فهذه الفئة من المجتمع اليوم عندها دور لأن هي كتقوم بالإمامة في هذه المساجد واليوم تشتكي من عدم تفعيل واحد المذكرة استشرافية ديال الوزارة ديالكم، هي تنطالبيكم بالتفعيل ديالها وهي تثببت الأئمة داخل المساجد.

فهاذ الأئمة للأسف كيتعرضو أحيانا أو كيتخضعو بعض الأحيان لبعض الأمزجة ديال بعض الجمعيات أو بعض الدواوير، فكيقوع خطأ ولا سوء تفاهم مع واحد الإمام وهذا مطلب ديال مجموعة ديال الأئمة، وخصوصا في جهة الشمال توصلت بهم أنا بواحد المطالب ديالهم تيقولو بأنهم تيخرجوهم وملي تيخرجوهم تيعرضوهم وكيبقاو عرضة الأسر ديالهم، في غياب أي تغطية صحية، بوليداتهم تيتعرضو فهمتي؟ اسمح لي إذا درت هذا (détour) باش نجي نطرح هذا السؤال لأنه آني وبالبحاح وكذلك اليوم هاذ الناس كذلك كيتخضعو لواحد التأهيل خصهم يخضعو لواحد التأهيل، يعني لما كيخرج من المسجد وما كيقاش إمام خصو يدير التأهيل بحال واحد النوع من التكوين المستمر اللي كيقدر يكون سنة في غياب أي تغطية صحية، في غياب تغطية مادية وليداتهم مشردين.

إذن اليوم، السيد الوزير، كذلك نطلب منكم الحرص لأن كايينة مذكرة استشرافية في هذا، ولكن كايين شوية الخشونة كتوقع، إذن التفعيل ديال هذه المذكرة من جهة وكذلك تنزيل ديال التدابير والإجراءات دبا الآن ديال الدولة الاجتماعية اللي احنا بصدد تثببت

منتوج ذو جودة عالية اللي مقبول في السوق الوطني وفي الأسواق الدولية؛

ثانيا، هو تقوية الطلب وفتح الأسواق العالمية باتفاقيات التبادل الحر، باللوجيستيك إلى آخره والبناء ديال (TANGER MED) إلى آخره، وهذا جعل بأن وصلنا لواحد المرتبة مرتفعة بالنسبة للتنافسية والجودة، ولكن المنتج ديالنا باقي محفور في بلادو وهاذ الشي اللي كنتشغلو عليه، وأبرمنا اتفاقيات مع الموزعين المغاربة باش يدمجو المنتج المغربي وكان عندو إقبال كبير.

وبالنسبة للعرض، كان إشكال ديال إدماج المستثمر الوطني في الإنتاج، ودرنا بنك المشاريع اليوم نتوفرو على 935 مشروع اللي، إن شاء الله، في القريب العاجل غادي تخلق 200.000 منصب شغل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الوزير على هاذ الإجابة وعلى هاذ الإيضاحات، إلا أنه يجب أن نشير إلى أن هاذ النقمة ديال الجائحة وتوالي الأزمات كان في طيها نعمة، هو أننا لأمسنا عن قرب مدى هشاشة بعض قطاعات الاقتصاد الوطني، ونحن كفريق استقلالي على كل حال نثمن عاليا الجهود التي تقوم بها الحكومة، خصوصا أنكم، السيد الوزير، ومن ضمنها الإستراتيجية الوطنية لدعم وترويج المنتج الوطني المنشأ، فهناك العديد من الصناعات فعلا التي خطونا فيها خطوات معتبرة، إلا أنه لا يزال الكثير الذي يجب العمل عليه، وأنتم تعلمون أن هناك خصوصا بعض المواد التي تدخل فيها (des intrants) المواد الأولية اللي للأسف بعض المرات هي موجودة بوفرة عندنا في المغرب ولكنها تصدر خامة ونستوردها كمنتج نهائي، وهنا لابد من العمل على تميمين هاذ المواد الأولية، لكي يكون عندنا منتج وطني خالص.

الحاجة الثانية والإشكال الأساسي ربما، المفارقة اللي كاينة هو أنه ما يمكنشاي تتصورو النجاح ديال هاذ الإستراتيجية وهي فعلا إستراتيجية هادفة، إلى ما كاينشاي، وهاذي مرة أخرى تتأكد على حسنات الحكومة الحالية ديال الوزارة خاصة بالالتقائية، فهناك تضافر جهود الجميع، كل واحد من الموقع ديالو، هناك (c'est une responsabilité partagée) تيرطاجيو واحد المسؤولية مشتركة ديال القطاعات كلها، فلا بد ما نشيرو إلى أهمية مثلا تحسين مناخ الأعمال كشرط أساسي للنجاح في العمل على إعطاء الأولوية للمنتج الوطني، وكما تعرفون، في مناخ الأعمال فيه تبسيط المساطر، أجال الأداء، الولوج للوعاء العقاري إلى غير ذلك، وهاذي كلها إشكاليات اللي تعترض السبيل ديال الصناعيين.

الركائز ديالها، وفقا للتعليمات السامية ديال سيدنا الله ينصرو. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة. وبذلك..

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

..هذا ما يمكنش، لأن هذا سؤال بوحده، رديه لي إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

إن شاء الله السيد الوزير.

شكرا السيد الوزير ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآني الأول الموجه لقطاع الصناعة والتجارة، وموضوعه "السياسة الحكومية لدعم المنتج الوطني".

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية من أجل تقديم السؤال، تفضل أحد المستشارين.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم حول التدابير الحكومية لدعم وترويج المنتج الوطني المنشأ؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، الجواب.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

في الحقيقة، السياسة الصناعية ديال بلادنا اللي اعطاها الانطلاقة وأشرف عليها سيدنا السياسات الصناعية متكاملة، وكتمحور على ثلاث محاور:

المحور الأول هو تقوية العرض، أشنوهي تقوية العرض؟ هي أننا تكون عندنا من أحسن التنافسيات في العالم باش يمكن لنا نصنعو

ننتقل إلى السؤال الآتي الثاني، وموضوعه "الإستراتيجية المتبعة لتثمين المنتوجات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي"، والكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلني السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي الاستراتيجية المتبعة لتثمين المنتوجات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

الأمن الغذائي والسيادة الغذائية من التوجهات الملكية السامية الأساسية، التي هي من الأولويات بالنسبة للحكومة، الاستراتيجية كتركز على ثلاث محاور:

- المحور الأول، هو توفير كل المواد الغذائية الأساسية في كل أنحاء المملكة لكل المواطنين بأسعار مناسبة، كإين، كإين، غادي يكون نقاش على الأسعار، احنا واعييين بهاذ الشي وكنشتغلو عليه؛

- ثانيا، توفير مخزون استراتيجي وهذا أساسي، باش يكونو المواد متوفرة رغم كل الأزمات، وهاذ الشي اللي وقع اليوم، كنشوفو بلدان أخرى أن المواد ما متوفراش بعض المواد الأساسية ما متوفراش، في المغرب الحمد لله تمكنا من توفير كل المواد؛

- ثالثا، تقوية المنظومة الإنتاجية منها الفلاحة ومنها الصناعة الغذائية والتكامل بينها باش نكونو مستعدين نتجو أكثر ما يمكننا أن نتجه بتوفير كل الحاجيات ديال المغاربة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيدة المستشارة، هل هناك تعقيب؟

تفضلني.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ المعلومات.

ونحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل، وإن كنا لا ننكر المجهودات والنتائج الهامة التي حققها قطاع الصناعات الغذائية في السنوات

أيضا ملي تنجيو لميثاق الاستثمار اللي نحن بصدد تنزيله في الأيام المقبلة، إن شاء الله، واللي نحن مطالبين باش أنه القطاع الخاص يلعب واحد الدور كبير ربما (inverser le rôle de l'investissement publique)، الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص، وهاذ الاختيار ديال المنتج الوطني من الأهمية بمكان، فلا بد إذن دعم موجه للمقاولات الوطنية بأنه باش يمكن تشتغل في هاذ الإطار.

وأيضا نأخذ واحد الجانب ديال المنتج الوطني ليس فقط الإنتاج وإنما أيضا الترويج كما في قطاع التجارة وأيضا التحسيس ديال المواطنين للاستهلاك، ونأخذ نموذج على المستوى الدولي والنموذج الياباني والألماني اللي أعطوا أهمية كبيرة للمنتج الوطني واللي المواطنين ديالهم يعطو أولوية..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.. كإين تعقيب؟

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا.

متفق معكم 100% السيد المستشار، وهاذ مناخ الأعمال والأداءات راه غادي يجي، إن شاء الله، القانون باش يحسن الأداءات.

بالنسبة للعقار، أطلقنا منصة البارحة باش نبينو العقار الموجود في كل أنحاء المملكة، وكنشتغلو على تحسين هاذ العرض ديال العقار في كل أنحاء المملكة.

بالنسبة لتبسيط المساطر حتى هو داخل في إطار الأشغال اللي تنشتغلو عليها تحت رئاسة رئيس الحكومة من أجل تبسيط المساطر في إطار "ميثاق الاستثمار" وتنزيل الميثاق الجديد للاستثمار.

بالنسبة للمواد الأولية، عندك الحق، كإين مواد أولية اللي ما تنتوفروش عليها، كإين اللي تنتوفرو عليها وما كئتمنوهاش بالكفاية وتنعاود نستوردها بحال النحاس والكابلاج إلى آخره، وتنشتغلو على تكميل سلسلة الإنتاج في الصناعة الغذائية، في صناعة المعادن إلى آخره، وكإين برنامج خاص في هاذ الصدد، إن شاء الله.

بالنسبة لتحسيس المستهلك، هذا مهم، لأن.. حيث أنا قلت أن المنتج المغربي كيتباع فالعالم كامل ومحقوق في بلادو، واليوم أول تجارب اللي درنا تبين بأن المغاربة كيجبو المنتج المغربي وكيستهلكوه وهو بأقل تكلفة وبأحسن جودة من المنتج المستورد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا، السيدة المستشارة، على التعقيب ديالك، وأنا يمكن لي نقول بأنني متفق معك 90%، هاذيك 10% خصنا نتذاكرو فيها، هاذيك 10% أشنو فيها، فيها اتفاقيات التبادل الحر اللي هي فيها إشكال، علاش؟ حيث المنظومة الصناعية المغربية مكونة باش تصدروما يمكن لها تنجح وما يمكن لها تستمر غير إذا كانت عندها الحجم باش تزود الأسواق العالمية كيفما كانت الصناعة، ولكن واش عندك الحق هو أن الصناعة الغذائية هي الصناعة اللي يمكن لنا نحققو فيها العدالة المجالية في كل المجالات، حيث في كل مناطق المملكة فيها فلاحه يمكن لنا نثمها ونزودها، ولا يخفى عليكم أن المنتج الصناعي الغذائي في التصديرات المنتج الخام منذ أكثر من 4 سنوات في رقم المعاملات ديال التصدير.

أخيرا، في بنك المشاريع، أغلبية المشاريع 26% ديال المشاريع مشاريع ديال الصناعة الغذائية اللي غادي توفر إن شاء الله 15.000 منصب شغل مباشر و22.000 منصب شغل غير مباشر، إن شاء الله وهذه المشاريع كندشغلو عليها يوميا باش نخرجوها ونحدثوها، وإن شاء الله يكون خير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتقل إلى السؤال الآني الثالث وموضوعه "حصيلة مخطط الإقلاع الصناعي".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أسألكم عن حصيلة مخطط الإقلاع الصناعي ومدى أهميته في التنمية الاقتصادية والمساهمة ديالو في خلق فرص الشغل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

الأخيرة وكذا المجهودات المبذولة والبرامج الهامة التي أطلقتها الوزارة والمبادرات النوعية المتمثلة في تعويض المنتجات المستوردة بالمنتجات المحلية في الأسواق الكبرى.

فإننا بالمقابل وبالنظر للإمكانيات الهائلة التي تزخر بها بلادنا على مستوى الفلاحة، الصيد البحري والغطاء النباتي والغابوي والصورة الإيجابية التي تحظى بها منتجات هذه القطاعات على المستوى الدولي، وكذلك الدينامية الكبيرة التي سجلها القطاع خلال السنوات الأخيرة، نؤكد أن قطاع الصناعات الغذائية لازال يخترن آفاقا تنموية هائلة، الأمر الذي يتطلب مضاعفة الجهود لاستثمار هذه الآفاق أكثر بما يفيد في تحقيق السيادة الصناعية والأمن الغذائي وتشغيل اليد العاملة.

كما أنه بات من غير المقبول إهدار جميع المواد الخام الوطنية في التصدير دون تثمينها محليا، وخاصة في ظل تهافت دول العالم على المواد الولية.

لكن ربح هذا الرهان الاستراتيجي، وبالنظر للمنافسة الشرسة للمنتجات الأجنبية وسبقها الصناعي، يظل رهينا بمدى القدرة على خلق منظومة إنتاجية قادرة على تقديم منتجات وخدمات تنافسية ذات جودة وقيمة مضافة عالية، وتحقيق الإشعاع لعلامة "صنع في المغرب"، وهذا ما يقتضي أيضا ضرورة احترام حقوق العمال والعاملات، وهاذ السوق فيه يد عاملة نسائية مهمة جدا، وتحفيزهم للرفع من الإنتاجية، خاصة وأن القطاع لم يتضرر من تداعيات جائحة كوفيد، والعمل على رفع وثيرة هيكلة القطاع، علما أنه كيشغل أزيد 160 ألف عامل وعاملة.

- التحفيز على الابتكار والبحث والمبادرة الحرة وتقوية القدرة على التأقلم لدى المقاولات الوطنية والمستجدات التكنولوجية؛

- تعزيز وتقوية آليات الالتقائية بين مختلف البرامج والاستراتيجيات من أجل تقوية التكامل وتسريع تنمية قطاع الصناعات الغذائية والأنشطة المرتبطة بها؛

- تفعيل آليات مراقبة السوق والأسعار للمحافظة على التنافسية والقدرة الشرائية للمواطنين؛

- مراجعة اتفاقيات التبادل الحر غير المتوازنة لحماية القطاعات المستهدفة بالمنافسة الأجنبية غير العادلة وعلى رأسها قطاع الصناعات الغذائية وحمايته من أفة التهريب التي تشكل خطرا مزدوجا على الاقتصاد الوطني وصحة المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير.. للتعقيب؟

تفضل.

المذكورة في تقريره، وكنا ننتظر منكم اتخاذ إجراءات استعجالية لتدارك هاذ الاختلالات وأن تقدموا صورة واضحة عن الوضع الراهن الذي يعيشه القطاع وعن كيفية الخروج من الأزمة التي يعيشها، ولكن مع الأسف الشديد نلاحظ الاستمرار في نفس السياسات التي لا تستجيب لطموحات المقاولين المتوسطين والصغار، ولاسيما توفير شروط منافسة جيدة وشفافة، تمكن من إعادة الثقة في الاستثمار الوطني وإضفاء شفافية على مؤسساتهم.

السيد الوزير،

أكدنا أكثر من مرة في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بأن العقلية المتسمة بالبيروقراطية التي تحكم تديرير الإدارة في علاقة المؤسسات المستثمرة يعيق أي تنمية ممكنة، ونعيد التأكيد اليوم أن شعارات النموذج التنموي الجديد لا يمكن أن يتحقق في غياب قدرة الوزارة على احتضان المؤسسات الصغيرة، لاسيما في الظروف الصعبة التي يجتازها العالم اقتصاديا، وهو ما عبر عنه واقع العمال والموظفين والمواطنين على السواء، بطبيعة الحال الاكتواء بغلاء الأسعار، مضاربات المنتجات، التعرض للإفلاس، التوقف عن العمل... إلخ، هذه نتيجة طبيعية للسياسات الارتجالية في القطاع.

السيد الوزير،

في الأخير، نستغرب، السيد الوزير، أنه هناك النقابة الوطنية للقطاع ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مجموعة ديال المرسلات لفتح حوار على مسار الحوار الاجتماعي اللي كان مع رئيس الحكومة، للأسف ما كاينش تفاعل، نطلب من السيد الوزير أنه يتفاعل مع النقابة ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من أجل فتح حوار من أجل الملف المطلي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

الجواب على آخر سؤال في أقرب وقت، الباب ديما مفتوح، ولكن السيد المستشار المحترم اسمح ليا أنا جاب ليا الله كتهضر على بلاد آخر ماشي المغرب، جاب ليا الله كتهضر على بلاد آخر، علاش؟ حيث المنافسة ديال الصناعة المغربية منافسة عالمية، احنا داخلين فالسوق العالمي ما كاين أكثر منافسة من غير المنافسة اللي كاينة.

عندك الحق فالمقولة الصغرى والمتوسطة في إدماجها في سلسلة الإنتاج، وهذا ما نشغل عليه في إطار سياسة الإنعاش الصناعي اللي بدا من 2021-2023 وكنتوفرو اليوم على 935 مشروع، 89% مقاولات

شكرا، السيد المستشار، على هذا السؤال الهام بحيث أن النتيجة ديال المخطط الصناعي نتيجة جد مشرفة، بحيث أنه حقق وفات الأهداف اللي كانت مسطرة له بالنسبة لإحداث 500.000 منصب شغل، فاتها سنة قبل أن ينتهي المخطط، يعني في 2019 وصلنا لـ 505.000 منصب شغل محدثة هاذ الشيء هبط في 2020 بسبب الجائحة، وعاود ثاني في 2021 عاود درنا الحساب وصلنا لـ 565.000 منصب شغل محدثة في إطار هذا المخطط اللي هو نجاح كبير وغير المنظومة الصناعية ديال المغرب، وهذا الفضل كيرجع للوزير السابق السيد مولاي حفيظ العلمي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

لقد ربط البرنامج الحكومي بين تحقيق التنمية والإقلاع الصناعي وقدم مؤشرات طموحة من أجل تحويل الصناعة إلى رافعة أساسية للتنمية، لكن الإجراءات المتخذة والنتائج المحققة لا تعكس هذه المؤشرات، وقد ركزنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على انتقاد ظاهرة تقديم وإحصائيات لا تعكس حقيقة ما يعيشه المقاولة الوطنية.

أما على مستوى السياسة المتبعة في القطاع نجد غياب التقييم المرهلي للنتائج المحصلة في علاقتها بالمؤشرات المقترحة، وهذا سينعكس على قياس مدى قدرة الوزارة على بلوغ الأهداف التي سطرته وتعاقدت من أجلها، وبالتالي فإن أي تقويم ينطلق من زاوية تقنية تستند على المعطيات الرقمية والإحصائية يصبح غير ذي معنى.

إن غالبية مناصب الشغل المحدثة لم تصل إلى الأرقام الكبرى المعلنة، ونضيف إلى هذا أن المناصب المستحدثة بالفعل لا تستجيب للحد الأدنى من شروط كفالة العيش الكريم للعمال والمستخدمين وتظهر الهشاشة واضحة في تسريحهم وحرمانهم من حقوقهم التشغيلية وفي هزالة الأجور بصفة عامة.

إن المتغيرات كثيرة في الاقتصاد العالمي ومستجدات جائحة كوفيد تفرض استراتيجيات فعالة وعملية وواقعية للإجابة الفورية عن هذه المتغيرات التي يعيش حقيقة وواقعية المقاولات المتوسطة والصغرى وتنعكس مباشرة على الحياة الاقتصادية للمواطنين، سواء في قدرتهم الشرائية أو شروطهم للعيش الكريم.

السيد الوزير،

لقد سبق لمجلس المنافسة الوقوف على جزء من الاختلالات

غاي يوصلنا باش ما نوجدوش مناطق صناعية اللي هي خالية بدون مشروع، احنا وجدناها وكنتسناو 20 عام من بعد كزيدونعاود نأهلوها وما كاين حتى شي مشروع وحتى فرص الشغل ما كايناش وما متوفرش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أكد أن العقار الصناعي يلعب دورا أساسيا في جذب الاستثمار الذي يساهم في خلق فرص الشغل واستقطاب الكفاءات وإنعاش الاقتصاد جهويا ووطنيا.

نقترح عليكم، السيد الوزير، أولا، في إطار تعميم الأحياء الصناعية على كافة الجهات وتوسيعها لتشمل العمالات والأقاليم، في أفق توزيع الاستثمار العمومي بشكل عادل يقارب التوازن المجالي بين الجهات وفي احترام تام لخصوصيته، مع عدم الارتكاز على مجال دون آخر لدعم الاستثمار الخاص، الذي أكد فيه السيد رئيس الحكومة في الجلسة الشهرية الأخيرة داخل هذا المجلس الموقر أنه المفتاح الوحيد لحل مشكل التشغيل، لكي نتحدث بكل صراحة، أصبحنا مقتنعين بأن الدولة وحدها غير قادرة على استيعاب كل الفئات المعطلة بالرغم من الجهود التي كتنقوموها.

هذا الاستثمار، السيد الوزير، الذي لا يمكن له أن ينجح إلا بإحداث مناطق صناعية بمواصفات تشجع المستثمر على الاستثمار وهذا الشيء اللي قلتو في الجواب ديا لكم، إضافة إلى العمل من داخل الحكومة لرفع كل العوائق الإدارية التي تعطل هذا المسار، على رأسها تخفيف المساطر وتسريع عمل الإدارة في التجاوب مع المستثمرين لتفادي هدر المزيد من الوقت.

السيد الوزير المحترم،

ننوه بميثاق الاستثمار الجديد الذي أعلنتم عن خطوطه العريضة، مشيدين بجهود السيد رئيس الحكومة لإخراجه، بحيث قدم عرضا حول الخطوط الكبرى بين يدي جلالة الملك، ونال رضاه، فمضامينه تهدف إلى رفع حصة الاستثمار الخاص، لتبلغ ثلثي استثمار إجمالي، والذي عبر من خلاله السيد رئيس الحكومة على ضرورة مواصلة ومواكبة المقاولات في قدم الإفلاس، خصوصا بعد موجة الغلاء وارتفاع الأسعار غير المسبوق الذي عاشه العالم.

في إطار التفاعل مع جوابكم أيضا نقترح عليكم، السيد الوزير، أن تشتغلوا على إحداث مناطق صناعية خاصة بالمقاولات الصغرى

صغرى ومتوسطة برأسمال مغربي اللي غتشتغل 200 ألف واحد، كتقول ليا الإحصائيات، الإحصائيات ديال 565.483 واحد اللي شغلناه نجيب ليك (la carte) ديالهم واحد بواحد، واحد بواحد، وإلى لقيتي غنخليو 1% ديال الصرف أكثر من 1% ناقص نخلص الحق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا معالي الوزير.

ننتقل للسؤال الرابع حول "إحداث مناطق صناعية"، تقدم به فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي كمال، السيد المستشار.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تحظى العديد من مدن المملكة بمؤهلات اقتصادية وطبيعية هامة وبطاقات بشرية خلاقة تشكل أرضية خصبة لتحريك عجلة التنمية، إلا أن هذه المناطق لازالت تفتقر للمشاريع الصناعية، باعتبارها عاملا من عوامل جلب الاستثمار وتوفير المزيد من فرص الشغل.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم:

ما هي التدابير والإجراءات الأنبية التي تنوون القيام بها من أجل توفير الظروف الملائمة لإحداث مناطق صناعية تعود بالنفع العام على سكان هذه المناطق؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير، من أجل الجواب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا، السيد المستشار، على السؤال.

أولا، سياسة العقار الصناعي سياسة واضحة، واليوم والبارح خرجنا منصة اللي كيتوفرو عليها المستثمرين على كل ما هو جاهز بالنسبة للمناطق الصناعية.

عندك الحق كاين بعض المجالات الترابية اللي خصهم يتوفرو على مناطق صناعية والالتزام ديال الوزارة أشنو هو؟ غنشتغلو فالأول على المشاريع، ومن بعد نوفرو لهم في أقرب وقت كل التجهيزات والبنية التحتية اللي غتحتاجها وهذا الشيء اللي كنشتغلو عليه وإن شاء الله

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى السؤال الخامس حول "مواكبة وتشجيع سلة المنتجات الوطنية".

فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السي البارودي.

المستشار السيد أمين عباس البارودي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسألکم على مواكبة وتشجيع تصدير المنتجات الوطنية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير الجواب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

كما تعلم، السيد المستشار، وشكرا على السؤال ديالك، أن الوزارة قامت بدراسة مدققة باش اللي خرجت أن إمكانية التصدير الإضافية اللي عندنا اليوم يمكن لها توصل إلى 120 مليار إضافة لما كنصدروه اليوم، وقمنا بإحداث 1200 ثنائي للمنتوج وسوق التصدير اللي كنشتغلو عليه واحد بواحد، ومنه خرجنا استثمارات وعدد من التدابير اللي غادي نواكبو فيها المستثمر المغربي والمنتوج المغربي باش يوصل لهاذ السوق، فهمم بعض التدابير اللي هي عندها علاقة بتوثيق المنتوج، بعض التدابير اللي عندها علاقة باللوجيستيك، بعض التدابير اللي عندها علاقة بالتمويل... إلخ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد أمين عباس البارودي:

شكرا، السيد الوزير، على هاذ الإيضاحات وهاذ الأرقام، وتشكرك بزاف.

معلوم على وزارة الاقتصاد بأنه تعمل دور جبار باش تجلب استثمارات جديدة وتشجع الصناعة، خاصة، وهاذ الشيء ماشي من اليوم، من الوزير السابق قضيتو معه وغاديين في نفس المسار، ولكم الشكرو وهاذ الشيء محسوب لكم، سعادة الوزير.

السؤال عندي أنا، سعادة الوزير، هو أنه كايين اهتمامات كبيرة لجلب استثمارات جديدة، وتعرفو بأن دبا اليوم في المغرب كايين

والمتوسطة والصغيرة جدا في جهة الدار البيضاء-سطات وباقي الجهات التي تعرف نهضة صناعية.

هذا الموضوع سبق أن تمت المناقشة فيه داخل غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة الدار البيضاء، وتناكدو على ضرورة إشراك هذه الغرفة في المواكبة والتعبئة والمساهمة في إحداث الأحياء الصناعية والأشغال إلى جانب المستثمرين وإشراكهم في كل الأوراش التي تشتغل عليها الحكومة لإنجاح كل المبادرات الحكومية في هذا الإطار، وغادي نساعدوكم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير كايين الرد؟

تفضلو السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا، السيد المستشار، على التعقيب ديالكم وهاذ الشيء اللي غاديين فيه وفي هذا الاتجاه اللي غاديين فيه، وأيضا ماشي غير الغرف، المواكبة والمساهمة، وأيضا احنا عندنا هدف أن الغرف تولى تسير المناطق الصناعية باش نقويو المداخيل ديال هذه الغرف ونقويو الحرفية ديال الغرف، حيث غرفة الدار البيضاء عندها تاريخ كبير وكانت هي نشأت الميناء وهي اللي نشأت إلى آخره البورصة... إلخ، وعدد من المرافق اللي هي أساسية بالنسبة للبلاد.

بالنسبة للعدالة المجالية، راه هاذ الشيء ما مرتبطش بالمناطق الصناعية، المناطق الصناعية متوفرة في كل الجهات، أشنو خصنا اليوم؟ خصنا نوجهو المستثمرين، وكايين تشجيع في الميثاق الاستثماري الجديد متفرق بالنسبة للأقاليم، ماشي حتى الجهات باش نقويو الدعم للجهات اللي عندهم أقل حظا لاستقطاب وأقل تنافسية لاستقطاب الاستثمارات.

كايين عدد من التدابير اللي كتدار الآن، كايين أيضا تشجيعات أخرى، اليوم كنوجه عدد من الاستثمارات للمدن المتوسطة حيث كايين الغلاء حتى في تكلفة الأجور في عدد من المدن بحال دبا في طنجة اليوم مستحيل باش تجيب أجير بكلفة اللي تكون تنافسية، كنوجهوهم لمناطق أخرى كالخميسات، كتيفلت، كالعرائش، ولا عدد من المناطق الأخرى، التوجه كايين من أجل عدالة اجتماعية، من أجل توفير مناصب الشغل لكل المغاربة والمغريبات في المكان اللي يقطنو فيه، اليوم نشغل على التنافسية ونشتغل على أشياء متفارقة.

السيد الوزير، هل هناك رد؟
تفضلو السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.
وشكرا على التعقيب.

بالنسبة لـ (TVA) ما يمكن لي غير نقول بأن الحكومة عملت مجهود جبار، جبار في ظرفية صعبة باش تخلص وترجع (TVA) وغتكمل فهاذ النهج، وإن شاء الله ما يكون غير الخير.

بالنسبة للوجيستيك عندك الحق، باقين غالين فللوجيستيك ولكن الوضعية ديال المغرب تحسنت، تحسنت بفضل ميناء طنجة المتوسط، اللي اليوم المنتج المغربي يمكن لويمشي لأي بلد بأقل تكلفة، من ميناء اللي هو عندو من أكبر التنافسيات فالعالم، وعندو الخطوط اللي كيوصلو المنتج فالعالم كامل.

بالنسبة لـ (e-commerce) عندك الحق أيضا، عندنا (un retard) اللي كنشغلو عليه ودرنا واحد المجموعة ديال ابتكارية من أجل الدفع بـ (e-commerce) داخل البلاد وللتصدير اللي كنشغلو عليه مع جمعية محمد السادس (polytechnique) ديال بنجرير، اللي إن شاء الله غتخرج حلول وابتكار فهاذ الشأن.

وبالنسبة للإدارة، ما سمعتش التعقيب، نجابو عليه مرة أخرى إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن ننتقل إلى السؤال السادس حول "دعم وإنعاش قطاع النسيج".

فريق الأصاله والمعاصرة، تفضل السيد المستشار المحترم لبسط السؤال.

المستشار السيد سعيد برنوشي:

السيد الوزير،

ما هي التدابير المتخذة لدعم قطاع وإنعاش قطاع النسيج بالمغرب؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير الجواب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال، اللي هو سؤال هام، حيث

مقاولات (déjà) استثمرو في المغرب وكاينين، وعندهم مشاكل كثيرة وإكراهات كبيرة، سعادة الوزير، وما كاينش واحد المجهود كبير بحال اللي باش نجيبو استثمارات جديدة باش نحل المشاكل نتاعهم.

والغريب في الأمر هو هاذ المشاكل اللي كاينة عند هاذ المقاولات في الكثير من الأحيان ما عندها أي علاقة بالعوامل الخارجية، عندها علاقة بعوامل داخلية، احنا يمكن لنا نتحكم فيها، يمكن لنا نصلحوها، يمكن لنا كاع نجيدوها، نعطيك بعض الأمثلة، سعادة الوزير:

سعادة الوزير، عندك مثلا القيمة المضافة (TVA¹) وخا نعاودو نجبدو هاذ الموضوع ثاني مرة أخرى، عرفنا الحكومة خصت 13 مليار ديال الدرهم باش تخلص المستحقات ديال (TVA) الله يجازيكم بخير بزاف دالمقاولات تخلصو، بعض المقاولات مازال ما تخلصوشاي، بعض المقاولات بداو يتسجلو التأخير، وهذا ماشي معقول آ سعادة الوزير، خص الحكومة الصراحة تقوم بالواجب وتحترم حتى هي (les engagements) متاعها، وهاذ الشيء راه تضر، آ سعادة الوزير، ماشي بالاقتصاد، مغرب المقاولات يطرح حتى (la réputation) ديال البلاد آ سعادة الوزير.

حاجة أخرى، آ سعادة الوزير، كاين مشكل آخر اللي هو كبير كاين للوجيستيك، هذه غير أمثلة أسعادة الوزير، للوجيستيك تنعرفو بأن المغرب راه غالي في اللوجيستيك لا على الصعيد الداخلي ولا على الخارجي حتى هو غالي بزاف، وكاين حتى في.. وهاذ الشيء زعما تيلزم، وخصنا نفكر كيفاش يمكن لنا نشجع المقاولات، لأنه تيتعد واحد (l'impact direct) على التنافسية ديال المقاولات المغربية، وفي هاذ القطاع مناع اللوجيستيك تنعرفو بأنه اليوم الاقتصاد اليوم هو (e-commerce) و(e-commerce) ماشي هو الاقتصاد هو (déjà) اقتصاد اليوم، وتنعرفو بأن ما كاينش اليوم شي منتج مغربي لا صناعي ولا تقليدي يمكن له يتصدر أو يتباع بطريقة (e-commerce) على برا بثمان (correct).

لهذا، سعادة الوزير، أضح أنه اليوم وصل الوقت باش تكون تشجيعات لهاذوك الشركات نتاع البريد الدولية باش يديرو (des plateformes) اهنا في المغرب، لأنه كاع الشركات اللي تيديرو (e-commerce aujourd'hui) اليوم تيسعملو (des plateformes) على برا، في أوروبا أو في أمريكا، يعني هذا بالنسبة لي (c'est une urgence) آ سعادة الوزير.

مشكل آخر، آ سعادة الوزير، هو الإدارة، آ سعادة الوزير، الإدارة اليوم تنشوفو بأنه راه ماشي معقول باش الوزارة متاعكم تعمل مجهود جبار..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

¹ Taxe sur la Valeur Ajoutée

السيد الوزير،

مازال لحدود الساعة، الصدف والسلسلة مازال كيجيو من تركيا، نقدر نأكد ليك، السيد الوزير، ما تستغريوش، كايين أمثلة حية، وهذا كيخلق أن المرونة متاع المصنعين ديالنا كتكون ضعيفة، وكتخلينا أنه ما يمكنش يكون عندنا منتج تنافسي وما كتكونش واحد (la flexibilité) عند المصنعين ديالنا، سواء اللي كيوزعو داخل المغرب أولا اللي كيصدرو للخارج، خاصة في مجموعة من المنتجات ما غاديش نقولو الكل.

بالنسبة للنقطة الثانية، وهنا غادي تعرفو الأهمية ديال اللي سبقوني لها مجموعة من المستشارين، هي الولوج إلى العقار الصناعي، ربما الحكومات السابقة كان عندها إشكال متاع الرؤى الاستراتيجية وذلك الشئ علاش كنعلقوا كايين مجموعة ديال المناطق الصناعية شبه المهجورة، لكن كايين بعض المناطق اللي فيها فرص جد مهمة، أخص بالذكر على سبيل المثال وليس الحصر إقليم جرسيف في الجهة الشرقية.

السيد الوزير، 3000 منصب قار ديال النسيج وأكبر منتج بالجهة الشرقية ديال الزيتون اللي الزيتون ديال جرسيف كيمشي للمناطق أخرى باش يتعلب ويتصدر.

لذلك، السيد الوزير، نطالبكم بإلحاح من هذا المنبر أنه نخرجو المنطقة الصناعية لجرسيف في أقرب وقت، وما كنعقولوش منطقة صناعية ديال 100 هكتار باش تبقى لنا مهجورة وإنما ممكن نمشيو تدريجيا بـ 10، بـ 20 هكتار باش ما نفلتوش هذه الفرص الصناعية الواعدة بهذا الإقليم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الرد السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

السيد الرئيس،

وعندك الحق الإدماج مازال ما وصلنا للمبتغي، حتى في الصناعة الغذائية اللي عندنا إدماج ديال 25%، وهذا مازال خصنا نشتغلو عليه. الصناعة التركيبية عندك الحق، ولكن أيضا ولت صناعة تصميمية، وبحال اللي قلتي السلسلة والصداف كنجيوهم من تركيا، عندك الحق، ولكن ولينا كنصنعوهم هنا وكايين صناعة السلسلة اللي كاينة منذ 40 سنة في المغرب باقية متواجدة، (YKK) باش ما نقول لكش السمية، باش نكونو منصفين.

كايين بعض الملابس فالمفاهيم ديال وضعيات قطاع النسيج فبلادنا. قطاع النسيج كان طاح وتشتت في التسعينات أول سنوات 2000، تشتت بالكامل، واليوم استرجعنا، نهاية 2021، 120% من مناصب الشغل اللي كانو عندنا في التسعين، يعني قطاع النسيج استرجع القوة ديالو الكاملة.

اليوم، أكبر موزع فالعالم ديال قطاع النسيج عندو القاعدة الصناعية ديالو فالمغرب، ويلاه اجتمعت معه قبل ما نجي عندكم هنا، وعندنا برامج من أجل إدماج هاذ القطاع وتطوير هاذ القطاع اللي هي برامج إن شاء الله غتضاعف القيمة المضافة اللي كينتجها المغرب فالنسيج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الإجابة ديالكم.

أظن، السيد الوزير، إلى كنتوج جيتو من عند أكبر موزع عالمي، غادي يكونو المعلومات مازال سخونة.

لذلك، السيد الوزير، حتى لا نبخس الناس أشياءهم، الوزارة اللي كتشرفو عليها قامت بمجهودات جبارة فيما يخص برنامج التسريع الصناعي فالسنوات الماضية، شملت جميع الصناعات وكذلك صناعة النسيج اللي فعلا كنعلم أنه استرجع القوة ديالو بفضل هاذ البرنامج، خاصة فالحفاظ على مناصب الشغل، إلا أنه، السيد الوزير، هاذ القطاع لازال يعاني من العديد من الإشكالات، ممكن نكونو كنتكلمو على الحفاظ على مناصب الشغل، اللي خلانا نكونو اليوم بواحد القطاع مازال فعال هو القرب الجغرافي من أوروبا وكذلك الاستقرار السياسي ديال بلادنا.

أذكر بعض النقط اللي لازم نبه الوزارة ديالكم باش تشتغل عليها أكثر هو الاندماج متاع القطاع ديال النسيج، السيد الوزير، عكس ما قمتم به فالقطاع متاع صناعة السيارات واللي كنهو بالارتفاع متاع النسب المئوية متاع الاندماج ديالها، قطاع النسيج لازال بنسب مئوية جد ضعيفة، نقدر نقول أن قطاع النسيج اللي عندنا هو تركيبي بنسبة كبيرة.

الوحدة الصناعية اللي دشنتو، السيد الوزير، الأسبوع اللي داز متاع (Erum) متاع المعلقات البلاستيكية هو مثال متاع المستلزمات متاع النسيج اللي مازال خصنا نشتغلو عليها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

هناك سؤال آخر ديال الفريق الحركي، تجمعهم مع الأول وحدة الموضوع، نقترح طرحه دفعة واحدة، وباش يكون جواب واحد. تفضل السيد الرئيس، رئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الأكيد أن صناديق التقاعد على مشارف الإفلاس من جديد، وهي وضعية تتطلب تدخلات استعجالية لإنقاذها.

في هذا الإطار، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن تصور الحكومة لإصلاح أنظمة التقاعد ومعالجة اختلالاتها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة،

تفضلو للجواب على السؤالين دفعة واحدة، إلى كان ممكن تجي للمنصة أو اختاري.

السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

كنشكركم، أولا، للتطرق لهذا الموضوع ذي الأهمية القصوى اللي هو أنظمة التقاعد والإصلاحات اللي خصنا نجيوها بسرعة، لأن الهدف هو ضمان ديمومة والحفاظ على استمرارية والتوازنات المالية لأنظمة التقاعد للدفاع على حقوق جميع المنخرطين، الناس اللي فالتقاعد ولكن كذلك الناس اللي مازال كشتغل، وأكثر من ذلك الأجيال اللي يالاه غتنخرط في سوق الشغل، كذلك ما نساوش بأن هاذ الأنظمة عندها دور مهم في المساهمة الفعالة في تمويل الاقتصاد الوطني.

كيصعب تشخيص وضعية حالة التقاعد فهاذ الظرف الزمي، ولكن لا بد من التذكير ببعض المعطيات، كيف ما تتعرفو جميعا فكين 4 ديال الأنظمة اللي اليوم هم "الصندوق المغربي للتقاعد"، "النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد"، "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي" و"الصندوق المهني" اللي كيمثل نظام تكميلي اختياري لفائدة الناس في القطاع الخاص والعام، باقي مازال الصندوقين الداخليين لبنك المغرب والمكتب الوطني للكهرباء والماء.

ثالثا، بالنسبة للعقار الصناعي عندك الحق، جرسيف كايينة إمكانيات وكاين مستثمر اللي معروف في جرسيف، مستثمر في الناظور وفي وجدة اللي نشتغلو معه لتقوية القدرات الإنتاجية ديالوومستثمرين آخرين، وكاين مدن أخرى اللي لازم نحولوها هذه الصناعات التركيبية، المدن الصغيرة والمتوسطة اللي عندها يد عاملة اللي كتسنى التشغيل واللي يمكن لها تقوي التنافسية ديال البلاد.

بالنسبة للمشكل ديال الإدماج، المشكل ديال الإدماج أشنو هو؟ ماشي غير (les accessoires) المشكل ديال الإدماج حتى في النسيج براسو والتحويلات اللي كايينة اليوم في السوق اللي تحتاج تدوير النسيج، وهذا اللي كشتغلو عليه وإن شاء الله نكونو متوفقين باش نخلقوهاذ فرص الشغل، 80.000 فرصة شغل اللي عندي في النسيج، خصني نخلقها في هذه الولاية، ونتفوقو، إن شاء الله، نخلقوها جميع في كل أنحاء المملكة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أشير بأنه كان مبرمج ضمن هذه السلسلة ديال الأسئلة الموجهة إلى قطاع الصناعة والتجارة سؤال حول "مراجعة النظام الأساسي للغرف"، هذا السؤال تم تأجيله بطلب من مجموعة الدستوري الديمقراطي (الاجتماعي).

إذن بذلك ننهي الأسئلة الموجهة إلى هذا القطاع، ونشكر السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

ننتقل إلى قطاع الاقتصاد والمالية ونرحب بالسيدة الوزيرة الحاضرة معنا، ونستهل الأسئلة المدرجة في هذا الإطار بسؤال للفريق الاشتراكي حول "الوضعية المالية والاجتماعية للمتقاعدين"، فليفضل السيد رئيس الفريق المحترم.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزير المحترمة،

يثير نظام التقاعد المتبع حاليا في المغرب انشغال معظم الموظفين العموميين والخواص، كما يثير غضب جل المتقاعدين منهم ممن يقضون سنوات من حياتهم مخلصين لعملمهم ومتفانين فيه، فتصبح مرحلة التقاعد بالنسبة لهم مأساة.

لذلك نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير المالية والاجتماعية الممكن اتخاذها لدعم هذه الشريحة.

شكرا.

المستشار السيد يوسف ايدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

هاذ الموضوع ديال التقاعد يثير إشكالات بنيوية في بلادنا، طبعا هو نتاج ديال واحد التدبير سيء اللي امتد منذ السنوات الأولى ديال الاستقلال، لأنه في مرحلة من التاريخ في بلادنا الدولة ما كانت تتخلص المساهمات ديالها في الصندوق ديال التقاعد، وكانو الموظفون تيساهمو. في الوقت اللي وقعت الأزمة لأنه العدد ديال الناس اللي غادي يتحاليو على التقاعد ولى مرتفع، ولينا في الإصلاحات المقياسية اللي تحدثتم عليها في 2016 واللي زادت أزمت الوضعية ديال المتقاعدين.

اليوم، عندنا إشكال ثقافي في النظرة ديال هاذ الناس، نتشاركو فيها كاملين احنا كمجتمع، كحكومة لأنه بحال إلى هاذ المتقاعدين سالا وقهم، دار اللي عليه وتتلوحوه، لا أجرة اللي كتراعي الوضعية الاقتصادية للبلاد واللي تراعي الحجم ديال تكلفة المعيشة، لا مصاحبة في الخدمات الاجتماعية والصحية اللي المتقاعد محتاج لها، لا إجراءات امتيازية حتى في أبسط الأمور، نهضرو على النقل العمومي، نهضرو على الولوج للأنشطة الترفيهية، نهضرو على الإجراءات امتيازية لصالح هاذ الفئة في السياحة ما كاين حتى حاجة، ونجيو اليوم بنفس المنطق اللي دبرنا به الأزمة في 2016 ونتحدثو على إصلاحات معيارية اللي بكل تأكيد غادي يادي فيها الموظف العمومي الثمن.

ولذلك، نعتبر احنا في الفيدرالية الديمقراطية للشغل على أنه الإصلاح ديال الصناديق ديال التقاعد لابد فيه من نظرة طويلة ونظرة إستراتيجية اللي تعتق الموظف من هاذ الإشكال.

اليوم، التسريبات اللي تتم في الصحافة ديال أنه الحكومة عازمة على الرفع من سن التقاعد وعلى مراجعة المعدل المحتسب في احتساب المعاش، خلق رعب حقيقي في الصفوف ديال الموظفين المقبلين على التقاعد، خص الوضوح، خص الاجتهاد، خص المراعاة ديال المصالح ديال هاذ الفئات.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم، السيد المستشار من الفريق الحركي، للتعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

فمنظومة التقاعد اللي يمكن نقولو عليها هي أن كاين غياب رؤية منسجمة لقطاع التقاعد، وجاء هذا نتيجة تراكمات تاريخية، وبالتالي كاين تباين فالإطارات المؤسسية والأنظمة والحكامه ديالها، وكذلك تباين في طرق التدبير والاشتغال ديال هاذ الصناديق، كاين تفاوت بين الأنظمة نتيجة عن غياب العدالة بين المنخرطين.

كاين كذلك ضعف في نسبة التغطية، اليوم عندنا تقريبا 4.4 ديال الناس اللي كيساهمو فهاذ أنظمة التقاعد والمستفيدين إلا 1.4 مليون أي 43% من الساكنة النشيطة، كيفما تتعرفو كاين الورش الكبير اللي جاء به صاحب الجلالة نصره الله، باش يكون توسيع هاذ التقاعد للفئات اللي ما كتستافد منها اليوم.

باش ما نطولش فالمؤشرات، ولكن لازم نذكرو بمدى هشاشة هاذ التوازنات المالية، نعطي 2 ديال الأرقام، فيما يخص تاريخ بروز العجز الإجمالي حسب الصناديق كيتراوح ما بين 2015 و2023، إذن راه وصل الوقت، كذلك تاريخ نفاذ الاحتياطات حتى هو كيتراوح ما بين 2028 و2044.

نذكر كذلك بالتوصيات اللي جات بيهم اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاحات نظام التقاعد:

- أولا، اعتبار منظومة القطبين كإطار عام للإصلاح؛

- توسيع التغطية الاجتماعية، ذكرتها؛

- وإدراج الإصلاحات المقياسية لنظامات المعاشات المدنية في إطار بالطبع حوار اجتماعي.

اليوم، الإنجازات تم هاذ الإصلاح المقياسي في 2016 للمعاشات المدنية، ولكن عندنا وعي بأن هاذ الإصلاحات المقياسية اللي قمنا بها اليوم غير كافية باش نجيو بواحد الإصلاح كافي للأنظمة ديال التقاعد، فتمت دراسة تقنية اللي مكنتنا اليوم باش يكون عندنا رؤية وتصور حول المعايير والجوانب التقنية لمنظومة القطبين الخاص والعام، لاسيما اللي متعلقة بالهيكله وكذلك السيناريوهات اللي يمكن لنا نعتمدها.

فبالطبع، أهم حاجة اللي خصنا نطرق لها اليوم هي أن مع جميع الشركاء وبدا هاذ الشئ في الحوار الاجتماعي، اللي تم التوقيع على أهم القرارات في 30 أبريل، أن نشاركو جميع الشركاء لأن هذا ملف صعب وخصنا نشتغلو جميع، كاينة دراسة تقنية، ولكن كاين واقع، خصنا نعملو بهاذ الملف للمغاربة كلهم ينتظرونا باش نجيو بحلول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن التعقيب الفريق الاشتراكي، تفضل.

إخواني المستشارين والمستشارات،

كما تتعزفي، السيدة الوزيرة، ربما جاء في الكلمة ديالك التشخيص الحقيقي للوضع ديال الأنظمة ديال التقاعد، احنا سمعنا منك تشخيص، سمعنا منك كذلك الإشكالات اللي عرفتها وكذلك التراكمات ديال مجموعة ديال الحكومات اللي هي متعاقبة، هذا كله ما كان فيه الاختلاف.

اليوم، السيدة الوزيرة، تهضرو على المستقبل، والمستقبل غامض، على اعتبار أنه في الكلام ديالكم، السيدة الوزيرة، كان فيه واحد التردد لأن خصنا نتسناو، احنا بغينا برنامج الحكومة أولا اللي كان تعهد أنه غادي يجي بواحد الحلول ولكن حلول مع الفرقاء اللي في الأنظمة متفقين.

بغينا، السيدة الوزيرة، نعرفو واش واخذين بعين الاعتبار للجنة اللي كانت تدارت اللي تقصي الحقائق اللي جات بمجموعة ديال التوصيات، هاذ الناس دبا تظلمو، هاذ الناس كان تيتقطعو لهم من الأجر ديالهم هاذ الشي ديال التقاعد، بغينا نعرفو شكون اللي كان ما أعطاش الحق ديالو، هي الحكومات المتعاقبة، اليوم هاذ الناس كلهم عندهم واحد التخوف كبير جدا من الرؤية ديال الحكومة للمستقبل.

بغينا، السيدة الوزيرة، في هاذ القاعة اليوم واحنا نعرفو الشفافية والطريقة باش تتعامل، السيدة الوزيرة، ما شي بوحدكم غادي تاخذو هاذ المسؤولية، هذه مسؤولية الجميع، باش نكونوا واضحين، وهذه ماشي مسؤولية ديال اليوم، ما بغيناش حلول ترقيعية عاود ثاني اللي نجيو في 2026 ولا 2028 ونقولو للناس عاود ثاني خصنا نعاودو نراعيو لهذه المسألة هذه.

خصكم تاخذو المسؤولية ديالكم كاملة، السيدة الوزيرة، باش تلقاو حلول ناجعة لهاذ الناس، وهذا الملف خصو يتطوى وخصو يكون بشراكة حقيقية مع الناس، لأنه الناس راه حاليا متخوفين، والله يجازيك بخير، راه ما يمكنشاي هذا الملف هذا يتطوى إلا في الوقتة ديالكم، عندنا فيكم ثقة كبيرة جدا حتى الشركاء، ونقول واحد القضية، حتى الناس ما غادي تلقاي منهم إلا اليد الداعمة لهذا الملف هذا، لأن هاذ ملف حقيقي وديال واحد الشريحة من المجتمع اللي ما يمكنش اليوم أعطت الشيء الكثير لهذه البلاد هذه واليوم صافي سلينا بهم كما قال السيد المستشار ونقولو لهم راه احنا في إطار كنشوفو كيفاش غادي نديرو.. ما كاينش غادي نشوفو كيفاش نديرو، هذا حق، وراه ما غاديش تديرو فيهم الصدقة، راه ما كايناش صدقة، راه بغينا نعطيوهم شي حاجة اللي هي حق ديالهم، وبغينا هذا الحق ديالهم يكون باين واضح، ماشي بطريقة ملتوية ولا الله يجازيك بخير، السيدة الوزيرة، احنا نعرفو العمل ديالك، بغينا هذا الملف هذا تاخذوه بـ. إذا كانت الحكومات المتعاقبة تخلت، ما بغيناكمش تخالواو عليه..

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة كاين رد؟

تفضلوا السيدة الوزيرة فيما تبقى من الوقت.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السادة المستشارين.

أولا، احنا واعيين بأن الظروف صعبة للمتقاعدين، ولكن كما قلت كاين تفاوت، وبالتالي خص يكون الإصلاح ديال جميع الصناديق في نفس الوقت، ما كاينش حتى غموض وما غنطويوش الملف اللي مازال ما فتحناش، فبالتالي أشنو قلنا لكم؟ قلنا كاين واحد التشخيص ومهم نقومو بهذا التشخيص واحنا متفقين عليه، وهذا بعدا أمر مهم جدا اللي متفقين على التشخيص.

ثانيا، قامت اللجنة بالتوصيات وكانت دراسة تقنية، هي دراسة تقنية كان لازم وزارة المالية تجمع، أولا، الصناديق ونتفقو، لأن عندنا خبراء داخل الصناديق، عندنا تجربة، عندنا واقع، وكان بالتالي قبل ما نفتحو هذا الحوار اللي احنا بصدد فتحه مع جميع الشركاء، يكون اقتناع داخل الصناديق وداخل وزارة المالية باش هذه الحلول اللي غادي نجيو بها نكونوا احنا مقتنعين بها وتكون عملية، وبالطبع ما بغيناش نجيو غير بحلول لـ 3 سنوات المقبلة أو 4 سنوات المقبلة.

اللي على عاتقنا هو يكون عندنا تصور فيه 30، 40 سنة واش غادي نمشيوللحل ديال 40 سنة دفعة واحدة، غادي نتكلمو، غادي نشوفو أشنو هو اللي معقول واللي يمكن لنا نوصلو له، وبالتالي إن شاء الله في الأيام ولا الأسابيع المقبلة غادي نجمعو ونشتغل على هاذ الشي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل إلى أسئلة أخرى، ويتعلق الأمر بثلاث أسئلة تجمع كذلك بينها وحدة الموضوع، تتعلق بـ"ارتفاع الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطنين".

ونستهلمها بسؤال للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال ديالنا، السيدة الوزيرة، حول التدابير والإجراءات الحكومية المتخذة من أجل محاربة غلاء الأسعار وحماية القدرة الشرائية

بالتوتر الجيوسياسي الذي تعرفه أوروبا، والذي كان له تداعيات على مجموعة من الاقتصادات المجاورة، فجزء كبير من حاجيات الدول من القمح أو الطاقة كان مصدرها هما أوكرانيا وروسيا، كذلك الضغط الذي خلفه هذه النزاعات على الأسواق العالمية للنفط والمواد الغذائية، التي أصبحت كتعرف ارتفاعات غير مسبوقة، وتزامنت هاذ الظرفية، وذكرت السيد المستشار المحترم بظرفية وطنية بسبب تأخر التساقطات المطرية، مما أثر سلبا على الموسم الفلاحي.

فلمواجهة هاذ الظرفية الطارئة، تقوم الحكومة، أولا، بتتبع مستمر ومتواصل لحالات الأسواق فيما يخص التموين، ولكن كذلك مستويات الأسعار، نتطرق لها يمكن من بعد، وكاين لجان التي كتخرج بتكتف فالأسواق ومازالين غاديين نضاعفو هاذ الجهود باش نبقاو نراقبو التموين والأسعار.

بالنظر إلى استمرار هاذ ارتفاع الأسعار الدولية، فاتخذنا عددا من الإجراءات، ما فيها باس إلا ذكرنا هاذ الإجراءات:

أولا، فيما يخص القمح، فتم تعليق الرسوم الجمركية وإيرادات القمح الصلب، الاستمرار في تعليق الرسوم الجمركية على واردات القطاني وتطبيق الحد الأدنى من الرسوم الجمركية على الزبدة.

فيما يخص التكلفة المتوقعة لدعم القمح اللين فهي تقريبا 7.3 مليار درهم لهاذ السنة.

فيما يخص المواد الطاقية، فلايد أن نميز بين نوعين: غاز البوطان كيفما كتعرفو كاين ارتفاع مهم جدا لسعر هاذ المادة، فاليوم تقريبا المعدل ديال 95 أو 100 درهم اللي كتمولها الدولة في القنينة، فالتكلفة التي خاصة بغاز البوطان يقدر يوصل تقريبا لأكثر من 20 مليار لسنة 2022، أي ونزيدو عليها كذلك السكر اللي غادي تكون التكلفة ديالو 4 ديال المليار، إذن إلا اخذينا غير صندوق المقاصة آخر أبريل 11.8 ديال المليار، إذن ارتفاع مهم جدا إذا قارناه، 6 مليار سنة 2021، هذا فيما يخص المقاصة.

ولكن كذلك كاين إجراءات مهمة أخرى:

فيما يخص الدعم اللي تعطى لمهني قطاع النقل: 180 ألف عربة، أشنو الهدف ديالو؟ هو أن بالرغم من أن كاين مواد اللي منتوجة فالمغرب كترتفع بسبب التكلفة ديال النقل، وكذلك الناس اللي كيلجؤو للنقل العمومي، فبالتالي كاين دفعتين اللي غادي تكلف الدولة مليار ديال الدرهم؛

ما ننساوش كذلك أن الحكومة قامت بتخصيص تقريبا 6 ديال المليار الدرهم في تحسين القدرة الشرائية بتسوية الترقيات ديال الموظفين؛

كذلك دعم لقطاع السياحة لأن كانوا كيعانيو، عرفنا كذلك المعاناة ديال هاذ القطاع، 2 مليار درهم، وقطاع الفلاحة بعد التوجهات الملكية السامية تخصيص 10 ملايين ديال الدرهم و13 مليار ديال الدرهم

للمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الأخير في هذه الأسئلة التي تجمع بينها وحدة الموضوع للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

بعد الوفاء جفت السماء وجاء الغلاء فصار المواطن لا يسأل رفع القدر ولكن يسأل اللطف فيه.

على هذا الأساس نساثلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول الحلول العملية لحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

تفضلو السيدة الوزيرة للمنصة، عندك 9 ديال الدقائق من أجل الجواب على هذه الأسئلة التي تجمع بينها وحدة الموضوع.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما ذكرتو حماية القدرة الشرائية للمواطنين من أولويات تدخل الحكومة، والتي تتخذ من أجلها إجراءات مختلفة، من بينها تلك المتعلقة باستقرار الأسعار والحفاظ بالطبع على هاذ القدرة الشرائية للمواطنين.

لايد من التأكيد بداية أن بلادنا تشهد على غرار مجموعة من الدول ظرفية استثنائية، فبعد أزمة "كوفيد-19"، اليوم هاذ الظرفية تتميز

باش نقصو من هاذيك 195 مليار اللي عندكم ديال الاستثمار اليوم تحولوها لصندوق المقاصة راه غتقوموها، يعني ماشي إجراء هذا إجراء تقني يعني (c'est des écritures comptables)، واحد الكتابات اللي هي محاسبائية لا غير، ولكن الإجراءات الحقيقية الاستراتيجية اللي تتأمننا، أنا نتكلم على الأمان والأمن فيما يخص الطاقة وفيما يخص الأمن الغذائي والأمن الطاقوي والأمن المائي، الأمن المائي من عند الله سبحانه وتعالى ولكن حتى احنا خصنا نديرو مجهود في هذا الباب.

أما أننا اليوم نتكلمو على أننا رفعنا الحواجز الجمركية فهادي وهادي وصلنا اليوم 12 مليار في صندوق المقاصة عوض 6 مليار السنة الماضية، فهذا ما كنشوفش فيه مجهود، أي واحد فينا فهاد الإخوان وأبسط المغاربة يقدر يدير هاذ الشي، (un simple comptable) يدير لينا هاذ الشي، ولكن أنا كنساءل الحكومة أشنوهي الإجراءات الاستراتيجية؟ ماشي اللحظة ديال اليوم.

وإلى تكررت الأزمة العام الجاي والعام الآخر والعام اللي من بعد منو، معناه أنه نوقفو الاستثمار ونتبعو المقاصة باش نحدرو نحافظو على القدرة الشرائية وبالتالي غادي نطرحو فالمشاكل الكبرى اللي هي غنفقدو مناصب الشغل وغنفقدو الإنتاجية وغنفقدو القدرة التنافسية وغنفقدو الأشياء المهمة اللي كتقدر تضمن لينا خلق الثروة في بلادنا، وهذا اللي كنتنمنا أنك تعقي علينا فهاد الاتجاه وتطمئنينا في إطار السياسة الحكومية المستقبلية في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة في إطار التعقيب لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

شكرا، السيدة الوزيرة، على هاذ التوضيحات.

لكن رغم أن الإقرار بغلاء المعيشة لا يحتاج إلى تقديم دليل، فالمغاربة يحسون به ويكتوون به كل يوم، فلا بأس أن نتوقف عند أرقام أساسية صادرة عن المندوبية السامية في التخطيط ودون الدخول في تفاصيل كثيرة تقدمها النشرة الدورية لهذه المندوبية بخصوص شهر مارس المنصرم، حيث أكدت أن المقارنة بين أسعار مارس 2022 ومارس 2021 أثبتت ارتفاع الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، بزيادة تصل إلى أكثر من 6% خلال شهر مارس 2022 وارتفاع أثمان المواد الغذائية بأكثر من 10%، وهو ما يعني مؤشر التضخم الأساسي بنسبة أكثر من 4% بالمقارنة مع شهر مارس 2021.

للمقاولات عبر (le remboursement) ديال (TVA) اللي واعدنا بيه خلال في شهر دجنبر وتم (le remboursement) ديال هاذ 13 مليار لجميع المقاولات.

هاذي بعجالة التدابير اللي تتعرفوها، ولكن لا بد من التذكير ديالها، هي ظرفية صعبة عندنا مشكل فالرؤية ديال شحال غادي تستمر هاذ الأزمة، فبالتالي كنتطرقو للمواد الأساسية للفئات الهشة، ولكن ما خصناش نرهنو المجهود اللي خص تقوم بيه الدولة فالأوارش الكبرى الأخرى اللي هي الحماية الاجتماعية، هي إصلاح منظومة التعليم والصحة وكذلك الاستثمار العمومي اللي كيطلب منا مجهودات كبرى فالميزانية ديال الدولة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة، على الجواب.

نتنقل للتعقيبات، وأعطي الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيدة الوزيرة.

هو فالحقيقة ما تفضلتم بتقديمه لا يمكن تبخيسه بأي حال من الأحوال.

على كل حال احنا عندنا تقدير واحترام خاص لوزارة المالية والدور ديالها اللي تتقوم به وهذا منذ سنوات ماشي عاد اليوم، ولعل تدبير وزارة المالية للتحويلات المالية في إطار جائحة كورونا وتوصل المواطنين برسائل نصية فالهواتف ديالهم بديك السرعة والنجاعة باش تأدت هاذيك المأمورية بتعليمات من صاحب الجلالة نصره الله، يعني كانت تتحظى دائما وزارة المالية بمكانة خاصة.

لكن اليوم، السيدة الوزيرة، الجواب ديالكم كان في إطار ما يسمى بالاستراتيجية اللحظية، المخططات اللحظية لكن ماشي مخططات استراتيجية، احنا ملي ساءلناكم حول المحاربة ديال غلاء الأسعار، لأنه اليوم كايين غلاء الأسعار والمنحى تيبان أنه تصاعدي، وإلى كانت كوارث طبيعية غدا أو بعد غدا بمعنى أننا تنساءلوك من خلالك الحكومة على حلول استراتيجية ديال بلادنا، والحلول الاستراتيجية ما هي إلا الأمن الطاقوي والأمن الغذائي والأمن المائي... إلخ، متى كتبقى عندنا هاذ التبعية الطاقوية؟ واحنا تكلمنا على برنامج "نور" سنوات اللي ما عمرنا بقينا سمعنا عليه حتى شي حاجة، إلى متى غتبقى عندنا هاذ التبعية الغذائية؟ كنستوردو النباتات الزيتية وكنستوردو زيوت المائدة ونستوردو الحبوب، نستوردو... إلخ إلى متى؟

إذن غدا هاذ الشي اللي قدمتي لينا اليوم هي تحويلات داخل الميزانية، يعني غدا إذا إلى جاك توجيهه من عند السيد رئيس الحكومة

غير مرة أخرى، السيدة الوزيرة، البركة ديال الله والحكمة ديال صاحب الجلالة والصبور ديال المغاربة في الحقيقة وهاذ كذلك الإجراءات اللي درتو، باش ما نقللوشاي في الحقيقة من الإجراءات اليوم، إجراءات اللي هي مهمة جدا واللي أعطت الوقع ديالها.

ولكن كانت فتوية، السيدة الوزيرة، علاش؟ لأنه ماشي كلشي الناس موظفين، ماشي كلشي الناس تديرو النقل، ماشي كلشي الناس تخدمو في السياحة، ماشي كل الناس عندهم (les entreprises)، وبالتالي هذه إجراءات ديال واحد المجموعة اللي متفقين أنها تخدمو عندها الناس.

بغينا، السيدة الوزيرة، أنه يكون إجراءات حقيقية اللي تمشي لهذا البسيط جدا اللي كان تخلص 80 درهم لبيدو الزيت، اليوم تخلصو بـ 150 درهم، وما بقاش عندو كي يدير باقي يزيد، ما عندوش منين يجيبها، كان تياخذ المواد القطنية، اليوم المواد القطنية بغيناك تشوفي الأسعار ديالهم كيفاش ولت، السيدة الوزيرة، هاذ الشي راه ما تخرجوهش لكم، هذا واقع، والغلاء راه عارفينو منين جاي، ولكن بغينا فيه إبداع، وماشي إبداع ديال حلول حالية اللي يمكن لنا نحلو بها، لا بغينا حلول، كما قال السي عبد السلام، اللي يمكن تكون على المدى البعيد، وغادي نعطي بعض الأمثلة، السيدة الوزيرة، اللي ممكن تاخذو بها:

ملي كان كوفيد بعض الإجراءات تدارت، هو أنه تدارت 40% في الميزانية ديال التسيير، علاش اليوم ما نديروشاي 40% (المقصود: 40%) في الميزانية ديال التسيير كهنضر، وراه ممكنة، من 519 مليار ديال الدرهم يمكن لنا من 40% غادي نحلوها مجموعة ديال المشاكل، وراه ما كايناش الإدارة اللي ما غاديش تمشي معكم فيه السيدة الوزيرة، وهذا إجراء يمكن لكم تديروه، ويمشي القضية ديال التحلية ديال الماء، ونمشي عوض ما نبقاو نتسناو البركة ديال الشتاء تطيح عند أوكرانيا وروسيا باش نجيبو القمح، اللهم نخدمو بهاذ (les stations) اللي عندنا وعندنا مناطق كبيرة جدا يمكن لنا نستثمر فيها.

خصنا دبا حاليا التصرف اللي يمكن لويخرجنا من هذه الإشكاليات، يكون عندنا أمن غذائي حقيقي ماشي نبقاو اليوم وزايدون كان واحد الصندوق اللي دارو سيدنا الله ينصرو، لم لا نعاودو هذا الصندوق هذا؟ المغاربة كلهم مستعدين باش يتعاونو، الناس اللي عندهم يتعاونو مع الناس اللي ما عندهم، راه كاينة حاليا كلشي هذه الأزمة كنعرفوها ويمكن السيدة الوزيرة نوصولو للمناطق النائية، راه العدالة المجالية الناس اللي بعاد راه ماشي في هذا المحور اللي كتشوفو؛ راه كاين المناطق اللي ما لاقياش ما تاكل.

شكرا.

وإذا كان من الطبيعي أن نبرر بعض هذه الزيادات بالتقلبات السياسية الدولية والحروب وكورونا وغيرها من المبررات، فهذا التبرير لا يعفي من ضرورة الإقرار كذلك بضعف داخلي مرتبط بعدم فعالية منظومة المنافسة في السوق المغربية، وضعف أدوات مراقبة حرية التنافس ومحدودية أدوات مراقبة الممارسات المخلة بالمنافسة ومجابهة الممارسات الاحتكارية والاتفاقات والتواطؤات في السوق.

إشكال آخر، غير مفهوم في ردكم السيدة الوزيرة، وهو أنه عند الأزمة واشتداد ارتفاع الأسعار، سرعان ما ننبري لتبرير ذلك بالارتفاع للأسعار في الأسواق الدولية، لكن حين تتراجع هذه الأسعار بهذه الأخيرة نفاعاً بإبقاء الوضع على ما هو عليه بالمغرب.

وعلى مستوى التدابير، وإذا كان الجميع متفق على صعوبة الوضعية فالحكومة لديها، كما ذكرتم، ما يكفي من الأدوات للتدخل وتخفيف الضغط على الأسر والطبقات المتوسطة والفقيرة، من خلال سياسة تجمع بين الإجراءات الاستعجالية ذات الأثر الآني، من خلال التدابير السياسية ومن خلال كذلك التدابير الإصلاحية ذات الأثر الممتد.

فمن جهة الحكومة تمتلك الأداة الضريبية وخاصة إصدار المراسيم لوقف استيفاء الرسوم الجمركية على السلع الأساسية المستوردة، تقليص رسوم الولوج إلى أسواق الجملة كالخضر والسّمك، تقليص بعض الرسوم المفروضة على المحروقات وعلى قطاع نقل البضائع والأشخاص، وهذه الإجراءات لا أعتقد على أنها تؤثر على الموازنة العامة للدولة، طالما أن هذه الإجراءات تشجع الاستهلاك، وعند تشجيع الاستهلاك يمكن استغلال هذه المداخيل عن طريق مداخل الضريبة على القيمة المضافة.

من جهة ثانية، يمكن يعني دعم هذه التدابير بواسطة تسريع الدعم الاجتماعي والاستفادة من تجربة الحكومة السابقة في إطار دعم الأسر الهشة بواسطة تحويلات مالية سريعة، على غرار ما عشناه في أزمة كورونا.

وشكرا.

باقي عناصر تعقيب سنديلي بها كتابة لكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

مشكل كبير، الماء الصالح للشرب وكذلك الفلاحة، غيمكن نعاودو النظر في المنتوجات اللي بغينا، وبالتالي فمشروع التحلية في الدار البيضاء راه اعطيناه الانطلاقه، وكاينين مشاريع أخرى جاية فبعض المدن الكبرى، هذا حل كبير اللي غادي يساعدنا باش نتطرقو للمشكل ديال الماء، اللي غادي يكون عندو واحد النتائج جد مهمة على الاستراتيجية إن شاء الله الفلاحية فالمستقبل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرة.

إذن ننتقل إلى سؤال آخر تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، حول "التدابير المتخذة لإنقاذ الشركات من الإفلاس".

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد طارق الويداني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

ما هي التدابير المتخذة لإنقاذ الشركات من الإفلاس؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة الجواب.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أظن أنكم كتكلمو على نسبة الإفلاس، خصوصا فهاذ الظرفية منذ أزمة كوفيد، فخصنا نظرو لهاذ المشكل أولا، كمشكل كان قبل الأزمات وكاين ضعف بعض المقاولات، خصوصا منها الصغرى، فأظن أن الزملاء دياي فالحكومة فالقطاعات المختلفة كموكم على الاستراتيجيات القطاعية باش نشجعو النسيج ديال المقاولات المغربية.

بالطبع، فهاذ الظرفية ديال الأزمات عانو المقاولات الصغيرة، وكان عدد ديال الإجراءات باش نساعدوهم، ما غيسمحش لي الوقت باش نتطرق لهم كلهم ولكن لنا نتكلمو المشكل ديال الولوج للتمويل والتخفيف من الضمانات، فكاين عدد ديال المنتوجات كضمان الاستثمار اللي كيمهد تقريبا لضمان 50% من القروض الموجهة لإعادة الهيكلة، ترشيد العرض ديال هاذ الضمانات باش نقلصو منونفسروه لجميع المقاولين، التعاونيات باش يلجؤو لهاذ الوسائل ديال الضمان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة هل هناك رد؟

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

أولا، اللي نقدر نقول هو احنا متفقين على المنطق ديال هذه الأزمة خصها تدبر بإجراءات آنية اليوم، ولكن ما خصناش نقصو من الوثيرة ديال الإصلاحات الكبرى، ما يمكن لنا غير نتفقو على هاذ الشيء والوقت اللي كتقول بأن هذه التدابير اللي كنديرو اليوم هي غير (des écritures des comptes) اسمح لي، ما يمكنش نتفق معها، لأن نقدر نتخاومورا الأزمة وما نقوموش بهذه الإصلاحات، فالتدبير السليم لهذه الأزمة هو أننا نجبو بإجراءات اللي ما يمكن لهاش تحيد العبء على المواطنين، واحنا عارفينو، ولكن تنتقص منها وخصنا نبقاو مستمرين في هاذيك الأوراش الكبرى: الحماية الاجتماعية، التعليم والصحة. ولكن كذلك الاستثمار والإقلاع ديال الاقتصاد، فما يمكن لكمش تقولو لنا بأن اليوم اخدينا من هذه البلاصة وحطينا في هذه البلاصة وتنتسناو الأزمة ما يمكنش، لأن.. حاجة أخرى مهمة هي خصنا نبقاو محافظين على توازنات نسبية في ميزانية الدولة لأن مازال محتاجين للتمويلات، مازال محتاجين للمستثمرين، وخص تكون عندنا مصداقية. وراك شفتو بأن كاين منشور ديال صندوق النقد الدولي اللي كيضمن هذا التدبير اللي تنديرو اليوم حاليا، لأن كاين واحد (ciblage) ديال المساعدات، ما كرهناش نساعدو المواطنين كلهم، ولكن راه الواقع ديانا الاقتصادي والميزانية ديانا معروفة، ولكن ما خصناش نرهنو الأوراش الكبرى اللي خصنا نبقاو مهتمين بها في المستقبل.

ثانيا، فيما يخص.. احنا متفقين بأن كاين ارتفاع في الأثمنة، ولكن هذاك التضخم ديال 4% خصنا نقارنوه مع أمريكا 8%، نقارنوه مع أوروبا 6.8%، فبالتالي هاذ 4% راه عندها ضغط على الجيوب ديال المغاربة، ولكن راه احنا في أزمة عالمية ما كنبروس بأزمة عالمية، هذا واقع، راه كلنا عارفينو، 4% كثيرة، ولكن إذا قارناها كيبقى نسبة معقولة إذا قارناها، وبالتالي ما يمكن لناش نقولو بأن راه احنا متغافلين على هذه الوضعية.

تكلمتو كذلك على المنافسة، فاحنا بصدد مراجعة القانون والحكامه ديال الأسواق، فالحكومة صادقت على هذا الإصلاح ديال مشروع القانون، وإن شاء الله في الأسابيع المقبلة غادي يمكن لنا نجيو حدا مجلسكم الموقر باش ناقشو هذه الإصلاحات.

كذلك، تكلتمت على بعض المشاريع الهيكلية، بغيت نظمأنكم الماء هو

احنا، السيدة الوزيرة، تتضمنو صندوق تدبير جائحة كورونا ك"أكسجين" و"إنعاش"، ولكن هاذ الشي لا يكفي، احنا بغينا كيف ما تنديرو (vaccin) الأول و(vaccin) الثاني والثالث تنسناو شي (vaccin) آخر لهاذ الشركات باش يعاودو يوقفو على رجليهم.

والسيدة الوزيرة احنا فالفريق الاستقلالي كنتمنو هاذ النتائج ديالكم وبغينا شي حوايج باش عاود تسرعو بهم الوثيرة كتأجيل ديون "أكسجين" و"إنعاش"، وبالنسبة لـ (la CNSS) الشركات اللي ما قدروش باش يفو بالالتزامات مع (la CNSS) والضريبة، خصنا نعاونوهم باش يبقاو عندهم الأوراق باش يشاركو فالمارشيات، لأن إلى ما خليناش الشركات يبقاو يشاركو فالمارشيات راه ما غيقدروش يخدمو، إذن غيزيدو فالإفلاس ديالهم ويشردو العدد دالعمال، وعرفنا بأن الأشغال العمومية تتشكل 40% ديال اليد العاملة.

وبالنسبة للصفقات العمومية، دبا احنا فشهري 6 ومازال وصلنا حتى 30% من الصفقات العمومية اللي مازال ما تلونصاتش، إذن هاذ الشركات باش غيخدمو؟ راه ما عندهم باش يخدمو، خصنا نسرعو فالوثيرة ديال الصفقات العمومية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة بقات ليك واحد 40 ثانية.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

بعجالة، أولا، شكرا اللي عاود ذكرتي بالدورية اللي قام بها السيد رئيس الحكومة باش نعاونو فالصفقات العمومية، فكان عندنا منظور أننا نعاودو النظر فهاذ الصفقات العمومية قبل ما نباشرو بالمشاريع الكبرى، لأن إلى ما كانوش يمكن يشاركو فيهم ما غيستافدوش منهم، واللي بغيت نقول هو كاين واحد المنظور جديد وعتجي واحد المنظومة اللي خاصة بالمقاوالات الصغرى والصغيرة جدا اللي غيقدمها ليكم الزميل ديالي السي السكوري في أقرب وقت، إن شاء الله، باش نجيو بحلول مبتكرة للمقاوالات الصغرى والصغيرة جدا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل للسؤال السابع حول "مآل الحماية الاجتماعية لفائدة المهنيين"، يطرحه فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

كذلك، نذكر بضمن استئناف نشاط إقلاع المقاوالات الصغيرة جدا، اللي كيضمن 95% من القروض الممنوحة للمقاوالات الصغيرة جدا.

ومجلس الإدارة ديال شركة "تمويلكم" اللي تم في 5 يناير، عرف بأن بالرغم كان ضمان أوكسجين، وضمن (relance) عندهم سنتين، تفاعلا مع هاذ الأزمة تم التمديد ديال هاذ المنتوجات اللي يقدر يوصل حتى 3 سنوات، باش نساعدو هاذ الشركات اللي مرت من سنتين ديال المشاكل، باش يمكن لها ترجع للعمل ديالها وتستمر.

كذلك، كان قرارات فندوق الضمان الاجتماعي كذلك باش يكون (la suspension) ديال بعض المساهمات، تفاعلا كذلك مع هاذ الظرفية اللي كيغاني منها المقاول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد طارق الويداني:

نشكر السيدة الوزيرة على الجواب الذي قدمته، لأبد من التفاعل مع ما جا فيه من معطيات.

السيدة الوزيرة،

بالنسبة للمقاوالات إلى خصنا باش نعاونوهم، خصنا نسرعو الوثيرة ديال الإجراءات، لأن الشركات راه غادين فواحد المنحى ليس هو بـ (TGV²) والحكومة غادية شوية، وها احنا كتنشكرو الحكومة وكنشكرو وزارة المالية ووزارة التجهيز، اللي دارو المسودة الجديدة بالنسبة للأشغال العمومية.

السيدة الوزيرة،

احنا في الفريق الاستقلالي، كنا منو هاذ الشي اللي كتديرو، وقد عانت هاذ المقاوالات في ثلاثة ديال الأزمات: الأزمة ديال الموجة الأولى ديال الجائحة، الموجة الثانية والأزمة ديال أوكرانيا مع روسيا.

وكاين شركات اللي كيفلسو من 2021، المسودة اللي جات دبا، جات باش تعزز غير الأثر الرجعي من 2021-10-01، كاين شركات اللي بداو الإفلاس ديالهم من 2021-01-01، خلال الحكومة السابقة اللي مادرتش حتى إجراء فالآخر ديال الولاية ديالها، لأن خلت الشركات للمصير ديالهم كالشركات اللي كيعلمو فالمواد البلاستيكية (PVC³) وراسلنا مجلس المستشارين، الغرفة الأولى والغرفة الثانية وراسلنا الحكومة وحتى شي جواب ما كاينش والشركات راه فلسو فعلا، ودبا راه القليل من الشركات اللي باقين خدامين فهاذ السيكتور.

² Train à Grande Vitesse

³ Polyvinyl Chloride

التعبئة ديال جميع القطاعات وبالخصوص الصندوق الوطني للحماية الاجتماعية، وأكثر من ذلك، خصنا نذكرو بأن الوقت اللي غادي يتسجلو وغادي يبدأو يستافدو خصهم أكثر من ذلك يستافدو بواحد المنظومة الصحة اللي جيدة، وبالتالي كايين ورش أهم اللي غادي يعي هو إصلاح المنظومة ديال الصحة ابتداء كذلك من الأسابيع المقبلة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أهنئك على هذا الجواب المقنع والواضح، الذي يبتعد عن التسويات، والأکید أنكم تشتغلون في وزارة الاقتصاد والمالية ليل نهار رغم هذه الظروف والمشاكل التي يمر بها العالم، هاذ كورونا ولا الحرب، من أجل تنزيل هذا الورش المجتمعي المهم الذي يأتي تنفيذها للتعليمات الملكية السامية، حيث سيمكن فئة عريضة من المهنيين من الاستفادة من عدة خدمات اجتماعية أساسية في أفق تعميمها على الجميع، حيث نعتبر هذا الجواب أحسن رد للذين ألفوا الكذب على المغاربة، لأن المراسيم التطبيقية لأجراً هذه المقتضيات خرجت معكم، وقد تضمنها قانون المالية 2022، والله الحمد ستشمل حوالي 2.2 مليون مستفيد، طالبين منكم مواصلة تنزيل هذا الورش لكي يعمم على الفلاحين خصوصاً الصغار، وبعد مصادقتنا على قانون السجل الفلاحي، في انتظار أجراً النصوص التنظيمية الخاصة بـ"السجل الاجتماعي الموحد"، والذي يعد أحد الدعامات الأساسية لإنجاح هذا الورش، والذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تعميم التغطية الصحية وتمكين المغاربة من الولوج بشكل عادل إلى مختلف الخدمات الاستشفائية والطبية، وفق الأجنحة الزمنية المحددة.

لذا، يجب أن تتكاتف جهودنا كعرف مهنية وكحكومة عبر مؤسساتها العمومية من أجل تحسين باقي فئات العمال غير الأجراء الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة ولنظام المقاول الذاتي من أجل الإسراع في التسجيل، لأن هناك فئات عريضة من المعنيين بنظام تعميم التغطية الصحية لم يستوعبوا بعد كفيات الاستفادة من خدمات هذا النظام، سواء فيما يخص التعويض عن الخدمات الطبية والاستشفائية، أو التعويض عن الدواء، لأن فئات لازالت لم تنخرط فيه إلى حدود اللحظة، لذلك نحن واثقون داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بأنكم ستسهرون على تعميم التغطية الاجتماعية على باقي المهنيين.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد تم إحداث المساهمة المهنية الموحدة والتي تضمنت الاستفادة من الحماية الاجتماعية لفائدة المهنيين، والتي ستشمل في المرحلة الأولى التأمين الإجباري عن المرض، إلا أنه في الوقت الذي قام فيه المهنيون بتأدية واجهم المالي تفاجؤو بعدم تفعيل المشروع المشار إليه أعلاه.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن مآل هذا المشروع الواعد الذي استبشره المهنيون خيراً، والذي طالما انتظروه، سيما أنهم مقبلون على أداء الواجب المالي المتعلق بالسنة الثانية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة الجواب، تفضلي.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فنقدونقولوبأن هاذ المشروع الكبير الملكي ديال الحماية الاجتماعية هو حل مهم جدا للمهنيين، وهاذو اللي كيستافدو بنظام المساهمة الموحدة، بالطبع كان نوع من الخلل فالسنة الماضية لأن كانت بعض المساهمات قبل ما يكونو المراسيم خرجت وكان النشر، اليوم أظن أن المراسيم تقريبا 21 مرسوم اللي صادقت عليهم الحكومة كتتنظم عدد ديال الفئات ديال المهنيين، وابتداء من يناير كايين استفادة حقيقية من هاذ التغطية الاجتماعية، وبالتالي كايين كذلك حل لهاذوك المساهمات اللي ساهمواهم البعض في 2021 وما استفادوش من التغطية الصحية، وفي المنصات ديال (la CNSS) راه كايين تفسيرات.

أهم حاجة - واعطيتيني فرصة في هذا الإطار - هو أن نقولو اليوم بأن تقريبا 200 ديال الناس اللي تسجلو في هذه الفئات اللي هي مختلفة، فيها صناعات تقليديين فيه مهندسين، فيه..

وبغيت نقول بأن جميع القطاعات الحكومة تشتغل مع المهن في القطاعات ديالها لأن الفئات خص كل وحدة نفسرو لها الصناعات التقليديين اللي في الوزارة المكلفة بهم، التجار، ولكن كايينة واحد

- تحسين مردودية ومداخيل الملك الخاص للدولة حتى هو يكون ورش مهم اللي غادي يساعدنا؛

- التحكم في نفقات الدولة ونجاعة أكثر للمؤسسات؛

- وبالطبع الاستثمار الخاص.

هاذ الشئ علاش كاين مجهود كبير باش نشجعو مناخ الأعمال ونشجعوه على الاستثمار الخاص، لأن هذا اللي غادي يمكننا باش ننقص من هاذ المديونية في المدى المتوسط والطويل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

التعقيب، السيد المستشار.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، اليوم كل دول العالم تلجأ إلى المديونية الخارجية لموازنة ماليتها، بل نرى في بعض الأحيان أن الدول العظمى تفوق مديونيتها بكثير ناتجها الداخلي الخام، وهاذي مفارقة جديدة داخلية في إطار إذن تيخص المناقشة ديالو، المديونية الخارجية لها علاقة وثيقة بالاستثمار، وبالتالي على مناصب الشغل وكذلك على القدرة الشرائية، وغادي نتطرق من هنا من جانب القدرة الشرائية وعلاقتها بالمديونية.

اليوم، أسعار الغاز والمحروقات عرفت ارتفاعات صاروخية تحملها المواطن وحده، وذلك نتيجة القرار الذي اتخذته الحكومة السابقة بتحرير أسعار هذه المواد، دون حسيب ولا رقيب، بمرر أن صندوق المقاصة أصبح يؤثر على ميزانية الدولة، بالتالي تلجأ إلى المديونية، فلا المواطن استفاد من أثر هذا القرار ولا المديونية انخفضت، بل أثر كثيرا على القدرة الشرائية للمواطنين بالخصوص على الطبقة الشغيلة.

فاليوم، رغم انخفاض ثمن برميل البترول الخام لازال المواطن يؤدي فراق الانخفاض، ثمن الغازوال، ولازال الغازوال بـ 14 درهم كما كان عليه حينما كان ثمن البرميل 140 دولار، لطالما طالبنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل بمراقبة وتسقيف الأسعار واقترحنا على الحكومة تخفيض رسم الاستهلاك الداخلي والضريبة على القيمة المضافة إلى حين استقرار الأسعار، ولكن لم نجد أذانا صاغية من حكومتكم لاقتراحاتنا.

فمن الراجح من أثر ارتفاع الأسعار؟

فطبعاً ليس المواطن العادي، فالراجح هم أصحاب الوساطة، السماسرة ثم خزينة الدولة، لأنه بارتفاع الأسعار يرتفع رقم المعاملات، وبالتالي ترتفع المداخيل الضريبية، كل هذا أفسد الفرضيات التي

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، هل هناك رد؟ شكرا.

ننتقل إلى السؤال الثامن حول "السياسة المعتمدة لتخفيض المديونية".

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عز الدين زكري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

ما هي الاستراتيجية الحكومية للتخفيف من المديونية الخارجية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالطبع عرفت المديونية ديال المغرب خلال هذه السنتين الأخيرتين ارتفاعا مهما جدا، تقريبا ديال 11% اللي ناتجة، أولا، عن واحد العجز ميزاني غير مسبوق في 2021 ديال 7.6% وكذلك في 2021 بسبب الظرفية وكذلك المجهودات اللي تقام بها في ميزانية الدولة باش نواجهو هذه الأزمات المتتالية، بالتالي اليوم خصنا نطرقو لحل للتعديل في المدى القصير، هاذ المدى القصير أولا لأن مازال نعيش الأزمة ويكون عندنا كذلك تصور على المدى المتوسط وال المدى الطويل.

فالآن خصنا نبقاو تدريجيا نزلو من هاذ العجز ديال الميزانية وهو الهدف ديالنا من هاذ التدابير اللي فسرنا سابقا، وعرف البرنامج الحكومي فكاين خفض نسبي في التوازنات، كما جاء في قانون المالية لسنة 2022، اللي غادي تمكنا باش نولجولواحد المديونية ذات فائدة اللي مقبولة واللي غادي تمكنا باش نواجهو هذه الأزمة.

ولكن يمكن السؤال ديالكم هم أكثر المدى المتوسط وال المدى الطويل، فبالتالي مجموعة ديال الإجراءات اللي خصنا نتطرقولها:

- أولا بالطبع توسيع الوعاء الضريبي، كما جاء في قانون الإطار ديال

الضرائب؛

- كذلك مواصلة تطوير التمويلات المبتكرة؛

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا، السيد المستشار، على هاذ السؤال.

أولا، خصنا نتطرقو ليه لأن عندو أهمية قصوى، خصوصا الدور اللي كتقوم به اليوم، كتقوم به (la CNSS) واللي غادي تقوم به دبا فالمستقبل اللي تم تعميم التغطية الصحية، وبالتالي التوازنات المالية ديال هاذ الصندوق عندها أهمية قصوى واليوم وزارة المالية كتشرف على هاذ المؤسسة وغتطرق لهاذ الموضوع.

فالسؤال ديالكم كاين جوج أسئلة:

أولا، علاش كاين هاذ التأخرات المهمة؟ وخصنا نتطرقو ليه، كاين شركات اللي كتعاني وبالتالي ما عندهاش الإمكانيات، وكاينة ظرفية اللي كتبرر هاذ الشيء و(la CNSS) تطرقت ليه وجات بحلول، وكاين مقاولات يمكن ماشي هي الأكثر اللي ما اخذات واحد العدد اللي ماشي ما يمكن لناش نتفقو عليها، هاذيك خصنا نزيدو من الصرامة فالشركات اللي ما كتأديش هاذك.. هذا موضوع آخر يمكن خصنا نتطرقو ليه ف..، ولكن اللي عندو معاناة فالظرفية خص (la CNSS) تلقى حلول اللي ما كتحترم القوانين وما كتأديش الواجب هذا خص حلول أخرى.

فهاذ المنطق كاين اليوم ابتداء من سنة 2022، كاين إدماج أكثر من 100 مكلف بالتحصيل خلال هاذ السنة، ونفس الرقم السنة المقبلة باش نساعدو الصندوق على هاذ الشيء.

كذلك، كيما ذكرتو خص إصلاح فالقانون اللي غادي يتطرح كذلك ونجيو به إن شاء الله، ونشاركوكم فهاذ التصور باش يكون إصلاح ديال هاذ المنظومة ديال (la CNSS).

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

هل من تعقيب السيد المستشار؟

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان أبليل:

شكرا السيدة الوزيرة.

هو فالحقيقة احنا أولا، كنتمو ذاك القرار ديال إلحاق هاذ الصندوق، هاذ المؤسسة بوزارة الاقتصاد والمالية لمجموعة من الأسباب، يمكن ما كيتسعشاي الوقت باش نذكرها.

وثانيا، كنتمو الدور المحوري اللي كيقوم به هاذ الصندوق والعاملين به، خاصة فالوقت الراهن، ويمكن لنا نجزمو - بحال اللي قلتو السيدة الوزيرة - بأن جزء مهم من إنزال وإنجاح منظومة التغطية أو الحماية الاجتماعية متوقفة على هاذ المؤسسة وعلى العاملين بها، وبالنتيجة الحتمية كيظهر لي بأنه نحن اليوم مسؤولين وملزمين باش نساعدو هاذ المؤسسة ونوفرو ليه الظروف ديال الاشتغال، ومن بين

تقدمتم بها في مشروع قانون المالية لسنة 2022، كانت فرضيات ميزانية 2022 من الإنتاج الداخلي للحبوب تناهز 8 المليون طن، بينما الاستهلاك الوطني من الحبوب يفوق 10 المليون طن، إلا أن التوقعات الحالية لن تتعدى هذه السنة 3 المليون طن.

أسعار الحبوب العالمية تضاعفت بسبب الحرب بين روسيا وأوكرانيا وهتان الدولتان تعدان من المنتجين والمصدرين الأوائل في العالم، الهند اتخذت قرار بمنع تصدير الحبوب لضمان أمنها الغذائي.

ولضمان الأمن الغذائي للمغاربة هل ستظل الحكومة تدعم الحبوب؟

وهذا سؤالنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، هل ستظل الحكومة تدعم الحبوب وبالخصوص القمح الذي يعد من المواد الغذائية الأساسية، وتحافظون على القدرة الشرائية للمغاربة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

السيدة الوزيرة، هل هناك رد؟

انتهى الوقت، فعلا بقات لك بعض الثواني.. مرة أخرى إن شاء الله.

إذن ننتقل للسؤال التاسع حول "تزايد الديون غير المؤداة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي عبد الرحمان.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان أبليل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أمام تزايد حجم ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غير المؤداة، أشنوهي الإجراءات الآنية أو المرتقبة لتسوية هاذ الأمر؟ وخاصة في ظل واحد الفراغ قانوني اللي ما كيسمحشاي لهاد الصندوق باش يدير باش يتفاوض مع المدينين ومع المقاولات من أجل استخلاص هاذ الديون؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، الجواب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل للسؤال العاشر حول "إدماج وتنظيم الاقتصاد غير المهيكل".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن مقارنة الحكومة لمعالجة

إشكالية إدماج وتنظيم القطاع غير المهيكل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيدة الوزيرة الجواب.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نشكركم على هاذ السؤال.

القطاع غير المهيكل ما كنعرفوش بالضبط، لأن غير مهيكل،

ولكن عندنا توقع بأن عندو واحد الأهمية فالاقتصاد وشفناه خلال

هاذ الأزمة، الوقت اللي بزاف ديال الناس عانو كييفا ذكري السيد

المستشار، بأنهم ما منخرطينش في (la CNSS) ولا ما عندناش كي نوصلو

لهم، وبالتالي كنظن بأن الورش ديال الحماية الاجتماعية بالإضافة

للتغطية الصحية، غادي يكون عندو واحد الدور مهم جدا لهيكل هاذ

القطاع.

أولا، غيمكنا باش نصنفو هاذ الشركات، وبالتالي كنهني السيد الوزير

اللي جاب هاذ "السجل الوطني ديال الفلاحة"، كذلك "السجل الوطني

ديال الصناع التقليديين" اللي تفعل اليوم، عندو واحد الدور، وبالتالي

بزاف ديال الناس غادي يلجؤو لواحد السجل، لواحد القطاع الوزاري

اللي غادي يمكنهم باش يعرفو الواجبات ديالهم، واش غيمكن لهم

يعملو كذلك فهاذ..

فذكرت قطاع الصناعة التقليدية وكذلك الاقتصاد الاجتماعي

والتضامني، كنظن بأنهم ركائز مهمة جدا اللي غادي نتطرقو لهم

فالإستراتيجية ديال القطاع، لأن هناك عديد ديال الناس اللي كيعيشو

هاذ الظروف بحال اللي قتلو المسألة ديال مراجعة النظام القانوني اللي كتشغل بيه.

وفالحقيقة هاذ المسألة، هاذ الموضوع ديال "الباقى استخلاصه"

هو موضوع ما كهمشي غير صندوق الضمان الاجتماعي، ولكن كهم

واحد المجموعة ديال المؤسسات العمومية الأخرى، منهم الإدارات ديال

الضرائب، الخزينة العامة إلى آخره.

وباش نحلو هاذ المشكل، أنا فنظري كاين واحد المجموعة ديال

الحلول:

الحل الأول، أولا، خص يكون الدين ديال هاذ الصندوق خص

يكون عادل وموضوعي وغير مبالغ فيه ومبني على واحد الحوار تواجري

ما بين المؤسسة وما بين المقاولات، وهذا لأن كان واحد النسبة كبيرة من

الديون هي موضوع المنازعة؛

ثانيا، خصنا نغلبو الطريق الجي فيما يتعلق باستخلاص هاذ

الديون وفيما يتعلق بتسوية المنازعات؛

ثالثا، خصنا نعطيو واحد الصلاحية، خصنا نعطيو الصلاحية

للمدير العام لهاذ الصندوق ولمن ينوب عنه باش يعطي تسهيلات

فالأداء ومن بيناتهم هاذ المسألة ديال منح إعفاءات فيما يتعلق

بالغرامات والفوائد على حسب كل حالة على حدة، وما ننتظروشاي

هذالك القرار ديال المجلس الإداري اللي كيكون مرتبط بواحد الظرفية

معينة واللي كيستافد منو جميع المقاولات، سواء اللي كتستحق واللي

ما كتستحقشاي، احنا بغينا نجعلو هاذ الحل هذا حل دائم ويكون

عندو واحد التأصيل قانوني وتأصيل اللي كيغطي واحد النوع ديال

الاستمرارية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة هل هناك رد؟

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا.

بغيت غير نقول تميمنا لما جاء به السيد المستشار المحترم، هو أن

هاذ الحجم ديال الديون تقريبا 60% منهم (ce sont des pénalités de retard)

، وبالتالي إلا سرعنا بهاذ القانون وبهاذ الإجراءات، يمكن

غيخفف كذلك على الشركات اللي عندها هاذ المشاكل وغيمكن المدير

العام والأطر حتى هوما يساعده الشركات باش يأديو فالوقت اللازم

هاذيك ونجودو التأصيل ديال هاذ المؤسسة.

شكرا.

أهداف نبيلة، تروم إنقاذ كذلك الشباب الراغبين في استثمار مهاراتهم عبر الأنشطة الاقتصادية، في إطار نظام المقاول الذاتي، سيعزز هذا كل النسيج المقاولاتي ببلدنا، وسيمنحهم كذلك بكل تأكيد إمكانية الاستفادة من عدة امتيازات، سيتمتعون بها في إطار البرامج التي أعدتها الحكومة.

ولقد سبق للسيد الوزير المكلف بالصناعة والتجارة أن أبرز أهمها، نذكر منها على سبيل المثال:

1- تعزيز آلية تسهيل الولوج إلى التمويل؛

2- الإنعاش، اقتراح مخطط للإنعاش الصناعي؛

3- إطلاق جيل جديد من البرامج المواكبة لمخطط الإنعاش الاقتصادي، مثل البرنامج الجديد، تطوير النمو الأخضر، برامج تطوير كذلك مقاولات ناشئة ثم البرنامج ديال "نواة".

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

وعلى المجهود الجبار للحكومة في هذا المجال يتعين إيلاء واحد الأهمية خاصة لإدماج القطاع غير المهيكل ومواكبة وتحفيز انتقال الأنشطة والأفراد الفاعلين في القطاع غير المنظم نحو شراكة فردية أو شخص معنوي بما يعني ذلك..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، انتهى الوقت.

السيدة الوزيرة.. شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل معك إلى السؤال الحادي عشر وهو ما قبل الأخير يتعلق بـ"حماية المنتج الوطني ودعم القدرة الشرائية".

أعطي الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من هاذ القطاعات، ما كيستافدوش من جميع الإجراءات اللي كتجي بهم الدولة، وخص يكون عندهم واحد.. تكون إستراتيجية خاصة بهم.

ذكرنا كذلك والزملاء ديالي اللي ذكرو من قبل تفعيل الأفضلية الوطنية لهاذ الشركات، لأن خص يكون واحد النشاط ديال هاذ المقاولين وتعاونيات المقاولين الذاتيين.

اللي يمكن لنا نقول غير بعض الأرقام اللي تخص المقاولات الذاتيين، تنشوفو اليوم كاي واحد التطور مهم جدا في الأرقام، تقريبا 430.000 طلب في الانخراط في السجل الوطني للمقاول الذاتي، وهذا رقم اللي تيشجع، كانوا الناس ما تينخراطوش لأن تيشوفو الانخراط بحال إلى غادي يكون عندهم باش غادي باش يخلصو الضريبة، اليوم تيبان لهم غيستفدو بأشياء أخرى، وبالتالي تنظن بأن احنا في وثيرة جيدة باس نعالجوهاذ القطاع غير المهيكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن التعقيب للفريق المحترم، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على جوابكم.

يعني هاذ الإشكالية هاذي كما تتعرفو كان عبر علمها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله بوضوح في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، حيث أشار إلى أن حجم القطاع غير المهيكل يعتبر من النواقص التي كشفت عنها الأزمة الصحية الناجمة عن انتشار جائحة "كوفيد-19"، مؤكدا على أنه كذلك ينبغي أن يشكل تعميم التغطية الاجتماعية، كما ذكرتم، رافعة لاندماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني.

صحيح أن هاذ الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة تمكن واحد الشرائح واسعة من الساكنة من إيجاد مصدر للعيش والهروب طبعا من البطالة، ولكن أمام هاذ الوضع نجد بأن الحكومة منذ تنصيبها تعمل جاهدة على البحث على الحلول المجدية لحل المشاكل التي ترتبت عن السياسات السابقة المبرمجة لمحاربة القطاع غير المهيكل، دون تحقيق نتائج ملموسة.

لذا، نعتقد بأن المخططات التي تقترحها الحكومة الموقرة الحالية من شأنها أن تساعد على تجاوز كافة الأعطاب التي يحدثها التشغيل العشوائي في تنمية الاقتصاد الوطني، ونذكر بالخصوص بما تم تنزيله في إطار برنامج "فرصة" لمواكبة حاملي مشاريع الشباب، والذي نعتبره برنامجا واعدنا يساهم دون شك في فك عزلتهم الاقتصادية وحل مشاكلهم الاجتماعية.

كما أننا نسجل بكل ارتياح بأن ما تصبو إليه الحكومة لتحقيقه من

المستشار السيد محمد عموري:

أشكركم، السيدة الوزيرة، على جوابكم القيم.

وبهذه المناسبة، لا بد أن ننوه بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة في الظرفية الحالية والتي كان لها وقع إيجابي على القدرة الشرائية للمواطنين وحالت دون وقوع صدمات كبيرة على مستوى الأسعار، كما أود أن أؤكد على أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومن موقعه كتجمع للمقاولات المواطنة ما فتئ ينادي بدعم القدرة الشرائية للمواطن وبدعم كل الإجراءات التي تدفع في هذا المجال.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد استطاع المغرب في وقت قياسي بفضل الاستراتيجية الصناعية تطوير منظومة صناعية ذات مستوى عالي وتنافسية كبيرة تميزها جودة "صنع في المغرب" المعترف بها دوليا، هاته العلامة التي تعد قاطرة للمستقبل، والتي ستمكن المغرب من تقوية مكتسباته الصناعية وتطوير سوق محلي قوي وتنافسي وتوسيع مكانته كبلد رائد في التصدير.

وفي هذا الإطار، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو الحكومة إلى إعطاء الأولوية لأربع رافعات لحماية المنتج الوطني:

- أولا، تحديث النسيج الاقتصادي القائم بحيث يصبح أكثر تنافسية وإنتاجية؛

- التنوع الصناعي لإدخال أنشطة ومهارات جديدة؛

- زيادة القيمة المضافة والارتقاء بمعدل الاندماج المحلي في صناعتنا وتقوية الصادرات المغربية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن الرهان اليوم معقود على رد الاعتبار للمنتج الوطني من خلال دعم تنافسيته ووطنيا ودوليا، وفي هذا الإطار فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نأمل منكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ما يلي:

- أولا، التسريع بإخراج "ميثاق الاستثمار"؛

- مواجهة تنامي القطاع غير المهيكل؛

- إعادة النظر في اتفاقية التبادل الحر كما أقبلتم عليه السيدة الوزيرة وقلتم في جوابكم؛

- معالجة إشكالية ندرة وعدم توفر المواد الأولية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار؛

- توسيع دائرة المستفيدين من برنامج "فرصة" الذي لقي إقبالا كبيرا، بحيث أن عدد الطلبات 150 ألف بينما العرض كان 10 آلاف.

ولا يفوتني التنويه بمجهودات الدولة في تشجيع الاستثمار من خلال صناديق الضمان، غير أننا نتوخى من القطاع البنكي مضاعفة

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات المتخذة لحماية المنتج الوطني ودعم القدرة الشرائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة الجواب، تفضلي.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

كأين مجموعة ديال التدابير لحماية المنتج الوطني كتمثل:

- أولا، في وضع آلية للأفضلية الوطنية للمقاولات الوطنية، فهذه الإطار كتضاف 15% تقريبا للشركات الأجنبية فنفس هاذ الصفقات باش تعطى هاذ الأفضلية؛

- كذلك تشجيع استهلاك المنتج الوطني عبر حماية الصناعات المحلية؛

- وتم كذلك الزيادة في الرفع في الرسوم الجمركية من 25 إلى 40% في استيراد المنتوجات الجاهزة؛

- ومراجعة اتفاقيات التبادل الحر مع تركيا، هذا كمثل وكنظن بأن هنا كيتبين بأن خص الدفاع على المنتج الوطني ودعم كذلك استباقي لتحسين جودة المنتوجات المحلية.

فالسؤال ديالكم تتقولو خص نحافظو على المنتج الوطني وكذلك على القدرة الشرائية، وبالتالي خص تدابير أخرى باش تكون تنافسية ديال المنتج الوطني إلى جينا نحافظو على القدرة الشرائية، وهنا خص الاهتمام أولا بالرأسمال البشري فمواضيع التكوين، فالابتكار (a) recherche et développement) حتى هي خص يكون تمويل مهم جدا لهما وجميع التدابير الأخرى اللي خاصة بتجويد مناخ الأعمال، ويكون عندنا مقاولات ذات المستوى فالمستقبل، لأن خصنا نفكرو على المدى الطويل باش يكونوا هاذ المؤسسات الكفيلة باش تنتج واحد المنتج اللي صالح داخليا، وكذلك قابل للتصدير لأنه كذلك جاء فالنموذج التنموي الجديد كوسيلة لتنمية الاقتصاد المغربي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة في إطار التعقيب للسيد المستشار المحترم.

المجهودات التي يبذلها في دعم المبادرات والمشاريع الاستثمارية.

وفي الأخير فإننا في الاتحاد العام لمقولات المغرب ننوه بمجهوداتكم، السيدة الوزيرة، وندعم الحكومة في كل ما يتعلق بحماية القدرة الشرائية وحماية المنتج الوطني، طبقا للتوجهات التي حرص عليها جلالة الملك، حفظه الله، على توجيهها في العديد من المناسبات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة هل هناك رد؟

تفضلي، بقى لك واحد..

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

بغيت غير نركز على واحد الفكرة بأن كايين رغبة ديال المقاولات في المغرب أنهم ينتجو أكثر ويستثمرو، فكايينة الخلية اللي تتكلف بالمشاريع لتعويض الواردات، كان الهدف في الأول 32 مليار درهم، واليوم بفضل هاذ المشاريع اللي جات لهاذ اللجنة غادي نوصلو لأكثر 50 مليار درهم، وهذا تبدل على أن عندنا الكفاءات وعندنا رغبة في الاستثمار، كذلك فيما يخص "فرصة"، المقاولات الصغيرة بكثير، ولكن تدل كذلك أن الشباب حتى هم عندهم رغبة في الاستثمار.

فهذا فرصة باش يكون نداء للقطاع الخاص أنه يبقى يستمر في هاذ الوثيرة، والحكومة كذلك خصها توفر مناخ الأعمال وغادي تسرع بميثاق الاستثمار، وكذلك مؤهلات أخرى كاستراتيجية ديال التنقل الطاقى اللي حتى هو ييجي بحلول، وغادي يشارك في تنافسية المقاولات والمنتج..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وننتقل إلى السؤال الأخير في هذه الجلسة، يتعلق بـ "ملف التقاعد بالمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن".

تفضلي، السيدة المستشارة، من الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لبسط السؤال.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن أسباب جمود إصلاح ملف متقاعدي المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، نسائلكم السيدة الوزيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة.

قام المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن بتقديم اقتراح إلى المجلس الإداري المنعقد في 15 يناير 2020 تهمد في طلب مراجعة نسبة المساهمة في نظام المعاشات، من أجل الرفع من النسبة ديالها من 3% إلى 6% كمساهمة الأجير ومن 10.8% إلى 14.8% كمساهمة المشغل، متفقين على هذا.

وتجدر الإشارة إلى أن مستخدمى المكتب يخضعون فيما يتعلق بنظام المعاشات إلى الصندوق المهني المغربي للتقاعد.

في هذا الصدد، فمستخدمى المكتب لا يؤدون إلا 3% كمساهمة الأجير عوض 6% المطبقة من طرف الصندوق ويتحمل المكتب 3% كمساهمة إضافية.

ووجب التذكير كذلك أن مستخدمى المكتب سبق لهم أن استفادوا من منحة استثنائية عبارة عن تأمين نهاية الخدمة بقيمة إجمالية تبلغ 207 مليون درهم في يناير 2009، إلا أن المكتب يعتبر أن نسبة الاستبدال تبقى ضعيفة، وبالتالي فإن المكتب يخضع حاليا لمراقبة المواكبة، حيث أن الرفع من نسبة هذه المساهمات خصها تحال على المجلس الإداري ديال المكتب اللي تم في 15 يناير 2020، وافق هذا المجلس على طلب المكتب وأصدر توصية، ولكن خص الصيغة اللي يكون متوافق عليها كذلك من المصالح ديال الوزارة ديال المالية، اللي كتشتغل مع المجلس الإداري ديال المكتب في هاذ الملف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن في إطار التعقيب، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

لا يمكننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلا أن نجدد التنويه بنضالات شغيلة المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، ونؤكد دعمنا الكامل لها في ملفها المطلي ووقوفنا الثابت معها في سائر معاركها النضالية.

وفي هذا الإطار، جاء طرحنا لهذا السؤال للحيثيات التالية:

- أولا، ينخرط إجراء هذا المكتب في الصندوق المهني المغربي للتقاعد،

الذي يعتبر كصندوق أساسي بالنسبة لهم، وتعد حصة المساهمات فيه للأجير والمشغل 12%، وهذا يفرز معاشات هزيلة لا تتجاوز 40% في أحسن الأحوال، وهو الأمر الذي لا يصون كرامة متقاعدي المكتب يشكل هاجسا يوميا لدى الأجراء العاملين؛

- ثانيا، وعلى الرغم من قيام الإدارة العامة للمكتب وفي إطار الحرص على تحسين وضعية المتقاعدين في المستقبل، بإعداد مشروع لإصلاح هذه الوضعية غير العادلة وغير المنصفة، وهو مشروع يهض على الرفع من المساهمات في الصندوق المهني للتقاعد من طرف المشغل والأجير على حد سواء.

وقد توجت كل هذه المجهودات بمصادقة المجلس الإداري للمكتب على مشروع الإصلاح في يناير 2020، حيث تم تخصيص اعتمادات من ميزانية المكتب لمباشرة الإصلاح، لتتم إحالة الملف على مصالح وزارة الاقتصاد والمالية؛

- ثالثا، بيد أنه على الرغم من عدالة هذا الملف، وعلى الرغم كذلك من أنه مر من جميع المراحل وحظي بمصادقة المجلس الإداري للمكتب وإحالته على وزارتكم قبل سنة، إلا أن الشغيلة مازالت تترقب وتتساءل عن أسباب التأخير الذي يعرفه هذا الملف الاجتماعي؛

- رابعا، نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، على أن المكتب يعيش حالة استثنائية وشاذة ومنعزلة بخصوص التقاعد، لأنه غير منخرط في أي صندوق أساسي تابع للدولة، وهو منخرط فقط في الصندوق المهني المغربي للتقاعد الذي يستهدف اليوم القطاع الخاص، ويعتبر صندوقا تكميليا.

وختاما، وإذ نجدد دعوتنا إلى الإسراع في حل هذا الملف، فإننا نعلن تضامننا الدائم واللامشروط مع شغيلة المكتب، ونعتبر أن الحل الأمثل اليوم بالنظر لكل ما سبق بيانه هو الرفع من مساهمات الأجير والمشغل معا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة الوزيرة، كإين شي حاجة؟

تفضل.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

نقول للسيدة المستشارة المحترمة يمكن هاذ الملف راه مطرقين ليه فالوزارة، بدينا بالتقاعد وغنكملو هاذ الحصة ديال الأسئلة بالتقاعد، وهاذ المثال مهم جدا، لأن كل مؤسسة إلى تطرقنا ليه عندها واحد الخصوصيات ديالها، وبالتالي خصنا نسرعوهاذ الإصلاح ديال منظومة التقاعد، لأن إلى تطرقنا للملف بملف ما غديش نوصلو اللي بغينا ليه ديال واحد الحل مستدام للتقاعد بالمغرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك كذلك، السيدة الوزيرة، على مساهمتك القيمة في هذه الجلسة.

وهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

وننتقل إلى الجلسة المخصصة للتشريع.

شكرا لكم.

السادة الوزراء،

نرفع الجلسة الأولى ونمر إلى الجلسة الثانية.

إذن رفعت الجلسة الأولى المخصصة للأسئلة الشفهية.

السيد محمد المهدي بنسعيد، وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أود في البداية أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساهم في وصول مشروع القانون لهذه المرحلة المتقدمة من النقاش، بالطبع من أطر الوزارة، وخاصة أعضاء اللجنة، أغلبية ومعارضة، الذين أغنوا هذا القانون بأفكارهم ونقاشاتهم كذلك.

تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون هذا بدأ العمل عليه منذ مدة ليست بالقصيرة، وهو مشروع قانون يدخل ضمن المجال الحقوقي والاجتماعي قبل كل شيء، ولهذا فقد اختارت الحكومة برمجته كأول مشروع قانون بالمجال الثقافي، هدفه حماية حقوق المبدعين والمؤلفين، بحيث لا يمكن الحديث عن الصناعة الثقافية وحكومة اجتماعية إن لم نكن قادرين على احترام إبداعات الفنانين وإعطائها قيمتها ليست فقط المعنوية، بل حتى المادية.

إن الصناعة الثقافية وانخراط الخواص الذي نأمله وريح ثقة الفنانين أمر يبقى ذا علاقة بمدى مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل.

إن اختيار مشروع القانون هذا لمناقشته يأتي في صلب السياسة الحكومية الجديدة ضمن القطاع التي أكدها التصريح الحكومي ومداخلة السيد رئيس الحكومة بمجلس النواب، وكذلك برنامج عملنا المضاف خلال المائة يوم الأولى، والذي يجمع ما بين ما هو تصنيعي ربحي وما هو اجتماعي، كتطوير للبنى التحتية الثقافية المسرحية السينمائية، والتي ستمكن المخرجين من إمكانيات عرض كبرى وكذلك تطوير مفهوم الدعم وجعله استثمارا مقرونا بشروط وحل إشكالية الأطر المساعدة ومبادرة "المسرح يتحرك" وفكرة إنشاء مكاتب القرب التي ستمكن الكتاب من أماكن بيع أكثر، وخلق مؤسسة الأعمال الاجتماعية وعدد من المبادرات التي تمزج بين ما هو صناعي وما هو اجتماعي.

إن مشروع القانون المصادق عليه باللجنة المختصة بمجلسكم الموقر والذي نضعه أمامكم اليوم هو ترجمة حرفية لانخراط الحكومة في المجال الاجتماعي، أولا، وفي الاعتماد على الاستثمار المريح عوض الدعم، بحيث أنه يضيف صنفا من المجالات التي يكن معترفا بها سابقا، لتستفيد من دخل عن أعمالها الإبداعية من جهة، ويضيف اختصاصات أخرى للمكتب وهو قادر على تنزيلها، والأهم من ذلك أنه يمكن للفنانين الاستفادة من الحقوق المجاورة الأخرى.

وموازاة مع ذلك، يجب أن نشير إلى أن هناك نقاش أعمق يتعلق بالوضع القانونية للمكتب وحول مآلها، وهنا أؤكد على أن هناك مشروع قانون آخر 25.19 يناقش وضعية المكتب تم تقديمه للجنة

محضر الجلسة رقم 038

التاريخ: الثلاثاء 16 شوال 1443 هـ (17 ماي 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: سبع وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثامنة والعشرين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛

2- مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني للفلاحي؛

3- مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

تخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على ثلاث مشاريع قوانين، قررت ندوة الرؤساء أن تكون على الترتيب التالي:

في البداية نتطرق إلى "مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة"، والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وبعد ذلك، نتطرق إلى مشروع القانون الثاني رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي، والمحال كذلك على مجلسنا من مجلس النواب.

وفي الأخير، سنقوم بالدراسة والتصويت على "مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي"، والمحال بدوره من مجلس النواب على مجلسنا الموقر.

إذن على بركة الله نبتدئ بمشروع القانون الأول، وأعطى الكلمة للسيد الوزير المحترم لتقديم مشروع القانون رقم 66.19.

بطبيعة الحال السيد الوزير، تفضل.

ننتقل إلى المادة الثانية المتممة للقانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بالمادتين 01-15 و01-43 وبفصل رابع مكرر وفصل تاسع من الباب الأول منه وبالمادتين 16-65 و17-65 من الباب الرابع مكرر، إذن:

الموافقون: إجماع؛

المعارضون=00.

ورد تعديل من مجموعة العدالة الاجتماعية يرمي إلى إضافة مادة جديدة من مشروع القانون، تحت رقم المادة الثالثة.

أعطي الكلمة لأحد مقدمي هذا التعديل.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

تمسكنا بهذا التعديل هو لفائدة ولمصلحة جودة النص المعروض على مجلس المستشارين، وتأكيد على الأحقية ديال المجلس في طرح تعديلات، وإن كانت خارج ما هو معروض من طرف الوزارة التي تبنت هذا المشروع، تجويد النص التشريعي، كيف؟

أعتقد على أنه إقحام مفهوم "الخلف" ضمن النص المقترح ربما سيفضي إلى إشكالات قانونية.

إلى رجعتنا للنسخة - وهذه دعوة - احنا كلنا كمجلس والوزارة النسخة اللي باللغة الفرنسية تتحدث عن (les ayants droit) بمعنى "ذوي الحقوق"، "ذوي الحقوق" في المفهوم القانوني تختلف اختلافا تاما عن مفهوم "الخلف" الذي يندرج فيه الورثة، الدائنون، الطرف المشتري والمفوت له، وبالتالي إقحام هذه الصيغة بهذا الشكل هذا أعتقد على أن من شأنها المس بالقوة والحمولة القانونية للنص، هذا هو مناط التمسك ديالنا بهذا التعديل هذا.

ربما احنا نستبق للموقف ديال الحكومة لأن ما عندهاش رغبة ترجعه لمجلس النواب، ولكن احنا هذا غير ارتأينا غير في إطار الإضطلاع ديالنا بالدور ديالنا في تجويد النص التشريعي المعروض علينا احنا كمجلس في إطار هاذ السلطة التشريعية أنه طرحنا لكم هاذ التعديل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المعنية بالغرفة الأولى، أما القانون الموضوع أمامكم فيناقش حقوق المؤلف والحقوق المجاورة فقط، بحيث أنه يشمل تعديلات جزئية، هدفها جعل المكتب قادر على تغطية المجالات التي أبان عن قدرته في تغطيتها، أما التعديلات الشاملة سيتم تقديمها بعد تقديم القانون 25.19 لتساير وضعيته الجديدة آنذاك.

إن التعديلات التي تم اقتراحها تمت دراستها وخاصة دراسة قدرة المكتب لهيكلتها الحالية على تنزيلها وأي تعديل تم رفضه فلا يعني ذلك الاستغناء عنه، لكن فقط تأجيله لظرفية تسمح بذلك.

إني اليوم أؤكد للجميع أن الوزارة ستعمل على تمكين المكتب من كل ما يلزمه حتى يستطيع شمل مجالات أخرى جاءت مداخلات الفرق.. أظن أنه لا زال غير قادر على شملها اليوم، كما نتمنى أن يكون هناك إجماع على هذه التعديلات حتى نعطي رسالة لمهني القطاع، مفادها أن قضية الصناعة الثقافية اليوم لا تخضع لحسابات سياسية ضيقة، بل هي قضية يتعاون عليها الجميع من أجل الوصول لنفس الغاية، وهي النهوض بالقطاع عموما وبأوضاع المهنيين الاجتماعية بصفة خاصة، والاعتراف بإبداعاتهم على اختلاف المجالات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على هذا التقديم.

إذن مقرر اللجنة، تقديم تقرير اللجنة.. وزع، إذن نستغني عن التقديم ديالو؟ متفقين؟

على بركة الله.

إذن، أفتح باب المناقشة وأبتدئ بفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

غادي تسلموهم مكتوبة؟

على حسب الاتفاق اللي اتفقو، إذن الله يسخر.

غادي نمرو إلى التصويت على مواد المشروع.

نبتدئ بالمادة الأولى المغيرة والمتممة لأحكام المواد الأولى و3 و44 و45 الفقرة الأولى و47 الفقرة الثانية و48 و64 من القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

الموافقون على هذه المادة كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: إجماع؛

المعارضون: ما كابينش (00)؛

المتنعون=00.

الكلمة للحكومة، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيد المستشار على الإرادة الإيجابية في دعم الحكومة، على قبل هاذ التعديل مرفوض، فقط كما ذكرناه في اللجنة آنذاك، الحكومة جاءت فقط بتعديل بعض المواد ليس بالقانون بأكمله، وإلى قبلنا هذا التعديل خصنا نعدلو القانون بأكمله، أشنوقلنا آنذاك؟ قلنا بأن ممكن نعاودو نراجعو القانون بأكمله في واحد الوقت آخر، اليوم جئنا فقط نتكلم على.. تكلمنا عليها في اللجنة، (le droit de suite) اللي عندو واحد الأهمية خاصة وتيعني واحد الفئة معينة خاصة، فهذا هاذ التعديل مرفوض.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل:

ولكن مشكور السيد المستشار.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السحب ديالنا هاذ التعديل هذا.

السيد رئيس الجلسة:

تسحبو؟

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

نسحبو.

السيد رئيس الجلسة:

كم من حاجة قضيناها بتركها.

شكرا.

إذن أعفيتنا من التصويت على التعديل، التعديل تم سحبه.

نمر إلى عملية التصويت على المشروع برمته.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: إجماع.

شكرا.

إذن وافق مجلس المستشارين على "مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

شكرا للسيد الوزير على مساهمتكم القيمة.

وأمر إلى مشروع القانونين المتعلقين بالفلاحة.

الآن نمر إلى "مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي" والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

تفضل السيد الوزير لتقديم هاذ المشروع، مشكورا.

السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فبداية بغيت نشكر الشكر جزيل للجنة ديال القطاعات الإنتاجية، رئيسا وأعضاء، على النقاش ديالهم وعلى التعاطي ديالهم الإيجابي مع هاذ جوج ديال القوانين.

فمشروع القانون الأول 80.21 بإحداث السجل الفلاحي عنده واحد الأهمية إستراتيجية ومهمة جدا بالنسبة للقطاع، وهي واحد الخطوة مهمة ولبنة أساسية لدعم وتعزيز الترسانة القانونية في القطاع الفلاحي بصفة عامة.

فالسجل الفلاحي يعتبر واحد الأداة ديال الحكامة والقيادة لاتخاذ مختلف القرارات للتصور ووضع وتحيين الإستراتيجية ديال التنمية الفلاحية والتحسين والتنفيذ ديالها والتتبع ديالها وكذلك التقييم ديالها، فهو تيندرج في إطار ديال الالتزامات ديال الوزارة لضبط أفضل الطرق في إطار تدخلها لتنزيل برامج ومشاريع التنمية الفلاحية، بغية تعزيز المكتسبات والاهتمام بالعنصر البشري، باعتباره محورا رئيسيا لتطوير القطاع والرفع من مقوماته.

وسيمكن هاذ السجل الفلاحي من:

- ✓ وضع قاعدة معطيات خاصة للاستغلاليات الفلاحية؛
- ✓ منح معرف رقمي لكل استغلالية فلاحية وتوطيد علاقات القرب مع الفلاح؛
- ✓ توفير المعطيات الضرورية للإعداد الاستراتيجيات والبرامج العمومية في القطاع الفلاحي؛
- ✓ تيسير الولوج إلى برامج التنمية الفلاحية، عبر تحسين الاستهداف وخصوصا الفلاحين الصغار، ومنها عدة برامج وأنشطة ك:
 - تنمية سلاسل الإنتاج؛
 - التنظيم المهني؛
 - تدبير المخاطر والتأمين الفلاحي؛
 - الاستشارة الفلاحية؛

المستدامة، طبعا عندو في القانون ديالو، ولكن هذه القضية ديال التنمية المستدامة كتركزو عليها؛

- مباشرة الدراسات الاستطلاعية، خاصة الدراسات المتعلقة بالوسط الطبيعي أو التي لها صلة بتحسين الإنتاج النباتي أو الحيواني، طبعا كيقوم بها اليوم ولكن القانون ديالو الأساسي ما كايناش فيه وما كتسمح لوش وكاين عندو عدة عوائق فالتدبير الإداري ديال هاذ الشئ؛
- إجراء تجارب في شأن المزروعات الجديدة أو الرامية إلى تحسين الإنتاج النباتي والحيواني، وبصفة عامة مباشرة جميع التجارب ذات الصبغة الفلاحية أو المتعلقة بإعداد أساليب التحويل قصد تثمين المنتجات النباتية والحيوانية واستعمالها؛

- المساهمة مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي العمومية والخاصة في المجهود الوطني في التكوين والتأطير واستقبال الطلبة والمتدربين، طبعا اليوم تيستقبل طلبة، تيستقبل الناس اللي تيديرو الإجازات ديالهم و(les thèses) ولكن ما عندوش واحد الأساس قانوني اللي كيسمح لو يصرف على ذاك الشئ، واللي كيسمح لو يكون عندو واحد الميزانية لهاذ الشئ، وكذلك من بعد فدوك الأطروحات ديال الإجازات وديال الدكتوراه باش يكون الاعتراف بالباحثين ديال المعهد كأساتذة؛

- العمل على مراقبة الأبحاث والدراسات والأشغال المنجزة لحساب الدولة أو الهيئات العمومية أو الخاصة؛

- العمل على نشر المعارف والابتكارات في مجال البحث؛

- تحديد كيفيات تطبيق نتائج الأبحاث المنجزة ومواكبة نقلها لفائدة الفاعلين المعنيين، شحال من بحث عندنا جد مهم عندنا فالبلاد، ولكن باش يكون فواحد الصبغة اللي كتجي تسهل الاستعمال ديالو والتطبيق ديالو والفهم ديالو من عند المستشارين الفلاحيين كيكون فيها إشكاليات، وهو ما عندوش في هاذ المهام باش يمشي لهاذ الشئ، واحنا بغيناه باش يديرها ذيك (l'interface)؛

- المبادرة في إطار مهامه إلى وضع المشاركة في برامج حماية التنوع البيولوجي والمحافظة عليه، هاذ الشئ جد مهم، هاذ الشئ اللي كيوقع كتحويلات في المحيط ديالنا واللي كياتر على هاذ التنوع البيولوجي والتنوع البيولوجي اللي هو أساسي لا للإنتاج الفلاحي ولا للسيادة الفلاحية ولا السيادة الغذائية ديالنا؛

- إيواء وتديبر المجموعات الوطنية للموارد الوراثية النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة للأغذية والزراعات، طبقا للالتزامات الدولية للمملكة المغربية فهاذ المجال، وفي هاذ الشئ كذلك، هذا موضوع استراتيجي وكذلك موضوع استراتيجي بالنسبة للسيادة الغذائية والسيادة ديال البحث العلمي كذلك ديال بلادنا، لأنه هاذ الشئ ديال استنباط ديال الأصناف ديال عدة منتوجات ديالنا، بعض

• ترميز المنتجات الفلاحية؛

• السلامة الصحية؛

• تشجيع الاستثمار الفلاحي.

✓ كذلك، إعداد مؤشرات وطنية تتعلق بالاستغلاليات الفلاحية؛
✓ تسهيل الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية اللي هو واحد الورش اللي كتعرفو بأنه الحكومة بصدد التنزيل ديالو، طبقا للتوجهات الملكية السامية؛
✓ وكذلك، الإسهام في تبسيط الإجراءات والمساطر المتعلقة بالخدمات المقدمة لفائدة الاستغلاليات الفلاحية والتجويد ديالها.
هذا هو النص الأول السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذا بغيتو يقدمهم بجوج واحنا غادي ندوزو واحد بواحد.

متفقين؟

تفضل السيد الوزير.

إذن بعدما تولى السيد الوزير تقديم مشروع القانون الأول، رقم 80.21، سيقوم بتقديم مشروع القانون الثاني.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

"مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتنظيم القانون رقم 80.40 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي"، فهذا القانون جاء لإعطاء واحد النفس جديد للبحث الزراعي بصفة عامة، وعبر المراجعة ديال المهام ديال المعهد الوطني للبحث الزراعي قصد تعزيز مكانته ودوره في منظومة البحث العلمي، وذلك من خلال تحيين مهامه الحالية وإدراج مهام جديدة.

غير بغيت نقول بأنه المعهد اليوم هو العمود الفقري ديال المنظومة ديال البحث الزراعي والبحث العلمي في الميدان الزراعي والميادين اللي تتعلق به، (donc) هو عندو هذه المهام اللي هي كتوجه له من طرف الوزارة وكذلك كينظم البحث على الصعيد الوطني، من خلال العلاقة ديالو مع المعاهد الأخرى ومع المؤسسات ديال البحث ومع الجامعات.

فيموجب هذا القانون غادي يمكن للمعهد القيام بالمهام التالية:

- إجراء الأبحاث العلمية والتقنية والاقتصادية الرامية إلى التنمية

المادة 8:	المرات ما كنا نقاهاش حتى على برا، وحتى إلى لقيناها ما كاينش عندنا عليها واحد (le contrôle) وواحد السيادة، فضروري باش يكون عندنا هاذ المواد الأولية اللي هي الموارد الوراثية لتشجيع ولتقوية برامج البحث ديال الاستنباط ديال الأصناف الملائمة مع المناطق المغربية.
المادة 9:	هاذي هي ما جاء به.. الملخص ديال القانون، السيد الرئيس.
المادة 10:	السيد رئيس الجلسة:
المادة 11:	شكرا، السيد الوزير، على تقديم هذين المشروعين القانونيين المهمين. ومنتقل إلى كلمة مقرر لجنة القطاعات الإنتاجية، الذي بهذه المناسبة نشكره ونشكر كذلك رئيس هذه اللجنة.
المادة 12:	إذن التقرير.. إذن لا حاجة إلى تقديمه؟
المادة 13:	أنا غير اتفقو، إلى تفقتو ما عندناش مشكل.
المادة 14:	إذن باب المناقشة، المناقشة كذلك اتفقتو بأنه ستسلم مكتوبة، السادة الرؤساء؟ مكتوبة؟
المادة 15:	إذن ندوزو للتصويت.
المادة 16:	المادة الأولى:
المادة 17:	الموافقون: صادقت عليها اللجنة بالإجماع.
المادة 18:	بجوج الإجماع؟
المادة 19:	إذن ندوز بسرعة، (d'accord) ماشي مشكل.
المادة 20:	المادة 1:
المادة 21:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 22:	المادة 2:
المادة 23:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 24:	المادة 3:
المادة 25:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 26:	المادة 4:
المادة 27:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 28:	المادة 5:
المادة 29:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 30:	المادة 6:
المادة 31:	الموافقون: بالإجماع.
المادة 32:	المادة 7:
المادة 33:	الموافقون: بالإجماع.

إذن أعرض مشروع القانون برتمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

المعارضون: ما كاينش (00):

الممتنعون: ما كاينش (00).

وبذلك يكون مجلس المستشارين قد وافق على "مشروع قانون رقم 80.21 المتعلق بإحداث السجل الوطني الفلاحي".

هنيئا لنا وللسيد الوزير على الجهود الذي تم بذله من أجل إخراج هذه الآلية المهمة لأول مرة في بلادنا.

نتنقل إذن إلى مشروع القانون الأخير المبرمج في هذه الجلسة، وهو

سعيد بالتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار داخل الجلسة العامة لأناقش مضامين مشروع القانونين المتعلقين بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي والسجل الوطني الفلاحي كما وافق عليها مجلس النواب، وبالمناسبة لا بد أن أشيد بجو الإجماع الذي يطبع مناقشة هذين المشروعين داخل اللجنة، حيث تمت المصادقة عليها دون إدخال أي تعديلات عليها، نظرا للحاجة الماسة إليها في تسريع دائرة الإصلاحات المستقبلية التي يعرفها القطاع.

لذلك، نؤكد أولا على أن المعهد الوطني للبحث الزراعي وعبر مراكزه الإقليمية العشرة وثلاثة وعشرين ضيقة تجارب موزعة على الصعيد الوطني ويغطي مختلف النظم الزراعية في البلاد، عبر ربط علاقات شراكة مع المنظمات الوطنية والدولية ومنظمات التنمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

أما "السجل الوطني الفلاحي" والذي يعتبر كما تضمنه تدخلكم أنه قاعدة بيانات ومعطيات حول الاستغلاليات الفلاحية ومستغلي الضيعات الفلاحية، ويهدف هذا السجل الذي يأتي في إطار استكمال أسس وأليات تنزيل السياسة العمومية وبلورتها في قطاع الفلاحة، إلى وضع قاعدة خاصة للاستغلاليات الفلاحية، قاعدة لإعداد الاستراتيجيات والبرامج العمومية في القطاع الفلاحي عبر توفير المعطيات الضرورية وتيسير الولوج إلى برامج التنمية الفلاحية، وتشجيع الاستثمار الفلاحي، تنمية سلاسل الإنتاج، التنظيم المهني وتدبير المخاطر والتأمين الفلاحي، الاستشارة الفلاحية ومواكبة الفلاحين والمستغلين إضافة إلى السلامة الصحية وأهداف أخرى.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحرمون،

لقد أبان قطاع الفلاحة الذي يشكل اليوم رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني عن قدرته على الصمود خلال الأزمة المزدوجة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا وقلّة التساقطات المطرية، لتكشف هذه الأزمة أهمية هذا الاختيار الحكيم للمملكة، القائم على اعتبار الفلاحة قطاعا حيويا بالنسبة للاقتصاد الوطني، من حيث خلق الثروة وفرص الشغل وتنوع الصادرات وتقليص معدلات الفقر.

ولعل أبرز أهداف "السجل الوطني الفلاحي" هو تيسير الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية عبر تنزيلها وتعميمها، خصوصا الحماية الصحية، عبر إحداث قاعدة معطيات الفلاحين ومدخولهم ومدى مساهماتهم في التغطية الصحية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

إن الشارع المغربي أبدى تدمرا من الغلاء وسط مطالب للحكومة بوضع حد لارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الناجم عن ارتفاع أثمان المواد الأولية في العالم بأسره، حيث تأثرت جيوب المواطنين وباتت تهدد

"مشروع القانون رقم 81.21 القاضي بتغيير وتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي"، بعد ما قدمه السيد الوزير.

نمر إلى تقرير اللجنة، نفس الشيء وزع ونعفي مقرر اللجنة من تقديمه.

فيما يتعلق بالمناقشة كذلك، المداخلات تم تسليمها.

إذن بقى علينا ندوزو لعملية التصويت، ويتعلق الأمر بمادة فريدة أعرضها للتصويت، ونريد أن نعرف من هم الموافقون.

الموافقون: إجماع.

المعارضون: ما كاينش (00)؛

المتنعون: ما كاينش (00).

إذن أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، وافق مجلس المستشارين على "مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي".

شكرا لكم، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، على مساهمتكم.

وشكرا للسيد وزيرين، وزير العلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي، الذي واكب هذه الجلسة الرقابية والتشريعية.

وكذلك شكرا للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

شكرا.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة.

إ- مداخلتة المستشار السيد مصطفى الميسوري باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:

- مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي؛

- مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تشكل حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها ركنا أساسيا في منظومة الملكية الفكرية. ويقوم جوهر حماية الملكية الفكرية على أساس مجمل الحقوق المادية والمعنوية التي تخول للمبدع والمؤلف والمبتكر لحماية إبداعه ومؤلفه وابتكاره، وبموجب هذه الحماية، يمنح الصفة والكفاءة القانونية التي تمكنه من التصرف في ما أنتجه من أعمال أدبية وفنية ومن ابتكارات، وتمنع غيره من التصرف بهذه الإبداعات تحت أي شكل من الأشكال دون رخصة منه.

لذلك، فإن المنظومة القانونية للملكية الفكرية الدولية تدير وترعى هذه الحقوق عبر مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحدد المعايير الكونية التي يتوجب احترامها من لدن البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (OMPI)، منظمة دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة في هذا الخصوص من جهة، كما تسهر الدول الأعضاء عند سن قوانينها الوطنية على التقييد بهذه المعايير المتوافق عليها عالميا في إطار تدبير الحقوق المادية والمعنوية للمؤلفين وحماية الملكية الفكرية في نطاق حدودها الترابية وسيادتها الوطنية من جهة أخرى.

ولاشك أن هذه الحماية المؤطرة بالقانون الدولي أولا، والمعززة بالتشريعات الوطنية ثانيا، تعد أحد العوامل الأساسية في إرساء ممارسات سليمة وذات مردودية بالنسبة للهيكل والمؤسسات الموكل إليها حماية وتدابير الحقوق الفردية والجماعية للمبدعين والمؤلفين والمبتكرين في كل دولة حسب ما يتيحها نظامها الاجتماعي والتشريعي من نجاعة في التطبيق والأداء، كما تشكل هذه الحماية، في حال توفرها وتزليل مضامينها بالشكل الأمثل، إحدى الدعائم المتينة للاقتصاد الوطني للدول، وبالتالي تحقق مكانة مرموقة للإبداع والفكر والمعارف والفنون عبر ما تنتجه قواها الناعمة من مثقفين ومبتكرين وفنانين في مختلف المجالات الفكرية والحقول المعرفية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد حرصت بلادنا على السير قدما في إعداد البناء القانوني الخاص بحماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، خاصة من خلال القانون 02.00 والذي اظهر التطور التكنولوجي ضرورة إعادة النظر في بعض مضامينه، ومما لا شك أن مشروع القانون رقم 66.19، القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 02.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، يواكب هذه التطورات التكنولوجية في مجال الملكية الفكرية على الصعيد الدولي.

فهذا مشروع القانون الذي يأتي في إطار المجهودات التي تبذلها وزارة الشباب والثقافة والتواصل في شخص السيد الوزير الذي أعطى نفسا جديدا لهذا القطاع في أفق النهوض بقطاع حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وتنفيذا للبرنامج الإصلاحي الذي سطرته، ومواكبة التطورات التكنولوجية والتقدم التقني المتسارع الذي عرفه مجال الملكية

قدرتهم الشرائية، وتفاعلا مع هذا الوضع ندعوكم إلى لفت الانتباه إلى حماية القدرة الشرائية للمغاربة خصوصا الفئات الهشة التي تضررت من تداعيات جائحة كورونا خصوصا أن المندوبية السامية للتخطيط باعتبارها الهيئة الرسمية المكلفة بالإحصاء أرجعت ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين المحدد الأساسي للتضخم إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـ 0.8%، والمواد غير الغذائية بـ 1.8% رغم سابق علمنا أن ارتفاع أسعار عدد من مواد الاستهلاك يعزى أساسا إلى الانتعاش الاقتصادي غير المتوقع الذي يعرفه العالم، وإلى الارتفاع المضطرب الذي عرفته أسعار الحبوب والمنتجات البترولية في السوق الدولية، وهذا كله رغم أن للمغرب سيادة فلاحية مكنته من تصدير عدة مواد فلاحية للعالم، بقي في حاجة ماسة إلى مواد أخرى مثل القمح والمواد الخام للزيت النباتي.

السيد الرئيس المحترم،

أما قطاع تربية المواشي فإنه يعيش وضعية كارثية، كما أن جميع الأعلاف التي يعتمد عليها الفلاحون المغاربة فهي مستوردة ونعلم أن السوق العالمي عرف ارتفاعا في أثمانه هذه المواد والتي تزامنت مع الجفاف الذي عرفه المغرب، ففي بعض المناطق معاناة مربو المواشي تزايدت هذه السنة، لاسيما أنهم يضطرون إلى اقتناء الماء من أجل ماشيتهم والنتيجة فإن تكلفة إنتاج وتسمين الماشية سترتفع بسبب الارتفاع الصاروخي للأعلاف وقلة الموارد المائية.

لذلك، فإن الحفاظ على القطيع والثروة الحيوانية هي مسؤولية الدولة، لذا ندعوكم السيد الوزير إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الاستعجالية، منها سحب الضرائب على الأعلاف المستوردة والتي تعرف ارتفاعا في السوق العالمية، إذ يجبر المهنيون على تأدية الضرائب والرسوم الجمركية في ظل هذه السنة الصعبة على جميع الفلاحين، كما يجب على الدولة أيضا أن تفكر في طرق حديثة لإنتاج أعلاف مخصصة للحيوانات.

وفي هذا الإطار، نؤكد لكم داخل فرق الأغلبية بأننا سنساندكم وسندعمكم من كل المواقع في كل المبادرات الرامية إلى مواصلة إصلاح الترسانة القانونية من أجل مواكبة القطاع، مؤكداين لكم أننا واعون بصعوبة المرحلة وبأنكم ستعالجون كل هته الإشكالات المطروحة في شموليتها من موقعها الطبيعي وسنصوت على مضامين هذين المشروعين بالإيجاب.

II- فريق الأصالة والمعاصرة:

(1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

تحديد مواقعهم الجغرافية.

كما أن هذا المشروع قانون سيمكن الوزارة من التوفر على قاعدة مهمة وموسعة من البيانات الإحصائية ومعلومات مفصلة حول القطاع الفلاحي والفاعلين فيه، إلى جانب ذلك سيمكن السجل الفلاحي من قيادة وتقييم السياسات الفلاحية العمومية، بالتالي تحديث الضيعات الصغرى والمتوسطة؛ كما أنه سيوفر للوزارة منظومة تضمن استهدافا أفضل للتدخلات التي سيتم القيام بها في إطار تنزيل سياستها القطاعية. وباعتباره مرجعا لتتبع مسارات المنتوجات الفلاحية والتصديق، سيسهل السجل الوطني الفلاحي، كذلك عملية منح المساعدات والإعانات، كما سيشكل دعامة لتدبير الأزمات، خاصة في حالات الجفاف والفيضانات ورصد الحالة الصحية للقطيع الوطني.

كما أنه سيمكن من الحد من توسع المجال الحضري على حساب الأراضي الفلاحية، وسيمثل مرجعا لإضفاء المهنية على القطاع، كما سيمكن من استهداف الضيعات الفلاحية المعنية بالمنتجات المحلية ببرامج تهم تقنيات الفلاحة المستدامة.

إن هذا المشروع الذي يهدف إلى تشجيع الاستثمار الفلاحي وتدبير المخاطر والاستشارة الفلاحية ومواكبة الفلاحين وترميز المنتوجات المحلية والسلامة الصحية سيمكن في نهاية الأمر من تسهيل التمويل للفاعلين الفلاحيين، خاصة الصغار والمتوسطين، وعليه سيصبح السجل الوطني الفلاحي السجل الرسمي لوزارة الفلاحة والصيد البحري.

وفي إطار حماية المعطيات السرية للمستغل الفلاحي والاستغلاليات الفلاحية للسجل الوطني الفلاحي، تم تأطير هذا السجل بمقتضيات القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريخ 18 فبراير 2009 والنصوص المتخذة لتطبيقه.

لكل هذه الاعتبارات، فإننا نثمن مضماني هذا المشروع ونصوت عليه بالإيجاب.

(3) مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة كمكون من مكونات الأغلبية نثمن هذا المشروع الذي تقدمت به الحكومة للاعتبارات التالية:

- لأنه يتعلق بمؤسسة لها ارتباط وثيق بقطاع اقتصادي له أهمية إستراتيجية بالنسبة لبلادنا وهو القطاع الفلاحي، وذلك من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ومن جوانب الأمن الغذائي؛

الفكرية على الصعيد الدولي، والتزاما بالمعاهدات التي صادقت عليها بلادنا وتطبيقا للاتفاقيات الثنائية المبرمة في هذا الشأن.

فقد عرف مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في السنين الأخيرة تطورات هامة وسريعة على المستويين الدولي والوطني، مما تطلب معه سد الفراغ القانوني، من خلال التعجيل بمراجعة وتحسين القانون المتعلق بحماية الملكية الأدبية والفنية بالمملكة بشكل يستجيب وطنيا لتطلعات المبدعين والمهنيين ومختلف الفاعلين، ودوليا عبر مطابقتها وملاءمتها لمقتضيات الاتفاقيات الدولية، وليواكب التطور الذي ما فتئ يعرفه هذا المجال عالميا بفعل التقدم الحاصل في المجال التكنولوجي.

وهو ما جسده هذا المشروع حيث تضمن مقتضيات هامة جديدة تهم أساسا حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية، وحماية الاستغلال الرقمي للمصنفات السمعية والبصرية، وحق التتبع الذي يعني بالحقوق المادية للفنانين التشكيليين الناتجة عن إعادة بيع مصنفاتهم الأصلية.

كما تهم هذه المقتضيات حقوق الاستنساخ التصويري الذي يعنى بمؤلفي المصنفات المطبوعة، وإدراج تعاريف انسجاما مع المقتضيات الجديدة.

إننا بفريق الأصالة والمعاصرة واذ نشيد بمضماني هذا المشروع صونا وحماية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، فإننا نصوت بالإيجاب عليه في انتظار أن يكتمل البناء القانوني الذي يحمي المؤلف ويحمي حقوقه.

(2) مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار المناقشة والتصويت على "مشروع قانون رقم 80.21 المتعلق بإحداث السجل الوطني الفلاحي" بعدما أحيل كما صادق عليه مجلس النواب، وقد سبق أن أكدنا في الفريق بأهمية هذا المشروع قانون خاصة وأنه يأتي في سياق تنفيذ سياسات تحديث القطاع الفلاحي ("المخطط الأخضر"، "الجيل الأخضر") وعصرنته، وضبط آليات تنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بقطاعات الفلاحة والصناعات الغذائية.

حيث أن هذا المشروع وهو يهدف إلى استكمال تنزيل مخطط هيكلية القطاع الفلاحي بغية توفير خدمات أحسن للمستغل الفلاحي والاستغلاليات الفلاحية، فإنه يركز على إحداث هذا السجل من أجل معالجة المعطيات المتعلقة بالاستغلاليات الفلاحية، وذلك عبر تقييد المعطيات المتعلقة بالاستغلاليات وتجميعها وحفظها وتحسينها وتغييرها عند الاقتضاء، فضلا عن الإحصاء العام للفلاحة الذي سيوفر قاعدة بيانات تمكن من التوفر على لائحة بأسماء الفلاحين وضيعاتهم، مع

والمدرسين؛

- تطوير الشراكات داخل وخارج المغرب من خلال إبرام اتفاقيات؛

- إمكانية وضع أو المشاركة في برامج تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي؛

- تمكينه من إحداث وحدات البحث؛

- تمكينه من إنشاء شركات تابعة له؛

- تسويق نتائج أبحاثه؛

- تنظيم التظاهرات؛

3. إضافة مهام جديدة توسع مجالات تدخله لتشمل مهام منها:

- مراقبة الأبحاث والدراسات والأشغال المنجزة لفائدة الدولة لتشمل تلك المنجزة لفائدة الهيئات الخاصة؛

- المساهمة مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في التكوين والتأطير واستقبال الطلبة والمدرسين.

4. ملاءمة التشريع الوطني مع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية:

بالإضافة إلى ما تمت الإشارة إليه من مصطلحات وعبارات تم تغييرها، وهي في الحقيقة تحقق غاية الملاءمة اللغوية للقانون مع لغة المعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب، فقد أصبح المعهد الوطني للبحث الزراعي، في مشروع القانون الموجود قيد الدراسة، مختصا بـ إيواء وتدبير المجموعات الوطنية للموارد الوراثية النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة للأغذية والزراعة، حيث أن من جملة ما صادقت عليه المملكة المغربية في العلاقة بمجال مشروع القانون المشار إليه أعلاه نجد "اتفاقية التنوع البيولوجي" وذلك في 21 غشت 1995.

إن فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين بعد قراءة متأنية لمشروع القانون رقم 81.21، يعتبره مشروعا متوازنا، ومشروعا يتجاوز مع الحاجة الملحة إلى الموافقة عليه، ومع الاعتبارات الموجبة له قصد تميم وتغيير القانون المنظم للمعهد الوطني للبحث الزراعي، الذي كان في حاجة ماسة إلى ملاءمة مهامه واختصاصاته مع المتغيرات التي طرأت في مناهج الاشتغال ووسائله وفي محيطه الوطني والدولي.

ونعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن من مسؤوليتنا إغناء هذا المشروع والسعي إلى إخراجه في صيغة تراعي أجد المستجدات الملحة، وفي ذلك نقترح أن تضاف إلى مهام المعهد، دراسة أثر التغيرات المناخية وندرة الموارد الطبيعية ووجوب حمايتها واحترامها والحد من تدميرها؛ خاصة في ظل ما أصبحت تعيشه الكرة الأرضية عموما وبلادنا على وجه الخصوص من تغيرات يصعب تصورها بعيدة عن مجال البحث الزراعي؛ لكل هذه الاعتبارات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين نصوت بالإيجاب على هذا المشروع القانون الذي نعتبره إضافة نوعية للترسانة القانونية المغربية.

- كما أنه يتعلق بمؤسسة أدت دورا كبيرا في مجالات تطوير البحث العلمي، لاسيما في الجوانب المتعلقة بتطوير الإنتاج الفلاحي وتنمية اعتماده على أحدث الأبحاث والدراسات العلمية.

وإذ نثمن إدراج هذا المشروع ضمن المشاريع التي بادرت الحكومة للتعجيل بها خلال عامها الأول من ولايتها، فإننا نؤمن بحرص الحكومة على تحقيق أهداف متنوعة، منها:

- التجاوب مع توجهات وملاحظات المجلس الأعلى للحسابات، وهو ما كان على الحكومات السابقة أن تقوم به قبل هذا التاريخ، حيث وردت عدة ملاحظات بشأن وجوب تحيين هذه المادة في التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2014، من جملتها ما ورد تحت عنوان: "الحاجة إلى إعادة تأطير مهام المعهد"؛

- تحيين الإطار القانوني المنظم للمعهد، حيث يعود النص الأصلي المنظم للمعهد المذكور إلى سنة 1981، وهو التاريخ الذي أصبحنا بعيدين عنه بما يفوق الأربعين سنة، وهو أمر يوجب التدخل من جانب المشرع لتحيين مقتضياته وتغييرها وتتميمها لتتجاوب مع ظروف العصر ولمواكبة التطورات التي طرأت على الواقع الذي يشتغل فيه المعهد؛

- ملاءمة النصوص القانونية المحددة المهام المعهد مع المعاهدات التي صادق عليها المغرب ومن بينها "اتفاقية التنوع البيولوجي" التي تمت المصادقة عليها في 21 غشت 1995؛

- تأطير مجال اشتغال المعهد وحدوده وعلاقاته بمؤسسات أخرى شرعت حديثا في الاشتغال في محيطه، مثل المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية ومن قراءة دقيقة في مضامين مشروع القانون المذكور نلاحظ في فريق الأصالة والمعاصرة أنه يستهدف:

1. التجويد اللغوي للنص، بإضافة وتوظيف مفاهيم ومفردات محينة حديثة في قاموس تدبير المجال الزراعي، من قبيل:

- "التنمية المستدامة للفلاحة..."

- "تثمين المنتوجات..."

- "التكوين والتأطير"؛

- استعمال عبارة "المواكبة" عوض "إرشاد"؛

- توظيف مفردات وصيغ عامة تستهدف تعميم بعض مجالات تدخله، حيث عوض عبارة "جميع مؤسسات التعميم الفلاحي وجميع الفلاحين" جاء المشروع بعبارة "الفاعلين".

2. إضافة نصوص جديدة تستهدف تمكين المعهد من وسائل عمل جديدة ومتقدمة أصبحت معتمدة على الصعيد الدولي، ومنها:

- وضع أسس اعتماد الشراكة والتعاون والانفتاح على المؤسسات، حيث نص المشروع على المساهمة مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي العمومي والخاص في مجالات التكوين والتأطير واستقبال الطلبة

III- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:**1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00****المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:**

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

تكتسي حقوق المؤلف والحقوق المجاورة أهمية بالغة باتت تزايد باضطراد على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

كما أضحى مفهوم حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، يعرف تحولا، حيث أصبحت حماية الملكية الفكرية بصفة عامة في صلب الاستراتيجيات الاقتصادية والتنموية.

من هذا المنطلق، يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين لمناقشة "مشروع القانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

السيد الرئيس،

اننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن مشروع القانون هذا جاء استجابة لتطلعات المبدعين والمهنيين ومختلف الفاعلين في هذا الميدان، من أجل تدارك النقائص التي كرسها الممارسة، وسد الفراغ الحاصل بفعل ما أحدثته ثورة تكنولوجيا المعلومات والانتشار الواسع لاستغلال المصنفات العلمية على مستوى الأنترنت.

ولمواكبة ما يعرفه هذا المجال على الصعيد الدولي من تطور، والوفاء بالالتزامات الدولية لبلادنا في هذا الإطار.

كما نعتبر مصادقتنا عليه اليوم، مصادقة على الانخراط الحكومي الواضح في المجال الاجتماعي، وتفضيل الاستثمار المريح على الدعم، حيث نثمن هدف مشروع القانون إدراج أحكام خاصة بالاستغلال الرقمي للمصنفات الموسيقية والمصنفات السمعية البصرية والمصنفات البصرية، وملاءمة القانون مع الاتفاقيات الدولية وخاصة مع معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقى البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، وليضيف مقتضيات جديدة تهم حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية، وإضافة مقتضيات جديدة تهم "حق التتبع" الذي يتعلق بالحقوق الملكية للفنانين التشكيليين الناتجة عن إعادة بيع مصنفاتهم الأصلية.

كما جاء هذا المشروع بتعاريف جديدة تهم "حق التتبع" و"فنون الرسم والتشكيك" و"خدمة تقاسم المحتوى عبر الأنترنت" و"المصنف البصري على شبكة الأنترنت"، انسجاما مع المقتضيات البديلة.

لكل ما سبق، فإننا نصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم

25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

2) مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني للفلاحي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد أعطت بلادنا أهمية قصوى للسياسات العمومية في القطاع الفلاحي ووزن بارز للاستثمارات المنجزة في إطار الاستراتيجيات الفلاحية خصوصا "مخطط المغرب الأخضر 2008-2020"، و"الجيل الأخضر 2020-2030"، مما يستلزم وضع مekanزمات جديدة لضبط وتسيير تنفيذ هذه السياسات وتتبعها، كما لا يخفى أهمية القطاع الفلاحي داخل الاقتصاد الوطني ودوره المحوري في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعالم القروي، وانطلاقا من روح الرسالة الملكية السامية الموجهة للمؤتمرين بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء المنعقد يوم 20 أكتوبر 2010 والتي تنص على ضرورة القيام بالإحصاء العام للفلاحة، بادرت الحكومة بإحداث "السجل الوطني الفلاحي" اهتماما منها بتثمين العنصر البشري باعتباره المحور الرئيسي لتطوير القطاع الفلاحي في إطار الاستراتيجية الفلاحية "الجيل الأخضر 2030-2020" والرفع من مقوماته.

ومن المعلوم أن أكثر من 50 دولة عبر العالم تتوفر على سجل فلاحى من أجل تنظيم وعصرنة هذا القطاع ومواكبته، ولذلك حققت تطورا ملحوظا في هذا القطاع.

لذلك، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، واعتبارا لكل ما يبق انخرط بشكل فعال وإيجابي بخصوص "مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي" الذي من شأنه أن يشكل آلية فعالة لتوفير المعطيات المتعلقة بالاستغلال الفلاحية وتتبع وقيادة السياسات الفلاحية وتحسين أهدافها.

ومن أهم ما تضمن مشروع القانون تكوين قاعدة معطيات موثوقة وكاملة حول الاستغلال الفلاحية يتم تحيينها باستمرار والتعريف بالاستغلال الفلاحية والمستغل الفلاحي، وتحديد شروط وكيفيات التغيير في السجل الفلاحي وتحديد شروط استعمال المعطيات الواردة في السجل الوطني الفلاحي، إضافة لتشجيع استعمال التكنولوجيا الحديثة لجمع المعلومات وتخزينها وتحيينها واستعمالها ورقمتها.

وسيتيح هذا السجل توطيد علاقة القرب مع الفلاح، منح الشواهد، تسهيل الولوج إلى المساعدات المالية للدولة ومختلف الخدمات العمومية الفلاحية، ناهيك عن الولوج للتغطية الصحية والحماية الاجتماعية المخصصة للفلاحين.

ولذلك، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بنعم على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

IV- الفريق الحركي:

(1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد والوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أ تدخل باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة "مشروع القانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

في البداية ننوه بالنقاش الإيجابي والهادي الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة دراسة هذا المشروع، والشكر موصول إلى السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل على التفضل بتقديم هذا المشروع الهام أمام البرلمان، والذي جاء بأهم المرجعيات المنصوص عليها في الفصل الخامس من الدستور، كما جاء استجابة لانتظارات شريحة عريضة من المجتمع لها تأثير في الساحة الثقافية من مبدعين ومهنيين ومثقفين وفنانين وإعلاميين، وعلى تفاعله مع ملاحظات واستفسارات وتعديلات السيدات والسادة المستشارين الذي انصبت جميعها على تجويد هذا النص التشريعي.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نسجل أهمية هذا المشروع وعلى الدور الذي يلعبه الإبداع الثقافي والفني ببلادنا والذي يتطلب حمايته وتوسيع هامش الحريات من الإنتاج الفكري والأدبي والفني، كما يتضمن مجموعة من المقترحات والمكتسبات المهمة التي ستساهم في جعل هذه الشريحة تحظى بحقوقها من خلال مسألة التتبع، وكذا الملاءمة مع التطورات الهامة التي عرفها هذا المجال على المستوى التكنولوجي الذي ترتب عنه انتشار واسع لاستغلال المصنفات المحمية عبر شبكة الأنترنت، والاستفادة من عائدات بعد الخدمات التي تبث عبر الأنترنت، كما يحظى المشروع بأهمية كبيرة من خلال تمكين جميع المبدعين من الاستفادة من إيرادات منتظمة تضمن الحد الأدنى من الاستقلال المادي للمبدعين من أجل دعم الحركة الإبداعية ببلادنا، وضمان استمراريتها وإغناء وإثراء الساحة الوطنية الفنية والأدبية.

السيد الرئيس،

ونحن نقاش هذا المشروع الهام نسجل بعض الملاحظات:

لذلك، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت بنعم على هذا المشروع.

(3) مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بخصوص مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي.

استكمالاً لاستراتيجية "المغرب الأخضر 2020-2030" جاءت استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" ببرنامج مستقبلي 2024-2021 بأهداف واضحة أبرزها الزيادة في الإنتاجية، تطوير أصناف جديدة، تميم الإنتاج الفلاحي، تطوير الزراعة البيولوجية، نشر الابتكار، النهوض بالزراعة في المناطق الهشة، تطوير الزراعة الرقمية، تحسين كفاءة استعمال المياه والحفاظ على التربة.

ويكتسي مشروع هذا القانون أهمية قصوى ستساهم في دعم وتعزيز مكانة المعهد الوطني للبحث الزراعي لمواكبة التطورات الهامة المتجلية في توجهات وأهداف "الجيل الأخضر 2020-2030" وتنفيذها من خلال برامج ومخططات جهوية، استراتيجية البحث العلمي الزراعي والتنمية الفلاحية، النظام الوطني للتكوين والبحث الزراعي (SNFRA) وتطوير أنشطة بحثية وتسويقية جديدة، وأساساً القيام ببيع نتائج أبحاثه والدراسات والأشغال التي يقوم بها إضافة لتطوير القدرات التقنية والبشرية للمعهد.

وإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية إذ ينخرط بشكل إيجابي وملتزم في دعم توجه وروح هذا التعديل، فهو مقتنع تمام الاقتناع بأن هذا التعديل أن يتيح إنتاج معرفة ملائمة لاحتياجات القطاع ونقل المعرفة للمهنيين، إنتاج تقنيات ملائمة بشكل أفضل لاحتياجات الجهات، تقوية وتعزيز مكانة المعهد كفاعل يساهم بفاعلية في الجهود الوطني في التكوين، وسيتيح هذا المشروع مراجعة مهام المعهد قصد تعزيز مكانته ودوره في منظومة البحث العلمي، إجراء الأبحاث العلمية والتقنية والاقتصادية الرامية إلى التنمية المستدامة للفلاحة، مباشرة الدراسات الاستطلاعية، وإجراء تجارب في شأن المزروعات الجديدة أو التي من شأنها تحسين الإنتاج النباتي والحيواني.

ويمر كل ذلك من خلال المساهمة مع الجامعات والمعاهد العمومية والخاصة في الجهود الوطني في التكوين، مراقبة الأبحاث والدراسات والأشغال المنجزة لحساب الدولة أو الهيئات العمومية والخاصة، إلى غير ذلك، مع إمكانية إحداث المعهد لشركات تابعة له أو أن يساهم في شركات أخرى، ويطور شركات في المغرب وخارجه.

الفلاحي وعصبرته، مع تأكيدنا الدائم على ضرورة حرص الوزارة وكل المتدخلين من غرف وجامعة الغرف الفلاحية وغيرها على مواكبة وتتبع هذا الورش الهام والسهر على إنجاحه.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي ننوه بأهمية هذه الخطوة التشريعية المتميزة رغم تأخرها فهي ستساهم في عملية ضبط وإحصاء الاستغلاليات الفلاحية حسب الوضعية القانونية لكل نظام عقاري، كما ستشكل منطلقا قويا لوضع آليات جديدة كفيلة بتنزيل السياسات العمومية المندرجة ضمن محاور الإستراتيجية الوطنية المرتبطة بمخطط "الجيل الأخضر 2020-2030"، وبالتالي فإن الغرض من كل هذه الأهداف هو النهوض بالقطاع الفلاحي وعصبرته، مع تأكيدنا الدائم على ضرورة حرص الوزارة وكل المتدخلين من غرف وجامعة الغرف الفلاحية وغيرها على مواكبة وتتبع هذا الورش الهام والسهر على إنجاحه، وكذلك الانتباه إلى إشكالية ازدواجية وتقاطع الاستهداف الاجتماعي للسجل الفلاحي مع آليات السجل الاجتماعي الموحد لفائدة مستغلي الضيعات الفلاحية.

السيد الرئيس،

في إطار التفاعل مع هذا المشروع القانون الهام، فإننا نثمن عاليا الجهود المبذولة من أجل تجويده، وبالتالي فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

3) مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة "مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي".

وفي البداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير حول عرضه القيم خلال مناقشتنا لمضامين هذا المشروع، وبهذه المناسبة، لا يسعنا في الفريق الحركي إلا أن نثمن هذا المشروع الذي يركز أساسا على دعم وتعزيز مكانة المعهد الوطني للبحث الزراعي لمواكبة التطورات الهامة التي ميزت محيطه الخارجي عبر توجهات وأهداف الإستراتيجيات الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030" وتنفيذها من خلال مشاريع ومخططات فلاحية جهوية، وبرامج تنمية سلاسل الإنتاج، وأيضا من خلال استراتيجيات البحث العلمي الزراعي والتنمية الفلاحية وإدماج مهن جديدة حول البحث الزراعي.

- نسجل غياب مجموعة من القطاعات ذات الصلة بهذا الموضوع في إعداد وصياغة هذا المشروع، على سبيل المثال وزارة التضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، فيما يخص مراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة؛

- عدم إشراك الفاعلين والمهنيين المعنيين بالأمر خاصة النقابة الوطنية للصحافة؛

- عدم الإشارة في النص إلى بعض الفئات الاجتماعية "الحكواتيين" من خلال توسيع الدعم لباقي الفئات والزامية تطبيق التغطية الصحية الإجبارية.

السيد الرئيس،

انطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه النبيلة، فإننا في الفريق الحركي سنصوت عليهما بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة "مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي"، والذي يدخل في صلب أربع توجهات لقيادة الإستراتيجية الفلاحية، حيث تركز أساسا على منطوق الإحصائيات واستهداف المساعدات ودعم الدولة والانعكاسات ثم مواكبة الفلاحين وتديرو وتحليل منجزات القطاع الفلاحي.

كما يأتي أيضا إحداث هذا السجل الوطني الفلاحي في سياقه العام على المستويين الوطني والدولي بناء على الرسالة الملكية السامية الموجهة للمؤتمرين بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء المنعقد يوم 20 أكتوبر 2010، والتي تنص على ضرورة القيام بالإحصاء العام للفلاحة، وانطلاقا أيضا من الاهتمام الدولي المتزايد بالموضوع، حيث أن أزيد من 50 دولة تتوفر على سجل فلاحى يهدف تنظيم وعصبة القطاع الفلاحي ومواكبته.

كما يأتي أيضا هذا المشروع القانون في سياق دولي يعرف اهتماما متزايدا للدول بإحداث سجل فلاحى يهدف إلى تنظيم وعصبة القطاع الفلاحي وتتبعه، بالإضافة إلى وضع قاعدة معطيات خاصة بالاستغلاليات الفلاحية والإسهام في إعداد الإستراتيجيات والبرامج العمومية في القطاع الفلاحي، وأيضا تيسير الولوج إلى برامج التنمية الفلاحية، وترميز المنتوجات والسلامة الصحية وتنمية سلاسل الإنتاج وغيرها، وبالتالي فإن كل هذه الأهداف الغرض منها النهوض بالقطاع

حد لمختلف الاختلالات المتراكمة ذات الصلة بالقطاع، مما يتطلب معه بذل مجهودات كبيرة من الوزارة لتزليل حقيقي لمضامين هذا القانون. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة "مشروع قانون رقم 80.21 المتعلق بإحداث السجل الفلاحي"، الذي يعتبر آلية قانونية لمواصلة تنزيل أهداف "مخطط المغرب الأخضر" والاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030"، باعتباره سيوفر قاعدة بيانات وإحصائيات ومعطيات دقيقة، موسعة ومفصلة عن الاستغلاليات الفلاحية ومستغلي الضيعات، لضمان الاستغلال الأمثل والأنجع للأراضي الفلاحية، وتعزيز الاستفادة من البرامج المتعلقة بالدعم والمساعدات من برنامج الحماية الاجتماعية، وتدابير الأزمات في حالات الجفاف والفيضانات ورصد الحالة الصحية للقطاع الوطني والتنظيم المهني وترميز المنتوجات الفلاحية وتعزيز السلامة الصحية، كل هذا في إطار الاهتمام بالفلاح المغربي وتحديث القطاع الفلاحي وتعزيز دوره الاجتماعي في الحفاظ على الاستقرار بالعالم القروي وتشجيع الأجيال الصاعدة على الاستثمار في المجال الفلاحي وتسهيل ولوجهم لبرامج التأطير والمواكبة والتمويل من طرف البنوك المختصة، في إطار إصلاح وعصرنة القطاع الفلاحي ببلادنا، بما يسمح بتنزيل "استراتيجية الجيل الأخضر" كما أرادها صاحب الجلالة للرفي بالعالم القروي والحد من التفاوتات المجالية والاهتمام بالعنصر البشري القروي. السيد الرئيس،

وفي هذا الإطار نتساءل عن سبب تأخر تقديم هذا المشروع بالنظر لأهميته، خاصة وأن صاحب الجلالة قد أشار إلى الإحصاء الفلاحي في اليوم العالمي للإحصاء سنة 2010 من خلال الرسالة الموجهة للمؤتمر، كما كان من المفروض أن يتم تنزيله بالموازاة مع تنزيل "مخطط المغرب الأخضر" سنة 2008، حيث أن السجل الفلاحي كان سيشكل أرضية صلبة لتفعيل المخططات الإستراتيجية في المجال الفلاحي، وجعل ممارسة النشاط الفلاحي فعلا مساهما في التنمية الشاملة ومجالا مغريا للاستثمار، كما كان يمكن من التغلب على الكثير من الإكراهات التي واجهت المخطط الأخضر، خاصة على مستوى عملية تتبع مسار المنتوجات الفلاحية وإخضاعها لمقومات الجودة والمعايير المعتمدة، وثمانين المنتج الفلاحي، وتسهيل ولوجه للأسواق، وتشجيع الاستثمار الفلاحي، وتدابير المخاطر التي يعاني منها الفلاح، من خلال اعتماد الاستشارة الفلاحية لتأطير ومواكبة جيدة للفلاحة والفلاح المغربي، للوصول إلى مرامي "مخطط الجيل الأخضر" وتحقيق التنمية الفلاحية

السيد الرئيس،

نحن في الفريق الحركي لا يسعنا إلا أن نشيد بحجم المستجدات التشريعية الواردة بالمشروع والهادفة أساسا إلى مراجعة مهام المعهد وتعزيز مكانته داخل منظومة البحث العلمي، مع تأكيدنا على ضرورة تأسيس عملية التنسيق في علاقة المعهد بباقي الجهات المعنية بالتكوين والإرشاد والاستشارة كي يتسنى عملية تسويق الأبحاث، عن طريق عقد شراكات مع مؤسسات خاصة.

السيد الرئيس،

إننا نتطلع في الفريق الحركي إلى تقوية دور المختبرات وتأهيلها وإشراكها بغية إيجاد بدائل للزراعات الحالية بأصناف جديدة، مع ضرورة عقد شراكة بين المعهد والقطاع الخاص لبلورة تصور فعال للنهوض بورش البحث العلمي.

السيد الرئيس،

انطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه النبيلة، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

V- الفريق الاشتراكي:

(1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00

المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة "مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

ويهدف هذا المشروع إلى إضافة مقتضيات جديدة تهم حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في العالم الرقمي، وإدراج أحكام خاصة بالاستغلال الرقي للمصنفات الموسيقية والمصنفات السمعية البصرية، وأيضا استجابة لتطلعات المبدعين والمهنيين ومختلف الفاعلين في هذا الحقل للنهوض بالإبداع وحماية إنتاجاتهم الفكرية والفنية، ولمواكبة التطورات التي يعرفها هذا المجال على الصعيد العالمي، لذا كان ضروريا أيضا ملاءمة هذا القانون مع الاتفاقيات الدولية، خصوصا تلك المتعلقة بتسهيل الولوج إلى المصنفات المنشورة لقائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

وكفريق نثمن ما جاء به هذا المشروع، كخطوة ضرورية لحماية الإبداع المغربي، والعمل على استدراك التأخير الكبير الذي عرفه هذا المجال لسنوات، بسبب الفراغ القانوني الذي كانت تضيق معه الحقوق المالية للمؤلفين والمبدعين وذوي الحقوق المجاورة والدولة معا، ولوضع

منها على سبيل المثال لا الحصر: إجراء الأبحاث العلمية والتقنية والاقتصادية الرامية لخلق التنمية المستدامة للفلاحة وتربية المواشي، مباشرة الدراسات المتعلقة بتحسين الإنتاج النباتي أو الحيواني، ومباشرة جميع التجارب ذات الطابع الفلاحي... وهي مهام من شأنها أن تساهم في الرفع من قيمة المنتج الفلاحي ومن تطوير سلاسل الإنتاج، نظرا للاتباط الوثيق للمعهد بالقطاع الفلاحي الذي يكتسي أهمية اقتصادية واجتماعية لبلادنا، بالإضافة إلى أهميته فيما يخص تحقيق الأمن الغذائي ومساهمته في تطوير مناخ الأعمال الفلاحي من خلال الإحاطة بحاجيات المستثمرين.

السيد الرئيس،

غير أنه لا يمكن للبحث العلمي أن يعطي النتائج المتوخاة منه دون توفير الشروط الضرورية والملائمة لإنجاحه وخلق بيئة مواتية لاحتضان الباحثين في مختلف التخصصات ودعمهم وتشجيعهم للحيلولة دون هجرتهم نحو الخارج من جهة، ولحثهم على الإبداع والابتكار من أجل إيجاد الحلول الناجعة للمشاكل التي أصبحت تهدد صحة وسلامة الفلاحة الوطنية، والتي لا يمكن مواجهتها بوضع تشريعات دون إيلاء العناية اللازمة والاهتمام بالبحث والباحثين وتوفير الاعتمادات والإمكانات الكافية للبحث العلمي الموجه للبحث الزراعي ببلادنا، ووضع مؤسسات البحث العلمي في المجال الفلاحي في صلب السياسات العمومية، وإصلاح منظومة البحث للرفع من فاعليتها ونجاعتها وضمان حكامتها لتجاوز الإشكاليات التي تطرحها كثرة المتدخلين، وتعزيز الكفاءات البشرية إذا ما أردنا الارتقاء بالقطاع الفلاحي والتنمية القروية وإدماج الساكنة في البرامج التنموية وتحقيق أهداف الإستراتيجية الفلاحية الجديدة، نظرا للرهانات الكبيرة للقطاع ببلادنا.

VI- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

(1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

مداخلة المستشار السيدة هناء بن خير باسم الفريق:

السيد الرئيس،

لا يمكننا إلا التنويه بإعداد الحكومة لهذا المشروع والذي يروم تحديث المنظومة القانونية الرامية إلى حماية حقوق المؤلفين والمبدعين وذلك في إطار الانفتاح على المرجعية المعيارية الدولية واستيعاب أفضل المعايير التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

لقد فرضت التطورات التكنولوجية تحديات جديدة على التشريعات الوطنية ذات الصلة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وهو الأمر الذي فرض على العديد من الدول إدخال تحيينات دائمة على تلك التشريعات بغية جعلها قادرة على تأطير كل الظواهر والمستجدات.

المنشودة وتحقيق العدالة المجالية.

لهذا، ونظرا لتأخر إخراج المشروع المتعلق بإحداث "السجل الوطني الفلاحي" إلى حيز الوجود رغم قيمته في تقديم حلول لمواجهة الإشكاليات التي تعيق التنمية الفلاحية، لا بد من التعجيل بإخراج النصوص التنظيمية والمراسيم التطبيقية في أقرب الآجال، بغية توفير الآليات والإمكانات التي تيسر التنزيل السليم لمقتضيات هذا القانون ونجاحه وضمان انخراط كل المعنيين بهذا الورش الوطني الهام وفق ما يتماشى مع "مخطط الجيل الأخضر 2020-2030"، على اعتبار أن أحكام هذا القانون لن تعرف طريقها إلى التطبيق إلا بصدور النصوص المذكورة، مع ضرورة مواكبته بحملة إعلامية وتواصلية لإشراك جميع الفلاحين، خاصة الصغار، لتدشين مرحلة جديدة في السياسة الفلاحية ببلادنا والتنمية القروية في إطار تكامل والتقائية السياسات الحكومية، على أساس مبادئ الحكامة الجيدة وإشراك جميع المتدخلين والفاعلين في القطاع الفلاحي بما يضمن تفعيل "السجل الوطني الفلاحي" على أرض الواقع، جهويا وإقليميا ومحليا، وتحسين شروط التنمية الفلاحية وتحقيق حكامتها جيدة للقطاع.

والسلام عليكم.

(3) مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة "مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي" من أجل تحيين الإطار القانوني المنظم للمعهد، والذي سيعمل على نسخ وتعويض أحكام الفصل الثاني من القانون رقم 40.80، بهدف إعادة صياغة مهام المعهد الوطني للبحث الزراعي من أجل التجاوب مع ظروف العصر ومواكبة التطورات التي طرأت على الواقع الذي يشتغل فيه المعهد وملاءمة النصوص القانونية المنظمة لمهام المعهد مع المعاهدات الدولية التي صادق المغرب عليها، كاتفاقية التنوع البيولوجي، وتعزيز مساهمته في مجال التكوين الفلاحي والبحث العلمي اللذين يعتبران ركيزتين أساسيتين في تنمية القطاع الفلاحي في ظل اعتماد المغرب للاستراتيجية الفلاحية "الجيل الأخضر"، مما يشكل خطوة مهمة في إصلاح منظومة البحث العلمي التطبيقي في المجال الفلاحي، بما يحقق عصريته الفلاحة على اعتبار أنه لا يمكن تحقيق التقدم في أي مجال دون البحث العلمي، خاصة في القطاع الفلاحي.

كما أن المشروع عزز مهام المعهد باختصاصات أكثر فاعلية،

جعله رافعه للتنمية والرخاء والازدهار المشاع على الجميع، ويتضح ذلك بجلاء من خلال السياسة المتبعة بشأن المتاحف والمسارح والمهرجانات... وهذه كلها مبادرات ناشد كل واحد منا إلى الانخراط في هذه الدينامية الثقافية من أجل تسخيرها كقوة دافعة نحو جلب مزيد من الرقي والتنمية لبلادنا.

السيد الوزير،

إننا وإذ ثمن المضامين الإيجابية لمشروع هذا القانون، سيما تلك المتعلقة بـ:

- ملاءمة القانون مع الاتفاقيات الدولية وخاصة مع معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاني البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات؛

- إضافة مقتضيات جديدة تهم "حق التتبع" الذي يتعلق بالحقوق المادية للفنانين التشكيليين الناتجة عن إعادة بيع مصنفاتهم الأصلية (اللوحات التشكيلية، المنحوتات...);

- إضافة مقتضيات جديدة تهم حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية (مطبوعات، موسيقى، منشورات صحفية)؛

- إدراج أحكام خاصة بالاستغلال الرقمي للمصنفات الموسيقية والمصنفات السمعية البصرية والمصنفات البصرية.

وهي كلها مقتضيات لطالما طالبنا بها في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، سواء بالدعوة إلى احترام حقوق التأليف والملكية الفكرية، ومكافحة عمليات القرصنة وكل أشكال الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، وتأمينها في مهن الفن والثقافة، وذلك بواسطة تعزيز التشريعات التي تصون حقوق العاملين في هذه المهن، وإعادة النظر في مهام المكتب الوطني لحقوق المؤلفين وتقوية أدواره، والذي يوجد قيد الدراسة داخل مجلس النواب، وأيضا إلى تفعيل وتنزيل النصوص القانونية المتعلقة بحقوق المؤلف، وتطوير القوانين الموجودة المتعلقة بالفنان، وبالعاملين في حقول الصناعات الثقافية والإبداعية، إنتاجا وتوزيعا وتسويقا وتواصلا.

السيد الوزير،

في إطار مناقشة الوضع الثقافي ببلادنا والاستراتيجيات الكفيلة بالنهوض بالقطاع وتطويره، وإذ نشيد بالدينامية التي تعيشها الوزارة منذ تعيينكم على رأسها، نود أن نتقدم ببعض المقترحات الرامية إلى تعزيز مكانة الثقافة في الحياة العامة وفي مختلف أماكن العيش، وحماية حقوق المؤلفين والفنانين والنهوض بأوضاعهم الاجتماعية وكذا تشجيع الصناعة الثقافية، والتي نقدمها وفق الآتي:

- التأسيس لاستراتيجية وطنية حول الثقافة والإبداع لجعلها في قلب المشروع المجتمعي والتنموي المغربي، وإدماجها في كل السياسات العمومية، تنخرط فيه كل المؤسسات والهيئات الحكومية والجمعية

غير أن هذا المشروع وعلى الرغم من أهمية المواد الذي تضمنها، إلا أننا نعتبر أن حجم التحولات والتطورات في مجال حقوق المؤلف والحقوق المجاورة يفرض مراجعة شاملة للقانون 2.00، وليس فقط الاقتصار على التعديلات الجزئية على أهميتها.

السيد الرئيس،

إذا كانت بعض مواد هذا المشروع ذات طبيعة تقنية، إلا أن موضوعه أليس كذلك، فهو يتعلق بالإبداع الفني والثقافي، الذي يرتبط بدوره بالجوانب الحضارية لدى الشعوب، ذلك أنه ليس خافيا ما للإبداع عموما من أدوار حاسمة في نهضة الأمم وفي تطورها.

إن أحد المداخل المهمة لمواجهة التسطيح والرداءة الذي أصبح يهدد مجتمعنا هو فسخ المجال للمبدعين والمثقفين والفنانين كي يساهموا في تأطير المجتمع وفي الذود عن الشخصية المغربية وفي التعبير الصادق والأمين عن مكونات الإنسية المغربية، ولأن الشيء بالشيء يذكر فإن هذا المجهود التشريعي المبذول من أجل الحماية القانونية للمبدعين والمثقفين والفنانين، يجب أن يتم بموازاة مع النهوض بالأوضاع الاجتماعية لهم وفي هذا الإطار لا يمكن إلا التنويه بتوجه الوزارة نحو إحداث مؤسسة للرعاية الاجتماعية للفنانين، والتي يمكن أن تلعب أدوار مهمة في المواكبة الاجتماعية لحاجيات الفنانين والصعوبات التي تواجههم سيما في سنوات عمرهم الأخيرة.

VII- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التي نخصصها لدراسة "مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

وهي مناسبة نتقدم فيها بالشكر إلى السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل على تقديمه لهذا المشروع الهام، الذي جاء لتدارك النقص التي كرسها الممارسات السابقة في المجالات التي لها علاقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، كالفنانين والمبدعين والإعلاميين، وكذا مواكبة التطور المتسارع في هذا المجال على الصعيد الدولي، مع ضمان تعزيز الهوية الثقافية المغربية.

وحرى بنا الإشادة في هذا الصدد، بما يوليه جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من اهتمام خاص بالقطاع الثقافي في سبيل

إلى اعتماد رمز تعريفي رقمي وحيد وثابت لكل الاستغلاليات الفلاحية، بهدف توفير قاعدة بيانات ومعطيات دقيقة عن الاستغلاليات الفلاحية ومُستغلي الضيعات الفلاحية بهدف الاستغلال الأمثل والأنجع للأراضي الفلاحية وتعزيز وتيسير الاستفادة الحكومية التي تُروم تحسين وضعية الفلاحة والنهوض بالقطاع الفلاحي.

ووفق هذا التوجه، فإن السجل الوطني الفلاحي يُعتبر ورش مُهم سيساهم في التنزيل الأمثل للسياسة العمومية في المجال الفلاحي، وذلك بالنظر للدور المهم الذي سيقوم به، باعتباره أداة حقيقية للتدبير وقيادة وتقييم السياسات العمومية، والتوقيع كُسرٍ لوثيرة تحديث الضيعات الصغرى والمتوسطة، فضلا عن توفير منظومة تضمن استهدافا أفضلًا للتدخلات التي سيتم القيام بها، خاصة فيما يتعلق بعمليات الاستشارة الفلاحية.

فضلا عن اعتباره مرجعا أساسيا لتتبع مسارات المنتوجات الفلاحية، وقاعدة لتيسير الولوج إلى التمويل والولوج إلى برامج التنمية الفلاحية وتشجيع الاستثمار الفلاحي وتنمية سلاسل الإنتاج والتنظيم المني وترميز المنتوجات الفلاحية وتعزيز السلامة الصحية.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب لطالما أكدنا على ضرورة عصرنة هيكل القطاع الفلاحي وتدبيره، بما في ذلك رقمنة المنظومة الفلاحية، وإعادة توجيه سياسة الدعم العمومية نحو الأولويات الجديدة للقطاع، بما يتماشى مع مسارات تطوره، سيما أن التطورات التي يشهدها القطاع الفلاحي تقتضي الاستثمار والتركيز على الرقمنة واستعمال التكنولوجيا الحديثة، وعلى العنصر البشري والاستشارة الفلاحية من أجل تحسين الكفاءة التقنية وإنتاجية الاستغلاليات الفلاحية.

لأجل ذلك، وانطلاقا من كل هذه الاعتبارات والأهداف المرجوة، والتي نتقاسمها ونسعى إلى بلوغها، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نُثمن المضمين الإيجابية لمشروع هذا القانون، ونُقدّر أن من شأنه تعزيز المنظومة القانونية المؤطرة للقطاع الفلاحي، وتوفير الأساس والمنطلق الداعم لتعزيز التنمية الفلاحية ببلادنا.

✓ مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي.

السيد الوزير،

فيما يخص مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي، الذي يأتي انسجاما مع باقي التوجهات والاستراتيجيات الأخرى الرامية إلى تدعيم مسار إصلاح منظومة البحث العلمي في المجال الفلاحي بما يحقق عصرنة القطاع الفلاحي، واعتماد سياسة جديدة للبحث العلمي التطبيقي في القطاع الفلاحي والتي ترتبط بعدة مجالات متخصصة على غرار:

والمدينة والثقافية والمهنية، والفاعلين المهنيين، وبلورة رؤية ثقافية التثاقية لتطوير موارد اقتصاديات الثقافة، وصيانة وتثمين الموروث الثقافي، وتشجيع الممارسات الثقافية والإبداعية العصرية؛

- سن قوانين محفزة على المبادرات المقاولاتية في حقول الثقافة والإبداع، والتعامل مع المقاولات الثقافية باعتبارها تقدم خدمة عمومية، ووضع نظام ضرائبي خصوصي تشجيعي، وخلق مناخ أعمال محفز على الاستثمار في هذا المجال؛

- خلق صيغ مبتكرة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في اتجاه توسيع أوجه التفاعل والتعاون بين القطاعين وتطويرهما، وذلك بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية من أجل الارتقاء بمهن الفن والثقافة؛

- ضبط العرض الثقافي بخلق آليات لتسهيل وتحفيز المقاولات الثقافية ومبادرات تنظيمات الفاعلين الثقافيين على الإنتاج، والتوزيع والتعريف بالمجالات الإبداعية والفنية، بما يخدم إشعاع المغرب وتقوية صورته وطنيا ودوليا.

وفي الأخير، أود أن أعبر لكم، السيد الوزير، عن تقديرنا للعمل الذي تقومون به في سبيل النهوض بقطاع الثقافة، وعن تثميننا للمضامين الإيجابية التي جاء بها مشروع هذا القانون.

والسلام عليكم ورحمة الله.

(2) مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي؛

(3) مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي؛

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التي نُخصصها لدراسة مشروع قانون رقم 80.21 يتعلق بإحداث السجل الوطني الفلاحي، ومشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي، وهي مُناسبة نتقدّم فيها بالشكر إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات على إخراج مشروع هذين القانونين الهامين. كما نَعزُّ بالروح الإيجابية التي طبعت أطوار دراستهما ومناقشتهما والتي ساهمت في إغنائهما وتجويدهما.

✓ مشروع قانون رقم 80.21 يتعلق بإحداث السجل الوطني الفلاحي؛

كما هو مُبين في المذكرة التقديمية، فإن مشروع هذا القانون يهدف

- استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030":

- استراتيجية البحث العلمي الزراعي والتنمية الفلاحية:

- النظام الوطني للتكوين والبحث الزراعي (SNFRA):

- تطوير وإدماج مهن جديدة حول البحث الزراعي.

ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب لطلما أكدنا على أهمية واستعجالية رقمئة القطاع الفلاحي وتعزيز البحث العملي الفلاحي باعتبارهما مداخل أساسية لتطوير القطاع.

كما أن التركيز على العنصر البشري والاستشارة الفلاحية من أجل تحسين الكفاءة التقنية وإنتاج الاستغلاليات الفلاحية، تُعد مداخل أساسية لتطوير البحث الزراعي. ولذلك فإننا نأمل بمواكبة المكتب الوطني للبحث الزراعي لهذا الورش من خلال:

- وضع استراتيجية تكوين زراعي من أجل قوة عاملة عالية الكفاءة، وهذا الإجراء سيساهم في تحسين التأهيل وإمكانات الاندماج الشباب؛

- تعزيز الجهود والاستثمارات في البحث والتطوير والابتكار؛

- نشر التقنيات المبتكرة للزراعة الدقيقة، خاصة عبر المنصات الرقمية؛

- دعم الفلاحين في الانتقال إلى الطاقات المتجددة (الطاقات المتجددة، الكتلة الحيوية ...) وتشجيع أنشطة جديدة خالقة لفرص الشغل في هذه القطاعات؛ نشر تقنيات الحفاظ على التربة (رسم الخرائط، التحليل، المشورة وتحسين الأسمدة ...).

ولأجل ذلك، ينبغي توفير الأسامي القانوني، وتعزيز الآليات القانونية واختصاصات المؤسسات الوصية. وهو جاء بهدف إليه مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي من خلال إعادة مراجعة مهام المعهد الوطني للبحث الزراعي قصد تعزيز مكانته ودوره في منظومة البحث العلمي، وذلك من خلال إعادة صياغة وتعيين المهام الحالية للمعهد وكذا إدراج مهام جديدة.

السيد الوزير،

أود في الختام أن أعبركم عن تقديرنا الكبير للعمل الذي تقومون به، وعن الاستعداد الكامل للاتحاد العام لمقاولات المغرب في الانخراط بكل جدية ومسؤولية في تنزيل هذا الورش الكبير، المتعلق بتنزيل السجل الوطني الفلاحي ودعم البحث العلمي الزراعي، وباقي المشاريع والبرامج التي من شأنها تعزيز وتقوية منظومتنا الفلاحية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

VIII- فريق الاتحاد المغربي للشغل:

(1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق

بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة في إطار هذه الجلسة التشريعية التي تخصص للدراسة والتصويت على "مشروع القانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

وفي البداية، أود أن أئوه بالأجواء الإيجابية التي سادت اجتماعي لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بتاريخ 20 و27 أبريل 2022، وكذا بالعرض الهام الذي تقدم به السيد الوزير وتفاعله مع مختلف المقترحات التي طرحها السيدات والسادة خلال الجلستين بخصوص مشروع القانون المذكور.

يأتي "مشروع القانون رقم 66.19 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة" لتكريس حماية الإبداع والتعبيرات الثقافية المنصوص عليها في الفصل 5 من الدستور، التي ما فتئ المبدعون والمهنيون في الساحة الثقافية والفنية والأدبية ومعهم عموم الرأي العام الوطني يطالبون بها لضمان إيرادات منتظمة من خلال إضافة مقتضيات جديدة تهم البيئة الرقمية ولصون حقوقهم كذلك، من خلال التنصيص على عقوبات تهم الاستغلال الرقبي للمصنفات الموسيقية والسمعية البصرية.

ونؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل أن من شأن هذه المقتضيات ستساهم دون شك في الاستقلالية المادية لهؤلاء المبدعين، وبما يسمح وبالتالي دعم الحركة الإبداعية ببلادنا.

كما جاء مشروع القانون المذكور بهدف تحيينه بالتعاريف والمفاهيم الجديدة وملاءمة مضامينه مع الاتفاقات الدولية.

وحرصا منه على تجويد هذا النص التشريعي الهام وتحقيقا لفعاليتته والتخفيف من العراقيل والصعوبات التي قد تطرأ خلال الممارسة العملية، تقدم فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجموعة من التعديلات التقنية على مشروع القانون المذكور بلغ عددها 12 تعديلا، غير أن عدم تفاعل الحكومة بالإيجاب مع هذه التعديلات واستحضار فريقنا لانتظارات المبدعين من هذا المشروع التعديلي الذي يعتبر خطوة أولى في اتجاه عصرنة وإعداد منظومة تشريعية متكاملة خاصة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وبما يشجع على الحركة الإبداعية ببلادنا، ارتأينا سحب هذه التعديلات واستنادا لما سبق، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل قررنا التصويت لصالح "مشروع القانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة" كما وافقت عليه لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

ولا يفوتني أن أנוه بالأجواء الإيجابية وروح الإجماع التي طبعت أشغال هذه اللجنة وكذا تفاعل السيد الوزير مع مختلف تساؤلات السيدات والسادة المستشارين.

وبخصوص مشروع القانون المذكور الذي سيتم بموجبه نسخ وتعويض أحكام الفصل الثاني من القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي، فقد هدف بالخصوص لتقوية دوره ومكانته داخل منظومة البحث العلمي ببلادنا وخاصة فيما يتعلق بالمجال الزراعي، من خلال الإشراف على أطروحات طلبة الدكتوراه والماستروغيرها، وتنشيط ندوات وإعطاء دروس في الجامعات والمعاهد والمدارس.

كما تهدف هذه التعديلات إلى وضع نظام هيكلي محفز لمستخدمي المعهد أكثر تلاؤما مع خصوصيات هذه المؤسسة الوطنية، وضمان التنسيق والالتقائية مع باقي المؤسسات والهيئات الأخرى التابعة للوزارة الوصية على المعهد.. الخ.

وفي هذا الإطار، ركزت التعديلات بالخصوص على إعادة صياغة وتحسين مهامه ك:

- إجراء الأبحاث التقنية والعلمية والاقتصادية الهادفة إلى التنمية المستدامة للفلاحة وتربية المواشي؛

- إجراء التجارب حول المزروعات الجديدة أو الرامية إلى تحسين الإنتاج؛

- مباشرة الدراسات الاستطلاعية وخاصة تلك المتعلقة بالوسط الطبيعي أو التي لها علاقة بتطوير الإنتاج النباتي أو حيواني.

وعليه، وبعد تدارس مختلف مضامين هذا المشروع والاستماع لأجوبة السيد الوزير على تساؤلات فريقنا بهذا الخصوص، وحفظا لروح الإجماع التي ميزت أشغال اللجنة خلال مناقشته، قررنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل التصويت بنعم على "مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتنظيم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي"، على أنظارنا اليوم بالجلسة العامة.

IX- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

(1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتنظيم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أمام مجلسنا الموقر لمناقشة "مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير

(2) مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بخصوص مناقشة "مشروع قانون رقم 80.21 المتعلق بإحداث السجل الوطني الفلاحي"، المعروض على أنظارنا بهذه الجلسة التشريعية العامة، والذي تمت مناقشة والمصادقة عليه داخل لجنة القطاعات الإنتاجية خلال اجتماعي 19 و26 أبريل 2022.

في البداية، أود أن أנוه بهذه المبادرة المتمثلة في إحداث هذا السجل الذي سيتيح لبلادنا التوفر على قاعدة معطيات خاصة بالاستغلاليات الفلاحية، وبالتالي الارتكاز على المنطق الإحصائي في بلورة الاستراتيجيات والبرامج العمومية بالقطاع الفلاحي التي من شأنها تهمين المنتج الفلاحي وتحقيق فلاحية مستدامة ببلادنا، وكذلك تيسير عملية الاستهداف وخاصة فيما يتعلق بدعم وتقديم المساعدات المقدمة من قبل الدولة للفلاحين خلال الفترات الصعبة. هذا دون أن ننسى أهميته في تجويد عملية تحليل وتدقيق المنجزات والنتائج المحققة بالقطاع الفلاحي.

وأملنا أن يشكل هذا المشروع القانون آلية ومدخلا لمعالجة الإشكالات الكبرى التي تحد من مردودية القطاع وعلى رأسها تشتت الملكيات العقارية وبما يساهم في تنمية القطاع الفلاحي في أفق تحقيق الأمن الغذائي ببلادنا وضمان استقلاليتها الغذائية.

وبعد تدارس مختلف مضامين هذا المشروع والاستماع لأجوبة السيد الوزير على تساؤلات فريقنا بهذا الخصوص، وحفظا لروح الإجماع التي ميزت أشغال اللجنة خلال مناقشته، قررنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل التصويت بنعم على "مشروع قانون رقم 80.21 المتعلق بإحداث السجل الوطني الفلاحي"، على أنظارنا اليوم بالجلسة العامة.

(3) مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتنظيم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل بخصوص مناقشة "مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتنظيم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي"، المعروض على أنظارنا بهذه الجلسة التشريعية العامة، والذي تمت المناقشة والمصادقة على مادته الفريدة داخل لجنة القطاعات الإنتاجية خلال اجتماعي 19 و26 أبريل 2022.

وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة". تأتي هذه المبادرة التشريعية في سياق التحولات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي عرفتها بلادنا على غرار باقي بلدان المعمور، ولو بشكل متأخر لتحسين وعصرنة مقتضيات القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

وهكذا، فإن مشروع القانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 السالف الذكر يهدف إلى حماية مجالات جديدة تهم بالأساس تمديد حماية الحقوق للفنون التشكيلية التي ضل مبدعوها لسنين طويلة خارج التمتع ببعض من حقوقهم، وذلك من خلال التنصيب على "حق التتبع" الذي يتعلق بالحقوق المادية الفنانين التشكيليين الناتجة عن إعادة بيع مصنفاتهم الأصلية (اللوحات التشكيلية، المنحوتات...) وخدمة تقاسم المحتوى عبر الانترنت والمصنف البصري على شبكة الانترنت من جهة، كما أنه من جهة أخرى يرمي إلى ملاءمة القانون المؤطر لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مع الاتفاقيات الدولية، وخاصة معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو ضعافي البصر أو ذوي إعاقة أخرى في قراءة المطبوعات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

على غرار جميع النصوص التي تناقش وتوجد ويصادق عليها من طرف البرلمان، فإن التحدي الذي يبقى مطروحا هو تفعيلها بعد إخراجها إلى حيز الوجود، ويعزي هذا الخصاص في فعلية القوانين إلى غياب الآليات التنظيمية وضعف مؤسسات الحكامة، لذلك ستشكل فرصة مناقشة مشروع القانون رقم 25.19 المتعلق بالمكتب المغربي لحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة، فرصة للوقوف على ضرورة إدخال إصلاحات عميقة لتأهيل المكتب المغربي لحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة، لمواكبة التحولات والمستجدات التي طرأت على الصعيد الدولي على قطاع حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة بالمغرب، ولتمكين المبدعين من الاستفادة من إيرادات منتظمة تضمن لهم الحد الأدنى من الاستقلال المادي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

X- مجموعة العدالة الاجتماعية:

(1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛

(2) مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي؛

(3) مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي.

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في مناقشة مشروع القانون رقم 80.21 ورقم 81.21 المتعلقين على التوالي بإحداث السجل الوطني الفلاحي وبتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي، واللذين يندرجان في إطار المجهودات المبذولة للهوض بالقطاع الفلاحي باعتباره ركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بمشروع القانون القاضي بإحداث السجل الوطني الفلاحي فنعتبره من الخطوات الهامة التي يمكنها المساهمة في تذليل الصعوبات الإدارية المرتبطة بهذا القطاع بمختلف مجالاته من خلال التوفر على معطيات مدققة حول الاستغلاليات الفلاحية وهو ما سيساهم في تعزيز حكامه ونجاعة وفعالية تدخلات الوزارة الموجهة للفلاحين، من قبيل ضبط نظام الإعانات ومراقبة السلامة الصحية للمواشي، وتتبع مشاريع الفلاحة التضامنية وما يرتبط بالتأمين الفلاحي وتيسير عملية الولوج للتغطية الصحية والحماية الاجتماعية المخصصة للفلاحين وغيرها.

ونثمن في هذا الإطار المقاربة المندمجة والتشاركية لإعداد مشروع هذا القانون، وهو ما من شأنه إخراجها في صيغة تستجيب لتطلعات مختلف المتدخلين والمستهدفين به على الخصوص.

كما ننوه بإخضاع تدبير المعطيات التي يتم تجميعها لمقتضيات القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ونؤكد على ضرورة الحرص على تأمين المعطيات التي يتم تجميعها وإخضاعها لقواعد وضوابط الأمن الرقمي.

أما فيما يخص مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي، الذي يهدف إلى دعم وتعزيز مكانة المعهد لمواكبة التطورات الهامة التي يعرفها القطاع الفلاحي، منها ما يرتبط بالاستراتيجية الفلاحية الجديدة ومطالب تنسيق العمل مع المتدخلين في عملية التكوين والبحث وتعزيز حكامه المعهد.

وننوه في هذا الإطار بتعزيز مهام المعهد في مجال البحث والتكوين، بما في ذلك الانفتاح على الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والمؤسسات البحثية الأخرى، لتجاوز محدودية مخرجاته، من بينها ضعف عدد

ومن هنا، ضرورة مراجعة الإطار المؤسسي وتحسين بنية الحكامة المتعلقة بتدبير حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الذي لم يعد يتلاءم مع المتغيرات التي عرفها المجتمع المغربي وتطور الفن وأساليب نشره.

ولذلك، فإننا ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين إلى ضرورة:

- حماية حقوق المؤلفين وذوي الحقوق وتعزيز الضمانات والقواعد المتعلقة بالملكية الفكرية؛

- إعادة الهيكلة التنظيمية والصيغة القانونية للمكتب المغربي لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وكذا تثمين موارده البشرية بالإسراع بتنزيل القانون رقم 25.19 الذي يعد اللبنة الأساس لتنزيل كافة القوانين المترتبة بعده لحيز الوجود؛

- محاربة كل مظاهر القرصنة التي تلحق أضرارا مادية مباشرة بالفنانين والمهنيين وتهدد الإبداع الفني؛

- تعزيز الحماية الاجتماعية للفنانين المغاربة، خصوصا أولئك الذين قدموا خدمات جليلة للوطن من خلال القانون المتعلق بالمؤلف؛

وفي الختام، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون، آمليين أن يساهم في حماية حقوق المؤلفين والمهنيين المغاربة وينعكس إيجابا على وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية ويحمي الأعمال الفنية المغربية الأصيلة ويعرف بها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(2) مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني للفلاحي؛

(3) مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحرمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على "مشروع القانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني للفلاحي"، و"مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي"، وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية إحداث سجل وطني فلاحى قادر على توفير قاعدة بيانات ومعطيات دقيقة عن الاستغلال الفلاحية ومستغلي الضيعات الفلاحية، بما سيمكن من الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية وتيسير حصول الفلاحين على الدعم المقدم من طرف الدولة.

المؤطرين في سلكي الماجستير والدكتوراه، حيث لم يتجاوز هذا العدد 448 خريج خلال الفترة الممتدة بين 2017 و2020.

ونؤكد في الأخير على أننا سنصوت في مجموعة العدالة الاجتماعية على مشروع القانونين بالإيجاب، وندعو إلى التسريع بإخراج نصوصه التطبيقية قصد الشروع في أقرب الأجل في العمل بهما. والسلام عليكم ورحمة الله.

XI- مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب:

(1) مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؛

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحرمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على "مشروع القانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة".

وهي مناسبة نؤكد من خلالها على أهمية هذا القانون الذي سيساهم في ضمان حقوق المؤلفين وغيرها من الحقوق المجاورة، خصوصا في ظل التحولات التي عرفتها المجتمعات بفعل انتشار الأساليب التكنولوجية الحديثة، حيث سيساهم في ضمان الاستقرار المادي لهذه الفئة بما سينعكس إيجابا على الحركة الإبداعية في بلادنا. فلا يمكن تخيل إبداع في ظل عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للفنانين والمهنيين.

كما أن هذا القانون سيساهم أيضا في حماية الهوية الفنية المغربية وضمان استمرارها والتعريف بها وتحسينها ضد كل أشكال القرصنة والسرقة التي أصبحت اليوم عابرة للقارات من خلال مجموعة من المقتضيات التي ستمكن المبدعين المغاربة من تتبع أعمالهم حتى بعد بيعها والاستفادة من أرباح إعادة البيع، فقد أدى غياب هذا المقتضى في السابق لضياح حقوق عدد من الفنانين والمبدعين المغاربة، خصوصا أولئك الذين يضطرون لبيع أعمالهم أول مرة لأسباب مادية.

السيد الوزير المحترم،

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين وإن كنا ننوه بأهمية هذا النص، فإننا نثير انتباه الحكومة إلى أن عدم إعمال المقاربة التشاركية في إعدادها، والتسرع في دراسته والمصادقة عليه، جعله لا يستحضر عددا من الإكراهات الواقعية والتحديات العملية وخصوصية التعبيرات الثقافية والممارسة الفنية.

وجود مؤسسات وهيكل أخرى تابعة للوزارة الوصية، بما يمكن من تعزيز مساهمته في مجال التكوين، وإجراء الأبحاث العلمية والتقنية والاقتصادية الرامية إلى التنمية المستدامة للفلاحة وتربية المواشي، ومباشرة الدراسات الاستطلاعية المتعلقة بالوسط الطبيعي أو التي لها صلة بتحسين الإنتاج النباتي أو الحيواني.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هذا التعديل يهدف إلى إجراء تجارب على المزرعات الجديدة، ومباشرة جميع التجارب ذات الصبغة الفلاحية، وتحديد كفاءات تطبيق نتائج الأبحاث المنجزة، ثم إيواء وتدريب المجموعة الوطنية للموارد الوراثية النباتية، والموارد الوراثية الحيوانية، والكائنات الدقيقة للأغذية والزراعة، طبقاً للالتزامات الدولية لبلادنا في هذا المجال.

وبناء عليه، فإننا ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، واستحضاراً لما سبق، ندعو إلى ضرورة:

- تسريع تنزيل برامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتنمية المناطق القروية والجبيلية؛

- إعادة توجيه الإنتاج الزراعي بما يضمن الأمن الغذائي للمغاربة ويحافظ على قدرتهم الشرائية وعلى النسيج البيئي؛

- تعزيز السلامة الصحية من خلال تعزيز مراقبة جودة المنتجات الفلاحية، سواء تلك الموجهة للاستهلاك الداخلي أو الخارجي؛

- التسريع بتنزيل الحد الأدنى للأجر في القطاع الفلاحي على غرار قطاع الصناعة والخدمات؛

- تحسين ظروف اشتغال العاملات والعمال الزراعيين، خصوصاً على مستوى النقل والتغذية؛

- تشجيع البحث العلمي في المجال الزراعي بما ينعكس على تحسين جودة المنتجات الفلاحية والثروة الحيوانية ويساهم في ترشيد استغلال الوسائل اللوجيستية والطبيعية.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، سنصوت بالإيجاب على "مشروع القانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي"، وعلى "مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي"، آمليين أخذ الملاحظات المقدمة بعين الاعتبار لضمان الأمن الغذائي للمغاربة وتحسين ظروف عيش ساكنة المناطق القروية والجبيلية والعاملات والعمال الزراعيين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كما أنه سيساهم في توفير قاعدة معطيات تتضمن البيانات الإحصائية حول القطاع الفلاحي ببلادنا، مما سيساهم في مواكبة وتبعية هذا القطاع ووضع الخطط والبرامج المتعلقة بالسياسات الفلاحية وتيسير عملية تقييمها، سواء بالنسبة للفاعل الحكومي أو البرلمان.

السيد الوزير المحترم،

لقد انخرطت بلادنا منذ حوالي عقد ونصف في برامج للنهوض بالقطاع الفلاحي مكنت من الرفع من الإنتاج الزراعي ومن مساهمته في الناتج الداخلي الخام من خلال مخطط "المغرب الأخضر"، وهو المخطط الذي كان محط تقييم من طرف مؤسسات رسمية كالمندوبية السامية للتخطيط التي انتقدت في تقرير لها تحت عنوان "أية آفاق للتبعية الغذائية للمغرب بحلول عام 2025؟"، تركيز المخطط على الرفع من صادرات الخضرة والفواكه بدل تحقيق الاكتفاء الذاتي للمغاربة في المواد الأساسية مثل الحبوب والزيوت، فضلاً عن تسجيل تراجع واضح في نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في سوق الشغل، حيث انتقل من 40% سنة 2008 إلى 34% سنة 2018.

كما أن هذا المخطط كان أيضاً محط تقييم من طرف المجلس الأعلى للحسابات في تقرير له سنة 2019 الذي أكد على أن هذا المخطط الذي خصصت له موارد مالية ولوجيستية محكمة لم يراع المخاطر البيئية والمائية، ودعا إلى مراجعته، خصوصاً وأن المغرب مهدد بأزمة عطش مع الارتفاع المتزايد في منسوب استنزاف الفلاحة للمياه (89%).

وفضلاً عما سبق، فإن هذا المخطط فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق مجموعة من الرهانات المتعلقة بمحاربة الفقر والهشاشة في العالم القروي وتحسين ظروف حياة الفلاحين وتقليص الفوارق المجالية رغم الوسائل اللوجيستية والمالية المعبئة لإنجاحه.

لقد كشف مؤشر الأمن الغذائي الصادر عن مؤسسة "إيكونوميست إمباكت" أن بلادنا تنبؤاً الرتبة 57 عالمياً ضمن 113 دولة، وأنها تحتل المركز 12 في قائمة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما كشفت جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية أهمية الاستثمار في الأمن الغذائي للمغاربة، سواء من خلال إعادة النظر في المنتجات الزراعية أو من خلال ضمان احتياط استراتيجي كاف لمواجهة التحديات التي قد تواجه بلادنا.

السيد الوزير المحترم،

وبخصوص "مشروع القانون رقم 81.21 بتغيير وتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي"، فإن هذا التعديل يرمي إلى إعادة صياغة مهام المعهد، خصوصاً في ظل

لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس ببرمجة الأسئلة الموجهة لقطاع الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في بداية جلسة الأسئلة.

وطبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، تقدم به المستشار السيد خالد السطي، حول "الاحتجاجات التي يعرفها قطاع التعاون الوطني بسبب غياب الحوار مع المنظمات النقابية"، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجل المحددة والتي عبرت عن استعدادها للتفاعل معه.

كما توصلت الرئاسة خلال الفترة من 18 ماي 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 58 سؤالاً؛
 - الأسئلة الكتابية: 18 سؤالاً؛
 - الأجوبة الكتابية: 12 جواباً.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

في إطار جهود مجلس المستشارين الرامية إلى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإدماجها في أشغال جلساته العامة وأجهزته، طبقا لأحكام الدستور والقانون التنظيمي رقم 26.16 والنظام الداخلي للمجلس، نحيط المجلس الموقر بالبت التجريبي لأشغال جلسة اليوم باللغة الأمازيغية عبر القناة التلفزية الثامنة بالتعبيرات اللسانية (تمازيغت، تريفيت وتشلحيت).

الآن نمر إلى مناقشة الأسئلة المدرجة ضمن جدول أعمال هاذ الجلسة، ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول الموجه للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، وموضوعه: "الإجراءات المتخذة لتنفيذ وتبعية مضامين ومخرجات الحوار الاجتماعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم حول الإجراءات التي ستباشرونها لتتبع وتنفيذ مضامين

محضر الجلسة رقم 039

التاريخ: الثلاثاء 23 شوال 1443 هـ (24 ماي 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد المهدي عتمون، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربع وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد المهدي عتمون، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسيد الوزيران المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أودع أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار مقترحي القانونين التاليين:

- مقترح قانون بنسخ المادة 27 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 جمادى الثانية 1392 (27 يوليوز 1972)، يتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، كما تم تغييره وتتميمه؛

- مقترح قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.

وتوصلت رئاسة المجلس بمراسلة من السيد الوزير المحترم المنتدب

محضر اتفاق 30 أبريل 2022 ومأسسة الحوار الاجتماعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

تفضلي.

السيدة غيبة مزور، الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

تنبغي شكر السيد المستشار على هذا السؤال المهم، ينبغي نذكر على التوقيع ديال الحوار الاجتماعي، وهو واحد التوقيع تاريخي، وجا استجابة لنداء صاحب الجلالة الله ينصرو لمأسسة الحوار الاجتماعي وباش نزلو مفهوم الدولة الاجتماعية.

الحوارات كانت واحد الروح ديال حب الوطن وديال الاحترافية، وتنشكر فهذا السياق السيد رئيس الحكومة والشركاء الاجتماعيين اللي كانوا فهذا الحوار، الحوار الاجتماعي جا بواحد تعهدات مهمة بالنسبة للقطاع العام.

التعهد الأول هو أنه الحد الأدنى للأجور فالقطاع العام غادي يطلع إن شاء الله ل 3500 درهم، على أنه السلم 7 غادي يتحذف بالنسبة للمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين.

حبيب الترتي اللي هو الكوفا ديال الترقية غادي يطلع من 33% ل 36%، وهاد الشيء بالطبع غيطلع من عدد الموظفين اللي غيتحسن الدخل ديالهم.

تعهدنا أيضا باش نديرو مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية بالنسبة لموظفي وأعوان الإدارات العمومية اللي ما عندهم شاليوم مؤسسة اجتماعية، واحنا كلنا نتعرفو على أن هاد المؤسسات الاجتماعية تتقوم بواحد الدور مهم في حياة الموظفين، حيث كايين اللي تيساهمو في مصاريف التعليم وفي مصاريف الصحة ومصاريف الاصطيف بالنسبة للموظفين والعائلات ديالهم، المؤسسة الاجتماعية اللي إن شاء الله تعهدنا باش نخلقوها غتهم 10 قطاعات وزارية وشي 12 ألف موظف وموظفة.

تعهدنا أيضا باش نديرو إجراءات تشريعية بالنسبة للأخطار والأمراض المهنية وحوادث الشغل، حوادث الشغل هي شي حاجة اللي يمكن توقع لأي واحد فينا، أي واحد يمكن يكون جاي للعمل ديالو فالصباح ويتعرض لحادثة شغل، وتتعرفو على أنه الموظف إلى تصاب بحادثة شغل معاش الزمانة ديالو ما تيتعداش 823 درهم، شحال

ما كان تيشد من قبل، تعهدنا باش نطلعوا إن شاء الله هذا باش يولي الموظف تيعيش العيش كريم، لأن هاد الناس خدمو معنا.

فلأول مرة في بلادنا أيضا في مجال تعزيز المساواة تعهدنا باش يكون إقرار رخصة الأبوة بالنسبة للموظفين القطاع العام مدة 15 يوم مدفوعة الأجر، هاد الشيء غادي يمكن الزوجين باش يساهمو في التربية ديال المولود والرعاية ديالو في ذلك الأيام الأولى.

الحكومة بادرت في تنزيل هاد الشيء حيث في المجلس الحكومي في الخميس اللي فات صادق المجلس الحكومي على هاد المشروع قانون، واحنا إن شاء الله غادي نجيبو هاد مشروع القانون للبرلمان، وإن شاء الله تساهمو معنا في الموقع ديالكم باش نحسنو هاد الشيء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد حسن شميس:

لقد استبشر الجميع خيرا بعد توقيع الحكومة على محضر اتفاق الحوار الاجتماعي 30 أبريل 2022 وعلى الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي، ويأتي هذا الاتفاق كتفعيل للتوجهات الملكية السامية بوضع أسس متينة للحوار الاجتماعي، من خلال بناء ميثاق جديد، يعزز الثقة بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين، ويمكن من تعزيز البناء المشترك في ظل السلم الاجتماعي، غير أن استكمال تنزيل البرنامج الحكومي يقتضي المزيد من توطيد أواصر التعاون مع مختلف الشركاء، لذلك نحن مقتنعون بأن تعزيز آليات الحوار الاجتماعي هو مدخل أساسي لإنجاح إستراتيجيتنا للتنمية المستدامة.

ولأجل تنزيل مضامين هذا الاتفاق الذي نعتبره تاريخيا، فقد بادرتم، السيدة الوزيرة، إلى تقديم مشروع القانون رقم 30.22 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، الذي يهدف إلى إقرار بعض التدابير والإجراءات الرامية إلى تكريس الحقوق المرتبطة بالأمومة ورعاية الأطفال، تماشيا مع مضامين الاتفاقية الدولية رقم 183 بشأن مراجعة اتفاقية حماية الأمومة المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثامنة والثمانين، والتي صادق عليها المغرب في 13 أبريل 2011، وهو ما نعتبره وفاء بالتزاماتكم كوزارة وصية على قطاع الوظيفة العمومية بما جاء بهذا القطاع، وهنا، السيدة الوزيرة المحترمة، نطالبكم بالتسريع بأجراء باقي البنود التي جاء بها هذا الاتفاق.

إن الحوار الاجتماعي واجب ولا بد منه، وينبغي اعتماده بشكل غير منقطع، وعلى الحكومة أن تجتمع بالنقابات وتتواصل معها بانتظام، بغض النظر عما يمكن أن يفرزه هذا الحوار من نتائج.

في إطار تنزيل هاذ القوانين، الوزارة ديالنا قامت بجرد عدد من الإجراءات القانونية اللي هي تضمن في الحيزديال الإدارات، اليوم 2700 من هاذ الإجراءات متوفرة في موقع (idarati.ma) وهذي مرحلة مهمة في الشفافية لأن المواطن يمكن لو يدخل ل (idarati.ma)، ويعرف أشنو تدار.

الوزارة ديالنا تتقوم أيضا بمواكبة ميدانية وقريبة لعدد من الأوراش الكبرى بحال العدل، بحال الصحة، بحال الأوراش الكبرى بالنسبة للدولة، وكالة للتنمية الرقمية اللي تنشرفو عليها أيضا قامت بتشارك مع عدد من الشركات الناشئة بتطوير عدد من التطبيقات الإلكترونية، اللي اعطتها للإدارات، اليوم كثر من 2000 إدارة تستافد من هاذ التطبيقات بحال الحامل الإلكتروني، بحال الربط الإلكتروني، كايين أيضا واحد البرنامج اللي تطلق مع (DGSN¹) اللي هو لإثبات الهوية اللي هو واحد البرنامج اللي غادي يسمح للإدارة باش تعرف المواطن اللي غادي تخدم معه والمواطن ما غيبقاش يحتاج يرجع يمشي (physiquement) للإدارة بالنسبة لعدد من الخدمات.

في 12 ماي اللي فات درنا اجتماع مع السادة والسيدات الكتاب العامون للوزارة والمدراء العامون للمؤسسات العمومية لاش؟ باش نديرو واحد النظرة جماعية وننسقو بيناتنا باش نديرو خدمات للمواطنين، لأننا احنا حكومة وحدة والمواطن تيعرف إدارة وحدة خدام معها، عبرنا لهم أيضا على الاستعداد ديال الوزارة ديالنا باش تواكبهم في الإطار القانوني أو التقني وتوفير خبراء اللي يقدرو يعاونهم في هاذ الورش المهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

تفضل، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من المؤكد أن تحقيق الرؤية الملكية والنموذج التنموي والالتزام الحكومي والتعاطي كذلك مع الجائحة، جعل الحكومة حريصة على البحث على حلول عملية لاستمرار الحياة الطبيعية في ظل الحجر الصحي، بحيث شرعت المملكة المغربية فعلا في الانتقال من إدارة كلاسيكية إلى إدارة رقمية، باعتبارها المدخل الأساس لتحقيق التنمية المستدامة والشفافية والمساهمة في محاربة الرشوة والفساد.

إن الاتفاق الذي توصلت إليه هذه الحكومة يستحق أن نقول عنه أنه اتفاق تاريخي لما حققه من مكاسب هامة، وفي مقدمتها مأسسة الحوار الاجتماعي التي تتماشى مع التوجهات الملكية السامية، ترسيخ مبادئ الديمقراطية التشاركية وما تحقق في وقت قصير بعد أن ظل الحوار الاجتماعي متعثرا لسنوات طويلة، خاصة أنه جاء في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر منها البلاد إثر تداعيات جائحة "كوفيد-19" وانعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على بلدان العالم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآتي الثاني موضوعه: "تسريع التحول الرقمي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول الإجراءات المعتمدة لتسريع التحول الرقمي ومواكبة التحولات التكنولوجية المستجدة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال

الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا، السيد المستشار، على هذا السؤال المهم.

كما نتعرفو، النموذج التنموي الجديد، البرنامج الحكومي بجوج بهم ركزو على أهمية التحول الرقمي للإدارة اللي الهدف ديالو هو توفير المواطنين خدمات عمومية، سهلة، بسيطة، شفافة، وقريبة لهم ما غاديش يبقاو يمشيو للإدارة.

في هاذ الصدد كايين قانون 54.19 اللي هو ميثاق المرافق العمومية، وكايين قانون 55.19 ديال تبسيط المساطر، هذو قوانين مهمة جدا اللي تدعي لمبادئ مهمة في علاقات المرتفق بالإدارة وتدعي تبسيط المساطر والرقمنة ديالها.

¹ Direction Générale de la Sûreté Nationale

السيدة الوزيرة،

في بعض الثواني إذا عندكم شي تعقيب على التعقيب..

تفضلني.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

..على المواكبة المستمرة للإدارات العمومية بشكل عملي وتشاركي باش نعمو التجارب الناجحة. احنا أيضا عندنا برامج باش نعمو شبكة الأنترنت في المجال القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الآني الثالث موضوعه: إطلاق المنصة الوطنية للتعليم الإلكتروني "الأكاديمية الرقمية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين،

كيف يمكن للمنصة الوطنية للتعليم الإلكتروني "الأكاديمية الرقمية" أن تحقق التميز في ظل المنافسة القوية لمواقع التواصل؟ وهل من تنسيق بين القطاعات الحكومية في هذا الإطار من أجل ضمان استمرارية ونجاعة هذه المنصة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة تفضلني.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

"الأكاديمية الرقمية"، للتذكير، هي واحد المنصة ديال التعليم الإلكتروني اللي يمكن الناس يدخلو لو باش يتعلمو مهارات متعددة، بحال في مجال الرقمنة، الذكاء الاصطناعي وأيضا مهارات خاصة بحال

وبالرغم من كل ذلك، فإن بعض مرافق الدولة لازالت تثقل كاهل المواطنين بمجموعة من الوثائق والإجراءات، مع استمرار التداخل والازدواجية بين المساطر التقليدية والرقمية، مما جعل الرقمنة تمثل في بعض الأحيان عبئا جديدا على المواطن، كما أن مؤشر الجاهزية الإلكترونية لمجموعة خدمات الإدارة العمومية لا يتجاوز 48%، ونحن في انتظار المزيد من الإنجازات التي ستحقق لا محالة في ظل الإجراءات الواعدة التي تتبناها الحكومة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نريد أيضا أن نثير واقع البنية التحتية للصبيب والتغطية بشبكة الأنترنت في العالم القروي، التي لا تصل أو تصل بصبيب منخفض، ولا معنى الإدارة الرقمية والمواطن والمواطنة لا يتمكن من استعمال وسائل التكنولوجيا أو لا يستطيع اقتناءها.

إن التقدم في ورش الرقمنة بإجراءات ملموسة ووفق آجال محددة ومضبوطة يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:

• أولا، رقمنة الخدمات العمومية:

• ثانيا، وضع بنية تحتية رقمية للمساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم الابتكار وضمان السيادة التكنولوجية:

• ثالثا، تطوير شبكة الأنترنت متطورة، مع الحرص على إنشاء الشبائيبك الموحدة لتقديم الخدمات الإدارية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن واقع الإدارة العمومية في علاقتها بالتحول الرقمي يتطلب منكم تشخيص حقيقي مستمر وتشاركي مع مختلف الفاعلين في الحياة الإدارية، مما سيمكننا من الوقوف على التجارب الناجحة في الرقمنة، والتي نطالب بالتزام بتعميمها ودعمها.

لنا اليقين، السيدة الوزيرة المحترمة، أن الحكومة على وعي تام بأهمية هذا الورش المجتمعي البالغ الأهمية، والذي لا محالة سيكون له بالغ الأثر في تبوء بلادنا مراتب متقدمة في مجال التحول الرقمي، كما سيكون له بالغ الأثر في تحسين مناخ الأعمال وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن الحكومة ستأخذ بعين الاعتبار مضامين تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي تعرفونه ولا داعي لضيق الوقت أن أتكلم عليه.

نتمنى لكم، السيدة الوزيرة المحترمة، كل التوفيق والنجاح في مهامكم لما فيه خير بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التي تزخر بها بلادنا هي أهم رأسمال يعتمد عليه في إنجاح هذه المبادرة المحمودة، والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لا يمكنه إلا أن يدعم هذه المبادرة، كما سيكون لها أثر على المدى المتوسط والبعيد.

السيدة الوزيرة،

الرقمنة أمر واقع لا محالة ستتغير معه مفاهيم عدة، وستظهر معه مهن وتختفي أخرى، لذا يتعين على الحكومة العمل باستراتيجيات استباقية، لأن العالم يتحول حولنا بشكل متسارع.

أملنا كبير، السيدة الوزيرة، في كفاءتك وكفاءة أطر الوزارة من أجل العمل وتنسيق مع كل مكونات القطاعات الحكومية لرقمنة معطياتها وخدماتها وتقوية الصبيب، بعيدا عن البيروقراطية الإدارية، فدلول عديدة سبقتنا للرقمنة، وكانت في تقديمها وتطوير اقتصادها وعصرنة إدارتها وتطوير أداء مواردها البشرية.

أملنا أن تكون منصة "أكاديمية الرقمنة" في مستوى تطلعات المستفيدين منها وعموم المواطنين.

وشكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب، باقي 47 ثانية.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

تنشكر السيد المستشار على التدخل ديالو.

كيفما قلت "وكالة التنمية الرقمية" خدامة اليوم باش تروج ليها، درنا ومتابعين وقلت كايين 1350 واحد اللي مقيد في الأكاديمية وتتبع الدراسة ديالو، واحنا متبعين معهم شنوتيقدرود يديرو واش إلى لقاوشي صعوبات، هادي غير مرحلة تجريبية، المرحلة اللي موراها هي 12.500 واحد اللي غيستافد، لأن كيف ما قال السيد المستشار هاد المجال ديال الرقمنة هو مجال ديال المعرفة بامتياز ومجال تيتطور بكيفية سريعة، كلشي خصو يتعلم ويزيد يتعلم ومرحلة التعلم مهمة.

الأكاديمية الرقمية فيها محتوى رقمي مفتوح للعموم، أي واحد يمكن لويمشي ويتعلم باش يقدرود المغاربة كلهم يستافدو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الرابع موضوعه: "الخطوط العريضة لتصور الوزارة في مجال إصلاح الإدارة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

مهارات التعامل مع الناس.

احنا طلقناها لأن في مجال الرقمنة هو مجال المعرفة بامتياز، أهم حاجة اللي يمكن تميز البلاد على بلاد في مجال الرقمنة هو العنصر البشري، لهذا كان عندنا اهتمام كبير باش نطورو العنصر البشري.

اليوم في المغرب نتفتخرو أنه عندنا واحد الشباب مؤهل بزاف في مجال الرقمنة وتياخذ إنجازات وجوائز عالمية، عندنا بزاف ديال الشباب اللي تعلمو بوحدهم على سبيل الأنترنت وتميزو، تنذكر ذلك النهار الشباب اللي ما كانوا تيعرفوش في الذكاء الاصطناعي مشاوا إلى الإنترنت وتعلمو وشاركو في مسابقة النازا مع 28.000 واحد من العالم وحازو على المرتبة الأولى، كايين أيضا طلبة.. (كلام غير مفهوم) اللي تميزو. الشباب المغربي اليوم تهتم أنه يتعلم الرقمنة وتيتعلمها بوحده، هو تبارك الله شباب تهتم.

(Donc) طلقنا منصة ديال الأكاديمية الرقمية واحنايا خدامين مع وكالة التنمية الرقمية باش الناس يستافدو منها، تطلقت الأكاديمية في 10 ماي، اليوم كايين 1350 ديال الناس اللي مقيدين في هاد الأكاديمية وتتبعو مسارات دراسية، منهم 850 واحد في الإدارات العمومية، 100 واحد في القطاع الخاص و100.000 واحد في العموم، واحنا إن شاء الله خدامين باش نزيدو نوسعو هاد النطاق.

تم أيضا التوقيع على اتفاقية مع الجمعية ديال الأقاليم والعمالات باش أنه الموظفين حتى هوما يستافدو، اليوم الناس باغيين يتعلمو وتيتعلمو وبهاذ التعلم تيتميزو على الصعيد العالمي، واحنا فخورين بهاد الناس ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

تفضل، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حلي:

شكرا لكم، السيدة الوزيرة المحترمة، على ما تقدمت به من معطيات.

من جهتنا فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نثمن إطلاق منصة "الأكاديمية الرقمية"، التي جاءت لتقدم محتوى تكوين متنوع في مجال التحول الرقمي لفائدة الإدارات العمومية والمقاولات المتوسطة والصغرى والناشئة وكذا العموم، بغية تطوير المهارات في هذا المجال.

إن هذه المنصة ستشكل إضافة نوعية في مجال التعلم عن بعد، إذا ما كانت هناك تعبئة من خلال وكالة التنمية الرقمية التي تشرفون عليها بهدف الترويج للمنصة، حتى تبلغ أهدافها المرجوة والمتمثلة في بلوغ أكبر قدر من المستفيدين، ونحن نعي كما الحكومة أن الطاقات والكفاءات

كاين أيضا أورش مواصلة مواكبة الإدارة في تفعيل الحق في الحصول على المعلومة بحال الشفافية، بحال (open data)، كنخدمو على تنفيذ خطة العمل ديال الحكومة المنفتحة، الحكومة المنفتحة معناها أن الحكومة كتسمع للشركاء ديالها فاتخاذ القرار، شفنا هاد الشي فالحوار الاجتماعي، شفنا أنه المغرب غادي ينظم واحد الندوة كبيرة فهاد المجال، وأنه واخذ واحد التموقع عالمي فواحد المجال، مواصلة تتبع وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وكاين واحد السؤال جاي على هاد الشي.

هاذو أهم التوجهات، كاين توجهات كبيرة، لأن كيفما قلت إصلاح الإدارة واحد الورش مهم في علاقة الثقة ما بين المواطن والمستثمر والدولة المغربية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

تفضل السيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل الزبيدي:

تفاعلا، السيدة الوزيرة، مع النقط الواردة في جوابكم، نود في البداية من باب الإنصاف والموضوعية، أن نثمن الجهود التي بذلت في المراحل السابقة في مجال إصلاح الإدارة وتحديثها بتوجهات ملكية سامية، حدد جلالته معالمها في خطابه السامي، بمناسبة افتتاح السنة البرلمانية سنة 2016، وكذلك في رسالة موجهة إلى المنتدى الوطني للوظيفة العمومية المنعقد بالصخيرات بتاريخ 2018-02-27.

وعلى هذا الأساس، فلم يعد مطلوبا اليوم من الحكومة تشخيص واقع الإدارة المغربية ومواصلة سياسة إصلاح الإصلاح، فهناك ما يكفي من الدراسات والأبحاث والتقارير والأورش المفتوحة سابقا، ولكن المطلوب اليوم، سياسة حقيقية للإصلاح، لتحقيق إدارة القرب، وذلك بجعل المواطن المحور الرئيسي الذي تقاس نجاعة الخدمات به، تحسين المردودية نتيجة ضعف الأداء مقارنة بالميزانية التي يستنفذها القطاع، المساهمة في التنمية البشرية والمستدامة، لأن كفاءة الإدارة من الأسس المعتمدة للحكم على قدرة الحكومة للاستجابة للمطالب الحيوية للمجتمع، على اعتبار أن الإدارة مدخل أساسي للمساهمة في التنمية والقطع مع البيروقراطية والرشوة التي أكد مدير بنك المغرب عند حلوله ضيفا على لجنة المالية بالبرلمان على أنها عائق للتنمية والاستثمار.

إن جوابكم، السيدة الوزيرة، لم يتضمن بشكل واضح إطلاق المقاربة المعتمدة من طرف وزارتك لتعزيز آليات الحكامة الجيدة لترشيد النفقات العمومية وممارسة الفساد والرشوة، والتي جعلت

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل الزبيدي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول أهم الخطوات المتخذة لإصلاح الإدارة وبناء إدارة القرب والإنصاف والحكامة التنموية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

تنبغي نوجه الشكر للسيد المستشار على هاد السؤال المهم.

كيفما تتعرفو الإدارة هي عندها واحد الأهمية كبيرة وواحد الطابع استراتيجي، وعندها واحد المكانة مهمة في البرنامج الحكومي.

احنا خدامين باش نطوروها وباش نعززو الثقة ما بين المواطن والإدارة ونحسنو من مناخ الأعمال والتموقع ديال البلاد ديالنا.

الإدارة كيف ما قال بينت في واحد المرحلة مثلا ديال "كوفيد" اللي كانت مرحلة صعبة بينت على أنها عندها واحد المرونة وقدردت تتأقلم وتوفر الخدمات العمومية للناس فواحد المرحلة اللي هي صعبة واللي جات مفاجئة.

احنا خدامين باش نزيدو نطوروها هاد الشي، من أهم الحوايج اللي خدامين عليها، هو تعزيز الانتقال الرقمي للإدارة، لأن النموذج التنموي الجديد.. البرنامج الحكومي كاين واحد الإيمان على أنه الرقمنة يمكن تعاون الإدارة بأنها توفر خدمات بطريقة أسرع وبطريقة شفافة للمواطنين، وكان سؤال سابق تكلمت على الجهود التي كنديرو اللي عندها واحد ثلاثة ديال الأبعاد بحال تقوية الإطار القانوني، دعم البنية التحتية، بحال تقوية الصبيب، العناية بالكفاءات والمواهب مثلا الأكاديمية الرقمية، رقمنة وتبسيط المساطر، كان جواب اعطيتو قبل.

كاين أيضا أورش أخرى بحال مثلا ورش اللاتمرکز الإداري، احنا خدامين على أنه نزيدو نزلوها هاد الورش، كنشوفو التنظيم ديال الوزارات باش أنه يكونو عندها تمثيلات جهوية، وتنعدو مشاريع ومراسيم لذلك الشي.

تأهيل الوظيفة العمومية مهم جدا، وكان مخرجات الحوار الاجتماعي جات بواحد الالتزامات مهمة، بحال الرفع من الحد الأدنى للأجور، حذف السلم 7، رخصة الأبوة، الإجراءات بالنسبة للأمراض وحوادث العمل.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم عن تطورات الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال**الرقمي وإصلاح الإدارة:**

في البداية تنوجه الشكر للسيدة المستشارة على هاذ السؤال المهم.

كما تذكرك بأنه محاربة الفساد هي من أولويات الحكومة باش يكون

تعزيز الثقة ما بين المواطن والإدارة والمرتفق والمقاولة والإدارة.

البرنامج الحكومي وضع هاذ الشيء في الأولويات ديالو، تذكرك بلي

كاينة إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد اللي الهدف ديالها هو نجعلو

الفساد في منحي تنازلي وتعزيز الثقة.

هاذ الإستراتيجية تم التحيين ديالها فيما يسمح بالالتقائية والتدرج

في بلوغ الأهداف، حيث اليوم عندها 30 هدف إجرائي خلال تنفيذ 203

المشاريع عبر 3 مراحل من 2016 إلى 2025.

غندكر ببعض المنجزات، ماشي كل المنجزات بعض المنجزات،

أهم المنجزات هو إصدار قانون 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة

والوقاية من الرشوة والمحاربة ديالها، واللي هي دفعة قوية لتعزيز الإطار

المؤسساتي لمكافحة الرشوة، حيث تستهدف تقوية أطوار الهيئة في مجال

الوقاية من الفساد والمكافحة ديالو، عندها إمكانية أنها تقترح توجهات

إستراتيجية لسياسة الدولة، إبداء الرأي بخصوص الإستراتيجيات

الوطنية، وعندها أيضا ميكانيزمات فعالة باش تحارب الرشوة في أرض

الواقع.

تنبغي نشر أيضا لوحد الآلية ديال واحد الخط المباشر للتبليغ

عن الرشوة، غادي تكونو تعرفوه، اللي هو: "05.37.71.88.88" اللي

أحدثته رئاسة النيابة العامة واللي انطلق العمل به يوم 14 ماي 2018،

في حدود 14 ماي 2022 تلقى 67.000 مكالمة، بمعدل 100 مكالمة في

النهار، من بعد 3 سنوات من الإطلاق ديالو سجل هذا الخط 217

عملية ضبط المشتبه بهم في حالة تلبس، يعني هاذ الشيء ما شي خط غير

تيتشكاو منه الناس، ولكن كاين ضبط ديال الناس في حالة التلبس،

المغرب خلال نهاية 2021 يتراجع 14 مرتبة في مؤشر مدركات الرشوة،

كما لم يوضح جوابكم، السيدة الوزيرة، القرارات بشكل واضح،

قرارات متخذة لتزليل ورش اللاتركيز الإداري، والذي كان مفترضا أن

يرى النور نهاية السنة الماضية، إسوة برفع اليد عن الاختصاصات

الذاتية لمجالس الجهات الذي أسست له الحكومة السابقة.

تحديثم، السيدة الوزيرة، عن الرقمنة كمقاربة جديدة لإصلاح

الإدارة، إلا أن جوابكم حول الانتقال الرقمي لم يجب على سؤالين:

- كيف ننتقل إلى هذه الخطوة في غياب التعميم للبنيات التحتية

المؤسسة للإدارة الإلكترونية؟

- كيف ننتقل إلى هذه الخطوة في بنية مجتمعية تتميز بوجود نسبة

لا بأس بها من الأمية؟ ومتى سيتحقق ذلك في ظل هذه المعطيات؟

نتساءل اليوم في الفريق الحركي، السيدة الوزيرة، عن القرارات التي

اتخذتم لمعالجة الوضعية الاجتماعية والمهنية للموارد البشرية وفق

معايير الإنصاف وتوحيد المسارات وخلق منظومة موحدة للتعيين في

مناصب المسؤولية؟

كما نتساءل في الفريق الحركي على القرار النهائي للحكومة بخصوص

التوقيت المستمر؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، في أربع ثواني للجواب على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال**الرقمي وإصلاح الإدارة:**

أنا مررت على دراسات حضرت على مواكبة ميدانية تأهيل وتكوين،

الفساد والرشوة جاي سؤال عليه، الساعة جاي سؤال عليه، هاذك

الشيء كلشي راه كاين أسئلة ما كاينش مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الخامس موضوعه: "مآل الإستراتيجية الوطنية لمحاربة

الفساد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاتحاد العام لمقاولات

المغرب لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

الحواجز التي تعيق المنافسة الحرة ويتم إصلاح الإدارة العمومية.
السيدة الوزيرة،

الرشوة والفساد كيكلفو بلادنا قرابة 50 مليار درهم سنويا، نعم،
السيدة الوزيرة هذا المبلغ يعادل تكلفة صندوق مكافحة "كوفيد-19"،
وإذا تقننت هذه الأموال راه ممكن أن تتحول لتنفيذ مشروع تعميم
التغطية الاجتماعية الذي أعطى انطلاقته جلالته الملك نصره الله.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه: "استراتيجية التكوين المستمر".

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن استراتيجية التكوين المستمر
الخاصة بالموارد البشرية في الإدارات العمومية وفي الجماعات الترابية
والمؤسسات العمومية.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أشكر السيدة المستشارة على هذا السؤال المهم.

التكوين المستمر هو واحد الحاجة مهمة جدا، تعزيز الكفاءات
والمهارات للموارد البشرية لأن العالم يتطور، لأن المرتفقين خصنا
نعاونهم، خصنا نعطيهم الخدمات العمومية، هذا محور مهم جدا
بالنسبة لنا.

في هذا الإطار، تنبغي نذكر بالمرسوم رقم 2.05.1366 المتعلق
بالتكوين المستمر لفائدة موظفي وأعوان الدولة والتي كياسس وكيينظم
عملية التكوين الهدف ديالو هو مواكبة أوراش الإصلاح، إذا بغا شي
موظف يدير شي تكوين تيتفق مع الرئيس ديالو على هذا التكوين،
وكاينة المسطرة اللي تيتبعوها باش الموظف تيقدر يستافد من التكوين.

اليوم، إلى شفنا على الموظفين كلهم كاين استافدو الموظفين أكثر
من 240 ألف يوم ديال التكوين في السنة، هذا تبدل على أن الموظفين
تستافدو من التكوينات، إلى شفنا كيف دايرة هاذ التكوينات، 92%

بمعدل حالتين تقريبا كل أسبوع، وهاذ الشي في المغرب كله وفي موظفي
القطاع العام وفي القطاع الخاص.

كاين أيضا بوابة إلكترونية اللي هي (chafafiya.ma) كاينة
(chikaya.ma) كاين (open data)، هاذو كلهم واحد التنسيقيات اللي
تيسمحو للمواطن باش يحصل على معلومات من الإدارات في إطار
الشفافية.

مثلا (open data) عرفت هاذ البوابة 33.000 زائر من 130 دولة،
وفي هاد الشي كله احنا قلت سابقا ذيك الأعمال اللي تنديرو في
الرقمنة واللي جاي محور مهم في النموذج التنموي الجديد من أهم
الأهداف ديالو هو تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

نشكركم، السيدة الوزيرة، على جوابكم.

ولكن، رغم التدابير التي ذكرتموها، فإن المغرب لا يزال يعاني من
إشكالية الفساد، في تقرير منظمة (transparency) تراجع المغرب من
المرتبة 73 في 2018 إلى 87 في 2021، بينما دول أخرى كالإمارات العربية
فهي في المرتبة الأولى عربيا والمرتبة 24 عالميا، مؤشر الشفافية راه كياثر
بشكل كبير في مؤشر الثقة كما ذكرتها، السيدة الوزيرة، والمستثمرين
كيعتمدو بالأساس على هذه المؤشرات باش يقرروا واش غادي يستثمرو
في البلاد أم لا.

ورغم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لـ 2012 والتي ساهم
فيها الاتحاد العام لمقاولات المغرب بشكل كبير في تطيرها، فتبقى
الإشكالية الحقيقية، السيدة الوزيرة، هي أن الفساد لا يزال مؤسسة
والرشوة شيء عادي وطبيعي في جميع القطاعات، هذا هو العائق
الحقيقي للتنمية.

وللتذكير، السيدة الوزيرة، فإن قبل عامين في هذه المؤسسة من
هذا المنبر قمت بمساءلة السيد رئيس الحكومة السابق سعد الدين
العثماني بشأن مسألة الفساد، وذكرت أنه بأن حكومته التزمت أمام
المواطنين بالقضاء على الفساد ولم تحقق الأهداف والوعود.

السيدة الوزيرة،

الرقمنة هي تديرو قائي مهم، ولكن وحدها غير كافية للقضاء على
الفساد، ولذلك فإن تقارير المفتشية العامة للمالية يجب أن تنشر
للعوم ويجب أن تحظى الصفقات العمومية بالشفافية وأن ترفع كل

الخاص في حاجة بطبيعة الحال إلى فتح نقاش ربما مع الوزارة المكلفة بالشغل، وأيضا واحد المشكل ديال التكوين المستمر والمخلفات ديالووهي الناس اللي ما اخذواش التسوية المالية ديالهم، راه مثلا قطاع التعليم كياخذو التعويض على التكوين اللي دارو من السبعينيات والثمانينيات والتسعينات ياله كياخذو دبا التعويضات ديالهم، بمعنى خص الناس تاخذ التعويض ديالها في الأجل ديالها وخص تعديل المرسوم اللي حبس الاستفادة من هاذ التعويض، أعتقد منذ 2005، ثم مراجعة نظام المدرسة الوطنية العليا للإدارة وإحياء العمل بالسلك الإداري العادي الموجه إلى الموظفين اللي عندهم السلالمة الدنيا وكانو كيديرو التكوين فهاذ المدارس، وكيستافدو كيمشيو لمناصب المسؤولية، وهاذ المدرسة مزيان تتطور وتكون عندها فروع جهوية، حيث يصعب باش ينتقلولينا الناس من الجنوب مثلا ولا من الشرق إلى كاون عندنا هاذ المدرسة ديال الإدارة وتطور بشكل كبير ويكون عندنا الفروع الجهوية ديالها؛

ثم إلغاء القيود العمرية ما يكونش أقل من 30 سنة أو 35 سنة لأن الموظف في حاجة للتكوين وحا يكون عندو فوق 50 سنة، فبالتالي هاذ القيود العمرية خصكم، السيدة الوزيرة، كذلك تفادواها.

أيضا، لا بد من تخصيص ميزانية معتبرة للتكوين المستمر المفضي إلى الحصول على الشواهد بدل الإغراق في برامج تكوينية جل ميزانيتها، السيدة الوزيرة، تخصص للإطعام والفندقة، وهاذ الشي هذا راه عشناه ومعروف بطبيعة الحال؛

ثم مراجعة منظومة التكوينات في الخارج وضمان شفافيتها وتكافؤ الفرص بين الموظفين والإعلان عن هذه البرامج بزمن كافي، كايين ناس كيمشيو يديرو (formation) على برا، هاذ الشي خص يكون فيه شفافية وعدالة اجتماعية ويكون فيه النزاهة وما يكونش فيه (باك صاحبي).

ثم انفتاح الإدارة على المكتب الوطني للتكوين المهني ووضع إطار تنظيمي لاستفادة موظفي الإدارة من برامج التكوين المستمر المماثلة للبرامج التي يستفيد منها وزراء القطاع الخاص عبر أداء الإدارة للرسم عن التكوين؛

ثم لا بد تعزيز هاذ الأمر يعني ديال المجزوءات ديال التكوين باش تكون استفادة حقيقة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا المستشار المحترم، شكرا.

السيدة الوزيرة، تفضلي.

عندها طابع مهني يعني عندها علاقة مباشرة بالاختصاصات ديال الإدارة اللي خدامين فيها، كايين 6% اللي هي تكوينات ديال الدعم بحال المكتبيات، بحال تدبير الموارد البشرية والتدبير المالي، وكاينة 2% ديال تكوينات القيادة، هاذ التكوينات كاينة على الصعيد 30.3% على صعيد المصالح المركزية وأكثر من الثلثين ديالها فالمصالح اللامركزية.

بالنسبة للتحويلات الرقمية، كايين أيضا أورش اللي تهتم بالتكوين المستمر في مجال الرقمنة، لأن كيف ما قلت من قبل هذا مجال تينغير بشكل مستمر ومن المهم على أنه الموظفين يقدر يكون عندهم تكوين بطريقة مستمرة، كايين برنامج (e-tamkeen) اللي هو في مجال الرقمنة واللي استافدو منه 1416 موظف لحد الآن.

كايين أيضا منصة "الأكاديمية الرقمية" اللي تكلمت عليها فالجواب السابق واللي هي مهتمة بالموظفين.

هاذ التكوين المستمر هي حاجة مهمة وتنشجعو الموظفين باش ينخرطو فيها لأهميتها القصوى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيدة الوزيرة.

بطبيعة الحال التكوين مهم كيف ما ختمت الكلام ديالكم، ولكن لاحظنا على أنكم كتهتمو بشكل كبير بالرقمنة منذ مجيئكم.

مزيان الرقمنة، ولكن المسألة ديال المحاور الأخرى راه مهمة بما فيها بطبيعة الحال التكوين المستمر، نظرا للأهمية ديالو وراه ختمت بها السيدة الوزيرة.

القضية، بطبيعة الحال، المسألة ديال التكوين باش ياخذ الطريق ديالو العادي والطبيعي، السيدة الوزيرة، لا بد من مراجعة شاملة للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، بطبيعة الحال بمقاربة تشاركية ومن خلالها يمكن تجويد وتحسين خدمات المرفق العمومي.

المسألة الثانية خصنا مراجعة الاستراتيجية الوطنية ديال التكوين المستمر بصفة عامة، هاذ التكوين اللي دويتي عليه، السيدة الوزيرة، مزيان يكون عندنا نربطو التكوين بالترقية ديال الموظفين باش كيمكن نعطيو واحد الحافز وواحد الدافع للموظفين باش يتشجعو على التكوين.

المسألة الثانية، هو إعطاء الأولوية لبرامج التكوين المستمر للموارد البشرية للمرفق العام، علما أن منظومة التكوين المستمر بالقطاع

البيني بين الإدارات.

اليوم، كايئة أكثر من 2000 إدارة اللي تتستافد من هاذ المنصات الرقمية.

مؤخرا عملت الوكالة مع المديرية العامة للأمن الوطني على تطوير خدمة التعريف الالكتروني وإثبات الهوية لفائدة مستعملي الخدمات الرقمية، هاذ الخدمة غادي تمكن باش نزيدو من عدد الخدمات اللي ما تاحتاجش المواطن يمشي للإدارة، يمكن لويأخذ الخدمة عن بعد.

كاين أيضا مشروع البيانات المفتوحة (Open Data)، كايئة البوابة ديال (data.gov.ma) تتعرض عدد من البيانات اللي تنتجها وتتوفرها الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بشكل حرومجانى وهاذ الشي تيدل على الشفافية، اليوم هاذ البوابة عندها أكثر من 33 ألف زائر من 130 دولة.

الوكالة تتطور أيضا عدد من المنصات من أجل التحسيس والتكوين، كايئة مثلا منصة (e-himaya) من أجل.. فاش تنقول تطور راه ماشي تطور هي راه معها شركات ناشئة اللي تيديرو هاذ التطوير، هي اللي تتوفرها بحال منصة (e-himaya) من أجل تحسيس وحماية الأطفال من مخاطر الإنترنت، وهذا عمل تشاركي وثيق لواحد الفئات معينة وتيسمخ الحماية باش الأطفال، الأطفال اللي قدرو يولجوا للأنترنت بلا ما يكونو عندهم خطر.

كاين أيضا منصة "الأكاديمية الرقمية" اللي تكلمت عليها من قبل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة حلييلة مرسل:

شكرا السيدة الوزيرة.

هو في الحقيقة هاذ القطاع أو هاذ الوكالة "وكالة التنمية الرقمية" هي مهمة جدا في إطار التطور اللي كيصرفو المجال ديال الرقميات، بطبيعة الحال فالالاقتصاد المغربي والاقتصاد العالمي بصفة عامة.

نحن اليوم أمام واحد التحول استراتيجي فالمجال الرقبي اللي كتبقوا خصنا نستغل فيه هاذ الفرصة وهاذ الإمكانيات الكبيرة اللي كتوفرها الظرفية الاقتصادية المرتبطة بمجال الرقميات، وكتبقى هاد الوكالة ربما خصها تلعب أدوار اللي هي أكبر ويكون عندها واحد الحضور اللي هو أكبر في كل ما يخص المواكبة ديال الرقمنة ديال الإدارات والمؤسسات العمومية من طبيعة الحال، ولكن أيضا تكون عندها واحد المساهمة فعالة في إطار تطوير مجال الرقميات في المغرب بصفة عامة،

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

الي كايئة اليوم ماشي كلها بالرقمنة، الرقم اللي اعطيت هو أنه الموظفين كلهم تيستافدو من 240 ألف ديال يوم تكوين، هاذ التكوينات 92% عندها علاقة بالطابع المهني اللي عندها علاقة بالصلب ديال الإدارة، في الرقمنة كيتمكن تكون الرقمنة، في وزارة الفلاحة يمكن تكون الفلاحة، ما تديروش تكوينات غير في الرقمنة، كايين أيضا 6% عندها تكوينات الدعم بمكثبات تدبير الموارد البشرية، كايين تكوينات القيادة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال السابع موضوعه: "تفعيل وكالة تنمية الاقتصاد الرقمي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة حلييلة مرسل:

السيدة الوزيرة،

صادق البرلمان في الولاية التشريعية الماضية على قانون إحداث "وكالة التنمية الرقمية" وذلك لدعم "استراتيجية المغرب الرقمي" التي قدمت أمام جلالة الملك نصره الله في أكتوبر 2016، والتي تنص على ترسيخ الحكامة الرقمية، نظرا لما لها من دور فعال في الاقتصاد الوطني.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي حصيلة عمل هذه الوكالة منذ إحداثها؟

وما هو مخطط عملها للسنوات المقبلة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا، السيدة المستشارة، على هاذ السؤال المهم.

تنبغي نذكر بأن وكالة التنمية الرقمية تم الإحداث ديالها بموجب القانون رقم 61.16 الصادر بتاريخ 17 ستمبر 2017، هاد المؤسسة اليوم فيها أكثر من 70 مستخدم، وكالة التنمية الرقمية اللي تتشرف عليها الوزارة ديالنا تتعمل مع عدد من الشركات الناشئة على تطوير تطبيقات وأنظمة معلوماتية موحدة لفائدة الإدارات العمومية، على سبيل المثال: "مكتب الضبط الرقمي"، "الحامل الإلكتروني"، الربط

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

شكرا، السيدة المستشارة، على هاذ السؤال المهم.

إصلاح نظام الوظيفة العمومية عندو أهمية كبرى، لأن كايين موظفين اللي كيقومو بواحد الدور مهم، كايين اللي كيخدمو بتفاني، كيخدمو بقلهم باش يوفرو للمرتفقين، سواء مواطن، أو سواء مقاول، الخدمات اللي خصهم، وكنبغي نوه هنايا بالمجهودات اللي كيقومو بها الموظفين كل نهار.

في إطار الجولة الأخيرة ديال الحوار الاجتماعي، كان عدد ديال الالتزامات ديال الحكومة بالنسبة لموظفي القطاع العام، وكنذكرها مثلا: الرفع من الحد الأدنى للأجور من 3500 درهم، حذف السلم 7 بالنسبة للمساعدين التقنيين، وعدد من الإجراءات اللي تكلمت عليها فالسؤال السابق.

كنذكر أيضا أنه فالسنوات الأخيرة راه وقع واحد الارتفاع مهم في الحد الأدنى للأجور، على أنه الحد الأدنى للأجور في 2007 كان 1586 درهم، و2021 راه 3300 درهم، يعني الحد الأدنى للأجور فالوظيفة العمومية أكثر، متضاعف 15 سنة اللي دازت، وبالنسبة للمتوسط الشهري الصافي للأجور بالوظيفة العمومية انتقل من 5333 درهم 2007 إلى 8237 درهم في 2021، يعني أنه ارتفع بـ 54%.

كايين أيضا الارتفاع ديال الحصوص، غنرفعو، إن شاء الله الحصوص من 33% إلى 36%، وهاذ الشيء غادي يساهم في الرفع من عدد الموظفين اللي تيستافدو من الترقية، كايين إجراءات تشريعية وتنظيمية جديدة لحماية الموظفين والموظفات من الأخطار والأمراض المهنية، غنرفعو، إن شاء الله، نسبة التعويض في حالة العجز وغادي نعملو على تبسيط الإجراءات والمساطر المتعلقة من الاستفادة من هذا التعويض.

كايينة أيضا مراجعة المقتضيات التشريعية المتعلقة برخص المرض المتوسطة أو الطويلة الأمد، بحال، الله يستر، السرطان أو ذيك الأمراض.

احنا خدامين باش نزلو هاذ الشيء، كان واحد الاجتماع مع رئيس الحكومة باش يتدارو اللجان اللي غيسهرو على تنزيل هاذ الشيء، احنا خدامين في صياغة للعدد من مشاريع القوانين، كايين مشاريع القانون بحال ديال الأبوة اللي راه تصادق عليه في المجلس الحكومي، وتنذكر هاذ الشيء في أقل من 3 الأسابيع من الاتفاق الاجتماعي بدينا المجلس الحكومي صادق عليه، وإن شاء الله القوانين الأخرى غادي تيجي في القريب العاجل.

كما تكلمتي، السيدة الوزيرة، قبل قليل عن المواهب المغربية الشابة في قطاع الرقميات، ولكن تكلمتي وقلتي أنهم هوما كيتعلمو بوحدهم، يعني كايين واحد الغياب ديال المواكبة ديال هاذ الثروة البشرية اللي عندنا اليوم، اللي خصها نستافدو منها على أكبر قدر ممكن، واللي ممكن أنها تحدث واحد الطفرة نوعية فالاقتصاد المغربي عبر الاشتغال في كل ما يتعلق بالرقمنة، وكنبقاوا دائما متفائلين بالدور ديال هاذ الوكالة الفتية من طبيعة الحال أنها تقوم بأدوار اللي أكبر في المستقبل من أجل المواكبة الرقمية للتنمية الرقمية داخل بلدنا الحبيب المغرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

تفضلي السيدة الوزيرة في إطار التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

اليوم في التركيبة الحكومية الجديدة، الرقمنة كايين عندها وكالة وكايينة حتى وزارة ديال التحول الرقمي، لأنها ولت وزارة، هذا كيدل على الأهمية الكبيرة اللي تعطيها الحكومة، الوزارة حتى هي كتقوم بعدد من المواكبات بحال الترسانة القانونية، بحال التأطير، بحال الانسجام، بحال هاذ المواهب، كيفما قالت السيدة المستشارة، كايين شي وحدين اللي دارو بلا منواكهم، احنا خدامين باش نواكبوا مثلا على "الأكاديمية الرقمية" فالتكوينات، لكن كايين شي وحدين اللي كيدير وبلا مواكبة، احنا خدامين باش نزيدو نفعلو.. كايين الوكالة وأيضا كايينة الوزارة اليوم اللي كتقوم على هاذ الشيء ديال التحول الرقمي للأهمية القصوى ديالو بالنسبة للدولة ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثامن موضوعه: "إصلاح نظام الوظيفة العمومية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن المعالم الكبرى لإصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، نسائلكم السيدة الوزيرة.

وشكرا.

من الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا، بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص وإنصاف كفاءات القطاع العام التي تم التنكر للعديد منها خلال العشر سنوات الماضية، وتم تغليب الانتماءات الضيقة على تثمين الكفاءات التي أفنت سنوات عمرها وهي تعمل بجهد وتفان من أجل النهوض بالمهام الملقاة على عاتقها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السؤال التاسع موضوعه: "جدوى الساعة الإضافية ومخلفاتها على صحة وجودة حياة المواطنين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد أجمعت العديد من الدراسات والاستطلاعات الخاصة بجدوى الساعة الإضافية ومخلفاتها على صحة وجودة حياة المواطنين، وأكدت الارتباط الوثيق بين إضافة الساعة وبين الاضطرابات النفسية والاجتماعية.

لذا نسائلكن، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي تعتمرون اتخاذها للترجع عن الساعة الإضافية، انتصارا لراحة وصحة المجتمع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بغيت نشكر السيدة المستشارة على طرح هذا السؤال.

في البداية تنبغي نشير على أنه القرار ديال زيادة الساعة والتوقيت الرسمي للمملكة جاء بناء على نتائج الدراسة اللي تنجزت سنة 2018 والتي همت تقييم حصيلة التجربة ديال خمس سنوات من تطبيق

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

تفضلي.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

إن شاء الله منين غادي تقي على الأنظار ديالكم أنا تنثيق باللي غتكون المساهمة ديالكم إيجابية في تفعيل هاذ القوانين لصالح موظفي القطاع العام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فتحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

بادئ ذي بدء يهمننا في الفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب التنويه بمختلف المبادرات التي اتخذتها الحكومة لإعمال مخرجات الاتفاق الاجتماعي، الذي كنا من المساهمين الأساسيين في بلوغه، والذي قبلناه وانخرطنا فيه لما لمسنا فيه من تجاوب مع أغلبية المطالب التي تقدمنا بها إلى الحكومة في مذكرتنا المطالبة.

ولما كانت الموظفة والموظف في قلب نضالات منظمنا العتيدة التي نذرت نفسها للدفاع عنهم منذ أن كانت، فإننا نعتبر أنه أن الأوان لإنصافهم عبر مراجعة عميقة وشاملة لمقتضيات النظام الأساسي العام للتوظيف العمومية، بما يضمن إنصاف هذه الشرائح الهامة من المجتمع التي تعمل وتناضل من أجل استمرار المرفق العمومي وضمان جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

ومن المهم إذن التنويه بمبادرة الحكومة لتعديل هذا النظام الأساسي لتضمينه نتائج الحوار الاجتماعي ذات الصلة به، ولكن هل هذا كاف؟ كلا.

نحن نعتبر أن هذه الحكومة بما اجتمع لديها وتفرق لدى غيرها قادرة على فتح الملفات الصعبة والشائكة ومباشرة الإصلاحات الكبرى، هذا ظننا بها وبمكوناتها.

لا يسمح المجال هنا لتعداد الأعطاب البنيوية التي تتركسها بعض مقتضيات النظام الأساسي للتوظيف العمومية، فقد كتب وقيل عنها الشيء الكثير، ولكن لقد صار لزاما على الحكومة اليوم مراجعته بمنهجية الشمولية لملاءمة مقتضياته مع أحكام الدستور ومع العديد

تفضلي السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيدة الوزيرة،

منذ ثلاث سنوات خلت عارضت الحكومة السابقة الإرادة الشعبية في العودة إلى التوقيت الرسمي للمملكة الموافق لتوقيت غرينيتش، وأقرت بشكل انفرادي إضافة ساعة إلى التوقيت الرسمي طيلة السنة، وقد اعتبر هذا الإجراء من ضمن القرارات اللاشعبية التي احتسبت ضمن الرصيد السلبي للحكومة السابقة، لذلك انعقد الأمل لدى عموم المواطنين والمواطنات أن يحضر صوت الحكمة لدى الحكومة التي أعقبتها لتعود إلى الرشد وتصغي إلى نبض المجتمع، لتقدر موقف المغاربة من التوقيت الصيفي الذي واجهه ولازال يواجه انتقادات واسعة من طرف كافة شرائح المجتمع المغربي، نظرا لتداعياته السلبية على صحة وحياة المغاربة، وخاصة الأطفال والتلاميذ وأولياءهم وعلى النساء العاملات اللاتي يقصدن عملهن في جنح الظلام.

السيدة الوزيرة،

لقد أكدت العديد من الدراسات والاستطلاعات المتعلقة بالساعة الإضافية على أثارها السلبية على نظام الحياة وجودتها، بيد أن هناك ارتباطا وثيقا بين إضافة الساعة وبين الاضطرابات النفسية والاجتماعية التي تصيب الإنسان، كون الاختلال في الساعة البيولوجية لكل إنسان يؤدي لا محالة إلى اختلال الحالة المزاجية والوظيفية له، وقد خرجت علينا الحكومة الحالية في شخص ناطقها الرسمي، بتصريح أكد من خلاله بأن موضوع إضافة ساعة للتوقيت الرسمي مطروح للنقاش في شموليته، مع إمكانية مراجعة هذه الساعة، غير أنه وللأسف الشديد ها هي الحكومة وسيرا على نهج سابقها تتجاهل مطالبه عموم المواطنين والمواطنات بالرجوع إلى التوقيت الرسمي، وتتمادى في اعتماد التوقيت المرفوض شعبيا، مبرهنة بذلك على أنها ليست في مستوى الخطاب الذي تعبر عنه.

فكيف لمن لا ينصت لنبض المجتمع لهب لمعالجة آلامه أن يفلح في بناء الثقة بين المجتمع وتعبيراته، لوضع البلاد على سكة التنمية المنشودة؟

السيدة الوزيرة،

جاء على لسانكم الآن أن الساعة الإضافية مرتبطة بالاقتصاد الوطني وبالمخزون الطاق، فحتى إن سلمنا به جدلا، فلا يمكن أن يكون على حساب الاستثمار في العنصر البشري.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

المرسوم رقم 2.12.126، الصادر في 18 أبريل 2012، والتي تم تغييره بالمرسوم رقم 2.13.781 الصادر في 28 شتنبر 2013.

هاذ الدراسة شملت عدد من المجالات بحال الطاقة، الصحة، التربية الوطنية، الأمن العام، النقل، الاستهلاك الداخلي، الأثر الاقتصادي.

في هذا الإطار، الدراسة بينت بالي هاذ التوقيت جاء (GMT²+1) كيسمح باش نوفرو واحد القدر مهم من الطاقة، واحنا نعرفو على أن هاذ الطاقة عندها واحد الأهمية كبيرة، خصوصا في هاذ التداعيات الدولية، نظام الإنارة العمومية ما عندوش علاقة بالتوقيت.

هاذ التوقيت تيمكن أيضا من انخفاض انبعاث غز ثاني أوكسيد الكربون، وهاذ الشي تينقص من الأثار السلبية المرتبطة بتلوث البيئة على صحة المواطنين.

في إطار المواكبة ديال هاذ التوقيت، اتخذت الحكومة عدد من الإجراءات اللي أعطت مرونة في التوقيت تتلاءم والخصوصيات المجالية لمختلف جهات المملكة، حيث تم إصدار المرسوم رقم 2.18.88 اللي تينص على أنه يمكن لرؤساء الإدارات والمسؤولين التابعين لهم منح تسهيلات خاصة للموظفين العاملين تحت إمرتهم، إذا اقتضى الأمر ذلك، توخيا للمرونة في وقت الدخول إلى العمل، شريطة مراعاة العمل اليومي، يعني الرؤساء في الإدارات إلى شافو بأن الموظفين ما تيوالهمش ذاك التوقيت هذا، يمكن لهم يعطيو مرونة شريطة على أنه عدد ساعات العمل يكون محترم.

واحد السؤال اللي تيجي مهم أكثر هو أنه الدراري الصغار اللي تيمشيو للمدرسة التوقيت ديال المدرسة، في هاذ النطاق وزارة التربية الوطنية أصدرت مذكرة رقم 158/18 بتاريخ 2 نونبر 2018 اللي أعطت الصلاحية للسيدات والسادة مديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين التنسيق مع السادة الولاة باش يعطيو واحد المرونة في أوقات الدخول المدرسي، وهاذ الشي تفعل في أرض الواقع، مثلا:

- في جهة بني ملال-خنيفرة الدخول هو: الثامنة والنصف؛

- في جهة-درعة-تافيلالت الدخول هو: التاسعة؛

- في جهة الداخلة-واد الذهب هو: التاسعة؛

- الشرق: الثامنة والنصف؛

- فاس-مكناس: الثامنة والنصف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف ابدي:

السيد الوزير،

نسائلكم على حصيلة الموسم الفلاحي؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الجفاف واقع قائم، ومؤشرات الموسم الفلاحي غير قابلة للتحقيق،
فماذا أنتم فاعلون السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاومات
المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الصغير:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن وضعية الموسم الفلاحي الحالي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري
الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة.

ونتقل للأسئلة الموجهة لقطاع الفلاحة والصيد البحري والتنمية
القروية والمياه والغابات، حول "حصيلة الموسم الفلاحي"، والتي
تجمعها وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه:
"حصيلة الموسم الفلاحي الحالي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

السيد الوزير،

نسائلك على الموسم الفلاحي الحالي والحصيلة ديالو؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه: "حصيلة الموسم الفلاحي الحالي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة
لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

نفس السؤال، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه: "مستجدات الموسم الفلاحي" دائما.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة
والتعددية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مستجدات الموسم الفلاحي
الحالي والإجراءات الحكومية لمواجهة تحديات الفلاحة المطروحة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم

وفي هذه الظرفية واصلت الحكومة العمل بكل مجهود لتوفير الظروف المواتية والآليات الكفيلة للتخفيف من أعباء الفلاحين ومواكبتهم، وخاصة الصغار منهم، وكذلك تمويل الأسواق الوطنية بكل المنتوجات بصفة مستمرة ومتواصلة، وهكذا تعمل الوزارة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواكبة كل مراحل وفصول الموسم الفلاحي الحالي: تنزيل البرنامج الاستثنائي للحد من آثار العجز الحاد لتساقطات المطرية عن النشاط الفلاحي، تنزيل المشاريع المبرمجة في إطار استراتيجية "الجيل الأخضر"، تبعا لبرنامج العمل السنوي للاستراتيجية، وكذلك باشرنا العمل للاستعداد للموسم الفلاحي المقبل والتي نتمنى من الله العلي القدير يباش يكون موسما مواتيا وأحسن ظروف من هذا الموسم.

فبالنسبة للسياق الدولي والتأثير ديالو على عوامل الإنتاج، هذه الظرفية الدولية المتأزمة التي نتعرفو بأنها السبب ديالها الأول هي الجائحة ديال كوفيد، ثم جاءت الأزمة ديال أوكرانيا وروسيا وما تبعها من تحركات وتقلبات جيوسياسية، فهاذ الثني تسبب في الارتفاع ديال أسعار الطاقة أولا، ارتفاع في الأسعار ديال الشحن الدولي، وخصوصا اضطرابات في سلاسل الإنتاج والإمدادات العالمية.

هذه العوامل أدت إلى ارتفاع أسعار كل المواد بما فيها المدخلات ديال الإنتاج الفلاحي، السوق الدولية، وبالتالي أثرت على السوق الوطنية.

فبالنسبة للأسمدة التي تأثرت كثيرا، خصوصا الأسمدة الأوزوتية، كان فيها واحد الارتفاع مهول على الصعيد العالمي بسبب الارتفاع ديال الغاز الطبيعي، فبالنسبة للأسمدة المركبة من الفوسفور لم يطرأ عليها أي تغيير بالنسبة للأثمنة في السوق الوطنية، لأن المجمع الشريف للفوسفات منذ فاتح يوليوز 2021 كي عمل على التوزيع ديال المواد الأولية لاستقرار الأثمنة في السوق الوطنية، طبعا احنا كنعرفو كاين هناك بعض المضاربات في الأسواق.

سير الموسم الفلاحي الحالي، فالظروف المناخية والتدبير ديال الموفورات المائية فمنذ البداية ديال السنة عرفت بلادنا التسجيل ديال 200 ملم من التساقطات منذ شتنبر بواحد النقص ديال 44% بالنسبة لسنة عادية اللي هو المعدل ديال 30 سنة الماضية، فعدادت الأمطار والحمد لله منذ الأوائل ديال مارس، فخلال شهر مارس وأبريل كانت هناك أمطار اللي كتمثل أكثر من 60% من مجموع التساقطات اللي عرفت بلادنا، وهاذ الأمطار ساهمت في تحسين الغطاء النباتي وضمان السير الجيد للزراعات الربيعية خصوصا، كما عرفت الحبوب في المناطق المواتية البيورية يعني (Bour favorable)، خصوصا في الشمال ديال البلاد واحد الانتعاش جيد، مما أدى إلى تدارك نسبي في الإنتاجية في هذه المناطق.

ويتبين من خلال تتبع الغطاء النباتي عبر الأقمار الصناعية بأن هذه السنة ستعجه باش تكون شبيهة بالموسم الفلاحي ديال 2015-2016.

وعلى مستوى حقينة السدود الموجهة للفلاحة، مازال العجز كبير

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

واجه الفلاح المغربي خلال هذه السنة تحديات وصعوبات كبيرة، أهمها النقص الحاد في التساقطات المطرية، بل وحتى غيابها خلال شهري يناير وفبراير، مما أثر على المردودية التي تراجعت حسب بلاغ الوزارة بنسبة 69% في سلسلة الحبوب، وعلى العموم فقد توقعت الوزارة تراجع القيمة المضافة الفلاحية إلى 14% عوض 18% السنة السابقة.

كما واجه الفلاح الظروف الدولية غير المواتية، حيث ارتفعت الأسعار في الكثير من المواد المستعملة في الإنتاج الفلاحي، أثرت بشكل كبير على وضعية الفلاح المغربي.

تساؤلنا السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتخفيف العبء على الفلاح؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات لإجابة على الأسئلة المتعلقة بحصيلة الموسم الفلاحي.

تفضل السيد الوزير.

السيد محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية

القروية والمياه والغابات:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

اتسم الموسم الفلاحي الحالي بظروف مناخية جد صعبة أدت إلى نقص حاد ونقص تاريخي في الموارد المائية، وتزامن ذلك مع سياق دولي متوتر ومتقلب والتي أثرت سلبا على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وزرع التوازنات، بما فيها الاقتصاد الفلاحي العالمي والمنظومة الغذائية العالمية، وهذه الأزمة المتعددة العوامل وذات أسباب خارجية وعالمية طبعا أثرت على نمو الاقتصاد الفلاحي المغربي، وكذلك الاقتصاد الوطني بصفة عامة.

الشتوية، حيث مكنتنا من تمويل الأسواق الوطنية خلال فصل الشتاء وفصل الربيع اللي احنا فيه اليوم؛

الزراعات السكرية: المساحة المزروعة في الشمندر السكري تتوصل حتى 39.000 هكتار والقصب السكري 10.373 هكتار، والتوقعات الأولية تقدر الإنتاج ديال السكر الأبيض بحوالي 380.000 طن، أي تقريبا نفس المستوى مقارنة مع محصول الموسم الماضي اللي كان فيه 388.000 طن، وهاذ الشي رغم الانخفاض في المساحة؛

الزراعات الربيعية: مكنت هاذ الأمطار الأخيرة ديال مارس وأبريل من التوزيع الجيد للزراعات الربيعية والخضروات والفواكه الموسمية وكذا من تطورها في ظروف مواتية. فلحد الآن بلغ إجمالي المساحة المزروعة من الزراعات الربيعية: 234.000 هكتار، وهو ما يمثل 107% من البرنامج المستهدف، وتتوزع على:

- الذرة: 118.000 هكتار؛

- الحمص: 76.000 هكتار؛

- نوار الشمس: 31.000 هكتار؛

- اللوبيا الجافة: 8.600 هكتار.

وبالنسبة لزارعات الخضروات الربيعية: طبعا في المناطق اللي فيها إمكانية ديال السقي، المساحة المرتقبة هي 80.000 هكتار وهمت لحد الآن 60.000 هكتار، يعني 77% من البرنامج وباقي الزراعة من هنا حتى ل 15 يونيو.

أما بالنسبة للحوامض وأشجار الزيتون والورديات والنخيل: اللي تتوجد في مرحلة الأزهار، فالأفاق ديال الإنتاج هي جيدة، علما أنه يرتبط بتطور الظروف المناخية ديال هاذ الشهر ماي، يونيو، يوليو، وخاصة درجات الحرارة وطبعا الإمكانيات ديال الماء وديال الأمطار.

الصادرات: على مستوى الصادرات منذ شتنبر الماضي إلى غاية 18 ماي الأخير، بلغت صادرات البواكير 1.000.370 طن، بواحد الزيادة ديال 10% دون احتساب الصادرات اللي تتمشي إلى إفريقيا عبر الكركرات، ومنها 594.000 طن من الطماطم، أي بواحد الزيادة ديال 15% وهو ما يمثل 43% من إجمالي الصادرات ديال البواكير، يعني الطماطم تمثل في هاذ الصادرات 43% من البواكير.

وبالنسبة لصادرات الحوامض، بلغت 720.000 طن، أي بارتفاع ديال 40% مقارنة مع الموسم الفارط.

الإنتاج الحيواني: بفضول انتعاش المراعي في فصل الربيع وتنزيل البرنامج الاستعجالي للحد من آثار الجفاف عن النشاط الفلاحي وتقديم المساعدات للفلاحين ومربي الماشية، تبعا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، تحسنت وضعية المواشي، وفي هاذ الإطار ديال هاذ البرنامج المحور الأول اللي تهتم حماية الرصيد الحيواني

جدا ومهول، 2 مليار ديال متر مكعب، حيث لم يتجاوز حجم الواردات المائية للسدود الفلاحية 1.4 مليار متر مكعب، إذ بلغ حجم مياه السقي الموزعة خلال هذا الموسم على صعيد كل المناطق السقوية ما يعادل 670 مليون متر مكعب، وعادة يعني المعدل على العشر سنوات الماضية اللي كنستعملوه في الفلاحة هو 3 مليار ديال المتر مكعب.

وفي ظل ندرة التساقطات المطرية ببلادنا وبرسم هذا الموسم الفلاحي، تم اعتماد عدة تدابير استعجالية لمواجهة هذه الحالة وهذا الخصاص حسب الوضعية المائية للدوائر السقوية.

غير نذكر بعض الأمثلة:

• أولا، إعطاء الأولوية للمحافظة على الزراعات الدائمة، يعني خصوصا الأشجار والزراعات الصناعية والبذور المختارة والاقتصار على سقي الأشجار فقط في حالات العجز الحاد في الموارد المائية؛

- ثانيا، تتبع دقيق لتطور الوضعية المائية على مستوى جميع الأحواض من أجل برمجة ومراجعة الخصاص المائي المخصص للري والدوائر السقوية وبرامج المزروعات؛

- حصر وتقييد مساحات الزراعات المستهلكة للماء؛

- تعبئة موارد مائية إضافية، خاصة مياه الآبار في المناطق التي تسمح فيها الفرشة بذلك؛

- إحداث نقط الماء لتوريد الماشية على الصعيد الوطني؛

- استصلاح البنيات التحتية للري التقليدي بدوائر الري الصغير والمتوسط بهدف تحسين نجاعة استعمال مياه الري، مما يمكن من خلق فرص الشغل في المناطق المتضررة عبر أوراش الأشغال المتعلقة بهذه البرامج.

فيما يخص توزيع الزراعات والإنجازات: فالزراعات الخريفية والشتوية، بالنسبة للحبوب بلغت المساحة المزروعة 3.6 مليون هكتار من الحبوب، والتقديرات اللي نشرناها من قبل ديال الإحصائيات غادي يكون عندنا إن شاء الله 32 مليون قنطار بالنسبة للحبوب الرئيسية الثلاث، وهاذ الشي يعني واحد الانخفاض ديال 69% مقارنة بالموسم السابق اللي سجل واحد الإنتاج من بين الإنتاجات القياسية 103 مليون قنطار، ويتوزع هذا الإنتاج حسب أنواع الحبوب 17.8 مليون قنطار من القمح اللين، 7.5 مليون قنطار من القمح الصلب، 6.6 مليون قنطار من الشعير، أكثر من 60% من هذا الإنتاج جاء من المناطق المواتية (le bour favorable) بجتي ديال فاس-مكناس، الرباط-سلا-القنيطرة، وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، وقد تم الشروع في عملية الحصاد، حيث همت إلى حد الآن تقريبا 26.000 هكتار.

زراعة الخضروات الخريفية والشتوية: بالنسبة للخضروات الخريفية والشتوية، خصوصا في المناطق السقوية فقد همت 162.000 هكتار، 102.000 هكتار خريفية و60.000 هكتار من الزراعات

والنباتي وتديبر ندره المياه، تمت عدة إجراءات:

- أولاً، دعم الأعلاف، حيث تم اقتناء 4.6 مليون قنطار من الشعير، توزعت منه لحد الآن 3.1 مليون قنطار لفائدة 800.000 مستفيد، 1.8 مليون قنطار من الأعلاف المركبة، تم توزيع منها 800.000 قنطار لفائدة 70.000 مستفيد؛

- تعزيز السلامة الصحية للقطيع، هاذ القطيع يتميز بوضع صحي مرضي على الصعيد الوطني، بفضل المراقبة الصحية المستمرة وحملات التلقيح المختلفة ضد كل الأمراض والأفات المعدية، وهاذ الشئ كيديرو (l'ONSSA³) بالمجان.

واستعدادا لعيد الأضحى المبارك، تم الانتهاء من العملية ديال الإحصاء وتحديد وحدات التسمين اللي بلغت 24 ألف وحدة، وبدأت المسطرة ديال المراقبة ديالها، خصوصا فيما يخص الأعلاف والحالة الصحية، وهاذ الشئ غيستمري إلى يوم العيد، كما تتواصل العملية ديال ترقيم الأغنام والماعز الموجهة لعيد الأضحى بالمجان، وبلغ العدد المرقم لحد الآن أكثر من 3 ملايين رأس من أصل 7 ملايين مستهدفة.

معالجة خلايا النحل: كيفما كان مبرمج، سنقوم بحملة وطنية لمعالجة خلايا النحل ضد داء (varroase) اللي هو واحد (parasite)، واحد الحشرة، ودعم المربيين ديال النحل على إعادة إعمار الخلايا بعد هاذ الظاهرة ديال الهجرة اللي عرفها هاذ القطاع وهاذ الشئ غيبي فوقتو اللي هو الصيف.

التأمين الفلاحي: بلغت المساحة المؤمنة 1.000.418 هكتار أي 29% من المساحة المزروعة وموزعة على 726 جماعة قروية، والرأس مال المؤمن هو 1.12 مليار ديال الدرهم، وفي شهر أبريل تم صرف الشطر الأول فالتعويض ديال الضياعات المنكوبة، فقد تم الصرف ديال 360 مليون درهم لتعويضات واحد المساحة ديال 500 ألف هكتار على مستوى ديال 304 جماعة اللي كانت منكوبة، وهاذ الشئ عوض شهر يوليوز اللي عادة كان كيتم فيه هاذ التعويض.

الشطر الثاني هو قيد الدراسة والقيمة ديالو هو 49 مليون درهم، وكهم واحد المساحة ديال 62 ألف هكتار على المستوى ديال 47 جماعة.

تخفيف الأعباء المالية على الفلاحين والمهنيين من طرف القرض الفلاحي: فالمجموعة ديال القرض الفلاحي وضعت واحد المنظومة شاملة لمواكبة هاذ البرنامج لمعالجة المديونية ديال الفلاحين لاستحقاقاتهم المقبلة، دراسة إعادة تصنيف المديونية وتمويل الاستثمارات الجديدة، وقد تم لحد الآن معالجة 5900 ملف بواحد الغلاف مالي اللي القدر ديالو 5.6 مليار ديال الدرهم.

مواصلة استثمارات صندوق التنمية الفلاحية: يواصل تحفييزات للاستثمارات وللإعانات لتشجيع دينامية القطاع، وبلغت الأداءات منذ

يناير إلى الآن 1.6 مليار ديال الدرهم.

مواصلة برنامج ومشاريع الري والتجهيزات الهيدرو فلاحية: لتحسين نجاعة أنظمة السقي، حيث يتم تقديم الدعم للفلاحين خلال هاذ الموسم لتجهيز الضياعات الفلاحية بنظام الري الموضعي، والمساحة المستهدفة هي 45 ألف هكتار بواحد القدر ديال 1.7 مليار درهم.

مواصلة أشغال عصرنة شبكة الري والتحويل الجماعي: بغلاف مالي 530 مليون درهم.

مواصلة أشغال التجهيز الهيدرو فلاحي: لتوسيع المساحات المسقية وخصوصا في سايس، قدوسة، سبو الأوسط 2 على مساحة 36 ألف هكتار بغلاف مالي 1.7 مليار ديال الدرهم.

مواصلة أشغال مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص: وخصوصا في مجال تحلية ماء ديال البحر.

متابعة جهود تحسين خدمة الماء واستدامتها: عبر الرفع من اعتمادات العصرنة ديال شبكات الري والصيانة ديالها، وكذلك مواصلة أشغال استصلاح وإعادة تأهيل دوائر الري الصغير والمتوسط بواحد الغلاف مالي ديال 300 مليون درهم.

إنجازات الفلاحة التضامنية: فخلال الموسمين ديال 2021-2022 الموسمين الأولين ديال استراتيجية "الجيل الأخضر"، تمت مواصلة إنجاز ديال 279 مشروع لفائدة 175 مستفيد، وبلغت الاعتمادات المرصودة في هذا الجانب ديال الفلاحة التضامنية 1.9 مليار ديال الدرهم وكتوزع هذه الإنجازات حسب المكونات على:

- غرس ديال 17.000 هكتار من الأشجار؛

- إحداث وتجهيز 10 وحدات لتثمين المنتوج الفلاحي؛

- تحسين المراعي على مساحة 4100 هكتار؛

- إحداث 110 نقطة من الماء لتوريد الماشية؛

- إنجاز 117 كلم من المسالك لفك العزلة عن الضياعات الفلاحية.

أخيرا، ورش الحماية الاجتماعية: تعميم ورش الحماية الاجتماعية هو ورش ملكي سامي، جعلته الحكومة من بين الالتزامات والأولويات ديال البرنامج ديالها، وهو ركيزة أساسية لتحسين الظروف المعيشية ديال الفلاحة ولا الكسابة والساكنة القروية بصفة عامة، إذن هو أولوية قصوى في إطار استراتيجية ديال "الجيل الأخضر"، قطاع الفلاحة هي.. هي .. الاتصال ومسؤولة على تحديد وتحديث لوائح الفلاحين المستفيدين وتزويد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بكل المعلومات، فالفلاحة المستفيدين هم 1.6 مليون فلاح والأسر ديالهم طبعاً، ولحد الآن تم تحديد لائحة أولية تضم 1.1 مليون فلاح تم التبادل ديالها مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبعد العملية ديال التأكد من الموثوقية تيبليغ عدد الفلاحة المسجلين 800.000 فلاح،

³ Office National de Sécurité Sanitaire des produits Alimentaires

ثقتنا فيكم كبيرة وواتقون في فريق التجمع الوطني للأحرار بالتجربة والحكمة المطلوبتين منكم، وستقومون على حل كل الإشكاليات التي تعترضكم وعلى رأسها العجز المائي الذي تبدلون فيه مجهودات جبارة من أجل الاقتصاد في.. تعميم دعم السقي بالتنقيط ومواصلة ورش إصلاح السواقي، لأنه بالفعل لا ندبر هذه المادة الحيوية بالشكل اللائق، فهناك مليارات من المياه تضيع، وهذا هو الإشكال الحقيقي، خاصة بعد توقف الاستثمارات في مجال بناء السدود، والتي خلقت لنا عجزا مائيا غير مسبوق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

السيد الوزير،

فعلا الموسم الفلاحي صعب وجاف، ولكن باستثناء سلسلة الحبوب التي عندها ارتباط وانتظام بالتساقطات المطرية، فالحصيلة كانت إيجابية على مستوى جل السلاسل، بفضل التعبئة الشاملة ديال الفلاحين وبفضل عمق ومتانة الاختيارات الاستراتيجية ديال مخطط "المغرب الأخضر" التي رفعت من القدرات الإنتاجية والتنافسية ديال الإنتاج الوطني، ورفعت من قدرة صمود الفلاحة المغربية أمام الأزمات، الشيء الذي اعطانا اليوم فهاذ الظروف الصعبة على المستوى الوطني هاذ الوفرة بشكل كافي منتظم، متنوع وبأثمنة - وأؤكد جيدا عند الفلاح - جد مناسبة، وعلى المستوى الدولي خلى بلادنا تتموقع في مجالات مرتبطة بالتشارك والتبادل كشريك قوي مستدام وذو مصداقية.

فعلا، موسم استثنائي، تدابير متخذة ضمن المبادرة الملكية استثنائية كذلك، فمؤسسة القرض الفلاحي مشكورة بادرت إلى تليين المعاملات المالية مع جميع الفلاحين خلال تأجيل مستحقات عدد هيكلية الديون العالقة، إعطاء سلفات جديدة، مؤسسة (MAMDA⁴) كذلك بدورها مشكورة بادرت إلى البدء في صرف أكثر من مليار ديال درهم من التعويضات مع بداية أبريل، موسم فعلا استثنائي، صعب تمنناو الحكومة بالتدابير التي غتاخذ تخفف من تداعيات هاذ الأزمة على الموسم القادم، لماذا؟

أولا، ضعف حاد على مستوى واردات السدود في ظل تدهور كبير للفرشات المائية: والحكومة هنا مطالبة بتدارك التأخير على مستويات تعبئة وتنمية وتثمين جل مياه الأمطار وكذلك تحويل ومعالجة وتحلية المياه مع إصلاح شبكات الري.

ومهم بالضبط 868.000 شروعا في أداء المستحقات ديالهم الشهرية. أخيرا، الحصيلة الإجمالية المتوقعة للموسم، كما جاء في السؤال ديال السيد المستشار المحترم، فالتقديرات للنتائج الداخلي الخام كتبين بلي غادي يكون واحد الانخفاض محدود في 14%، كنعقول محدود لأنه التوقعات كان أكثر كان غادي يوصل حتى لـ 20%.

وشكرا جزيلًا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الإله لفجل:

السيد الوزير المحترم،

لقد استمعنا بإمعان شديد لمضمون جوابكم والذي يبقى غني بالأرقام والإحصائيات ويتضمن معطيات مهمة تثبت باللموس حجم الجهود التي بذلتها وتبذلها وزارتك، منوهين باسم الفريق بالعمل الجبار الذي تقومون به، مشيدين بالتدبير المحكم الذي طبعه السيد رئيس الحكومة وتواصلون إنجازهم، مؤكدين على أهمية نتائج مخطط "المغرب الأخضر" ولله الحمد ظهرت في وقت الأزمات التي عشناها ويعيشها العالم بأسره، بحيث نجد أن أسواقنا زاخرة بالمنتجات الفلاحية، في الوقت الذي تجد فيه دول قوية اقتصاديا يقف سكانها في شكل طوابير لأخذ المؤونة.

السيد الوزير،

نتائج مخطط "المغرب الأخضر" مشرفة، مكنت من الإنتاج الوافر والتنوع في مختلف سلاسل الإنتاج، باستثناء الزراعات الخريفية الشتوية كالحبوب التي عرفت انخفاضا بنسبة 69% مقارنة مع الموسم السابق بفعل الظروف المناخية وشح التساقطات المطرية التي عرفناها، مشيدين بالبرنامج الملكي لدعم الفلاح والمقدر بـ 10 ملايين (المقصود: ملايين) درهم، والتي خصصت لدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية الفلاحية الخاصة بالفلاح الصغير والمتوسط وتوفير الأعلاف، وعلى رأسها الشعير، مؤكدين على ضرورة تسريع وتنزيل المشاريع المبرمجة في إطار استراتيجية "الجيل الأخضر" وتعميم مناطق واستفادة ومواصلة دعم الفلاحين الذين تأثروا سلبا من تداعيات تأخر التساقطات المطرية.

مع اقتراب عيد الأضحى المبارك، نثمن عاليا في فريقنا بالإجراءات التي تقومون بها على قدم وساق لانتهاء من عملية الإحصاء وتحديد وحدات التسمين وتشديد المراقبة الصحية وتوفير مختلف الأعلاف الضرورية والتوريد والتطبيب إلى غاية يوم العيد.

⁴ Mutuelle Agricole Marocaine d'Assurances

المواد الأساسية التي هي القمح والذرة والصوجا والتي تستنزف احتياطي العملة الصعبة، السيد الوزير.

اللي تيدخلو الحوامض والأشجار المثمرة من العملة الصعبة تيديه لنا القمح والذرة والصوجا، وهو مشكل من جهة تيشكل ضغط كبير على ل احتياطات بلادنا من العملة الصعبة، من جهة ثانية تهديدا للفلاحين، خصوصا الفلاحين الصغار، والقدرة الشرائية للمواطنين.

وفي تقدير للفريق الاستقلالي فإن نجاح الحكومة في مواجهة التحديات المطروحة تستوجب التركيز على المعضلات الأساسية، منها على سبيل المثال:

المعضلة الأولى، السيد الوزير، ترتبط بمشكل تسويق المنتوجات الفلاحية وضعف ولوج الفلاحين الصغار إلى الأسواق، وهو ما يستوجب تسريع عملية رقمنة سلسلة تسويق المنتجات الفلاحية من أجل تمكين الفلاحين من الحصول على أعلى معدل ربح من عائدات منتجاتهم بما لا يمس القدرة الشرائية للمستهلك؛

المعضلة الثانية: ترتبط بارتفاع أسعار بعض عوامل الإنتاج والنموذج قطاع الدواجن بسبب الارتفاع المسجل على مستوى الأدوية المعالجة وأثمنة الأعلاف وثمان الفلوس اللي رجع السوق، السيد الوزير، كان يشتريها بـ 2 دراهم، 3 دراهم دابا أصبح 6 دراهم، العلف 3.5 دراهم أصبح بـ 6 دراهم..

النتيجة، خسارة ملايين الدراهم للفلاحين، خسارة كبيرة، السيد الوزير، المنتجين، وضرب القدرة الشرائية للمستهلك.

السيد الوزير،

لدينا كامل الثقة في كفاءة الحكومة، ونحن على يقين على أن هاذ الحكومة قادرة على تجاوز مختلف التحديات المطروحة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد يوسف أذي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، ونحن نتحدث عن حصيلة الموسم الفلاحي، لابد من التنويه بالمبادرة الملكية، التدخل ديال صاحب الجلالة كان حاسما في تقلييل وطأة السنة الصعبة على الفلاحين، خاصة منهم الفلاحين الصغار.

السيد الوزير،

واحنا نستمعو للحصيلة اللي قدمتها ديال الموسم الفلاحي، نستوعب على أنه بلادنا تتجتاز سنة صعبة، زاد من الصعوبة ديالها

ثانيا، نقص على مستوى البذور المختارة: والحكومة هناك كذلك مطالبة بالإعلان المبكر على الثمن المرجعي، أثمنة مشجعة لقطع الطريق على المضاربين، مع الرفع من تسبيقات المكثرين لتشجيع زراعة الحبوب.

ثالثا، الارتفاع غير المسبوق لتكاليف الطاقة والأسمدة الأوتوتية: والحكومة هنا كذلك مطالبة من خلال الدول المستوردة للفوسفات والمنتجة للأسمدة الأوتوتية لتمكين الفلاحة المغربية من هذه الأخيرة بأثمنة معقولة.

رابعا، إسرار بتوقيع وتنزيل الاتفاقيات المبرمة في إطار الجيل الأخضر مع مختلف التنظيمات المهنية وإعفاء استثمارات الطاقة الشمسية من (TVA⁵) وكذلك الإسراع بتوقيع الاتفاق المشترك الخاص بإعانات السقي الموضوعي، وفي انتظار أطار الخريف يبقى على البرنامج الوطني لإنقاذ الماشية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بولعيش:

بداية، نشكركم السيد الوزير، على ما تفضلتم بعرضه من معطيات وأرقام بخصوص الحصيلة ومستقبل القطاع الفلاحي ببلادنا.

ومما لاشك فيه، السيد الوزير، أن المجهودات التي تبذلها الحكومة الممثلة في القطاع قد أسهمت في تحقيق طفرة كبيرة ونوعية في الإنتاج الفلاحي وفي تحقيق بلادنا الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الفلاحية.

ولكن، السيد الوزير، الحكومة اليوم خصها تزيد المجهودات المبذولة لمواجهة التداعيات الخطيرة للأزمة التي يعرفها العالم، البداية بكوفيد، مروراً بالحرب الأوكرانية الروسية وانعكاساتها على الأسواق والمنتوجات الأساسية، وأزمة الجفاف على المستوى الداخلي، السيد الوزير.

أکید أن هناك مجهودات كبيرة ومبذولة من قبل الحكومة والتي سمحت لنا بخلق هوامش مهمة للتحرك من أجل مواجهة مختلف الإكراهات، لكن بالمقابل فإن ارتفاع أسعار عديد من المنتجات الفلاحية يطرح تحديات كبيرة على بلادنا، وخصوصا مشكل استيراد

⁵ Taxe sur la Valeur Ajoutée

وهذه المناسبة، لا يمكنني إلا أن أؤوه مجددا بالتدخل الملكي السامي لإقرار برنامجا استعجاليا للتخفيف من آثار الجفاف، وهو البرنامج الذي تنطلع اليوم إلى أن تقدموا، السيد الوزير، تقريرا أوليا عن آثاره الملموسة على الفلاح وليس على المنتج فقط، وعن انعكاساته على ساكنة المناطق القروية والجبلية، متطلعين إلى تنوير مجلسنا الموقر من خلال الرأي العام عن مآل مختلف سلاسل الإنتاج، وما هي الاعتمادات المخصصة لكل سلسلة من قبيل سلاسل الحبوب واللحوم الحمراء والبيضاء والحليب، وأيضا، السيد الوزير، قاولتونا أنكم ستعيدون هيكله الفدراليات، لأن واحد العدد كبير منها لا تمثل ولا تغطي الأقاليم المغربية، انتوما تتعرفو خصوصا مثل "مغرب الحليب"، الفدرالية فيها 5 الناس، وتعهدتو، السيد الوزير، أنكم ستعيدون الهيكله ديالها وشكرا، ما تنساوش.

ثانيا، كما تعلمون، السيد الوزير المحترم، لقد وضعت المخططات القطاعية من قبيل "أليوتيس" و"المغرب الأخضر" وبعده "الجيل الأخضر" لتحقيق الاكتفاء الذاتي للمغاربة، أولا، ولضمان مخزون استراتيجي لأوقات الأزمات ثانيا، والواقع اليوم هو أمام أول موجة جفاف وتعثر سلسلة الاستيراد جراء الحرب الروسية الأوكرانية، صارت بلادنا أمام مشكل كبير في الأمن الغذائي، رغم ما كلفه مخطط المغرب الأخضر من ملايين على مدى السنوات الأخيرة، ليظهر بالملموس أن الفلاح الصغير وغذاء المغاربة كانوا أكبر المغيبيين في هذه المخططات، ناهيك عن كلفته المائية، فضلا عن غياب مقارنة استباقية لخلق مخزون استراتيجي يحتاجه المغاربة في وقت الحزة، وهو ما نبه له جلالة الملك محمد السادس نصره الله منذ 8 أشهر خلال افتتاح البرلمان.

ثالثا، في الأخير، وفي نفس السياق، لأبد من مساءلتكم عن حصيلة مآل برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، ونحن على بعد أشهر من نهايته، فهل سيتمدد وكيف وبأي صيغة؟

وماذا عن مصير ما تبقى من برامج في ظل سياسة التقشف المفروضة والمطلوبة رغم أن الحكومة تتمدد في عنادها ضد واقع يتجاوز الجميع وضد مطالب المغاربة المشروعة بمراجعة القانون المالي المبني على مؤشرات وفرضيات متجاوزة للظرفية الاقتصادية والاجتماعية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب.

المستشار السيد أحمد الصغير:

أشكركم، السيد الوزير المحترم، على جوابكم الغني بالمعطيات والأرقام وعلى الجهود الكبيرة التي تعطونها لهذا القطاع الهام

الأزمة الجيوسياسية التي في أوروبا والتي تتحتم اليوم على الحكومة أنها تراجع الأولويات ديالها في المجال الزراعي، مطالبة الحكومة بدعم البحث العلمي، مطالبة بتمثين الموارد المائية ومطالبة بتدبير الندرة التي تعانين منها في هاذ الإطار.

طبعاً ملي تنشوفو البرنامج ديال الدعم الفلاحين عندو مجموعة ديال الملاحظات، أساسا فيما يرتبط باللا عدالة المجالية في تمكين الفلاحين الصغار من الأعلاف، وسجلنا أنه عدد من المناطق، السيد الوزير، ما تعطاش فيه الدعم ديال العلف المركز المخصص للأبقار، تعطى فقط الشعير، نعطي على سبيل المثال الإقليم ديال الشاون على سبيل المثال لا الحصر.

بغينا نعرفو، السيد الوزير، هاذ يعني المقاييس المعتمدة في توزيع هذه الأعلاف وفي تحديد الفلاحين المستفيدين منها على سبيل التدقيق.

أيضا، نقطة أساسية التي تحدثو علمها، السيد الوزير، وهي الزراعات الربيعية وما تحدثوش على زراعة ربيعية مهمة في البلاد ديالنا التي هي الزراعة ديال الكيف، اليوم مع كامل الأسف يفرض على المزارعين ديالنا في مناطق جبالة والريف أنهم يمارسو هذه الزراعة هذه السنة خارج الإطار ديال القانون، بالتكلفة الاقتصادية ديالها، بالتكلفة الاجتماعية، بالتكلفة الأمنية، فكنا نساءلو الحكومة حول الأسباب ديال التأخير في بلورة النصوص التنظيمية لتنزيل القانون ديال تقنين نبتة الكيف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة في هذا إطار التعقيب للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الله مكاي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تفاعلا مع مضامين جوابكم نود في الفريق الحركي تقديم بعض الملاحظات والاقتراحات:

أولا، لا خلاف، السيد الوزير، أن السماء لا تمطر هذه السنة كما ينبغي وأن البوء والغلاء لهما أسباب عالمية، ولكن يبقى السؤال الكبير عن دور الحكومة، والتي بالمناسبة لها امتداد سياسي في كل الجهات ومجمل الأقاليم والجماعات، فأين تتجلى أسس الدولة الاجتماعية في مبادرة الحكومة للتخفيف من آثار البوء والغلاء وشح السماء على أرض الواقع وليس في التصريحات والأرقام الخداعة؟

المبادرات والمشاريع التي تطلقونها في سبيل تطوير منظومتنا الفلاحية والرقى بها، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم المفصل.

لكن الوضع الذي أصبح يعيشه الفلاح في ظل هذه المتغيرات يدعو إلى القلق، ويقتضي منا التفكير بعمق لإيجاد حلول جذرية، باعتبار تكاليف الإنتاج خلال الموسم الفلاحي الجاري تفوق بكثير مردودية القطاع، ولهذا يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعطيات:

أولا، غلاء أسعار الحرث والأسمدة والبذور والمبيدات، البذور مثلا عرفت ارتفاعا في الأسواق الدولية تجاوز 500 دولار للطن، و8000 درهم للطن ببعض الأسواق المحلية؛

ثانيا، ارتفاع أثمان خدمات الحصاد مقارنة مع السنوات السابقة، حيث بلغ سعر الحصاد للهكتار الواحد ما بين 500 و600 درهم وجمع قطاع التبن اللي هو البال ما بين 5 و6 دراهم للقطعة، قبل كان بـ 2 دراهم، العام اللي فات، حيث أن ارتفاع تكاليف هذه الخدمة حسب أرباب وملاكي آلات الحصاد مرتبط أساسا بالغلاء الحاصل على مستوى أثمان قطع الغيار والمحروقات ومشتقاتها؛

ثالثا، الفلاح، السيد الوزير، وبالرغم من المجهود الذي بذلته الحكومة، سواء من خلال طرق الدعم المعتادة أو من خلال الدعم الاستثنائي لبرنامج مكافحة آثار الجفاف، سواء ما تعلق بالتمويل والقروض أو ما تعلق بالدعم المباشر للعلف وحتى التعويضات المحددة من طرف التأمين الفلاحي، تبقى تحت التأثير السلبي لارتفاع أسعار عوامل الإنتاج، ولاسيما الطاقة والكازوال بالأساس، لهذا نلتمس من سيادتكم دراسة إمكانية دعم الكازوال الفلاحي بنفس ما تم التعامل به مع قطاعات أخرى، لامتصاص جزء كبير من الضغط على الفلاح.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

باقي لكم، السيد الوزير.. (Régie)؟ تنظن شي 4 دقائق اللي باقية،

والحيوي.

لقد عرف الموسم الفلاحي الحالي تأخرا كبيرا في التساقطات المطرية خلال التساقطات المطرية لشهري مارس وأبريل، التي أدت إلى تدارك في الإنتاجية وإنقاذ بعض الزراعات، خاصة الربيعية منها كما جاء على لسانكم.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم وضع الفلاح والمقاولة الفلاحية في بلادنا، التي أصبحت تعاني من الجفاف الذي أصبح مشكلا هيكليا، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأسمدة بشكل كبير، وهي التي تعتبر من بين أهم المواد الأولية في العملية الفلاحية.

وهذه المناسبة، نأمل منكم، السيد الوزير، العمل بشكل عاجل على تقنين الأسعار المرجعية للأسمدة، لتفادي المضاربات في هذه المادة. وإن كانت التساقطات المطرية الأخيرة أنقذت المراعي في مختلف جهات المملكة، فإن مربو الإبل والماشية في أقاليمنا الجنوبية يعانون من ندرة الأعلاف، وهو ما يتوجب معه تمكين المناطق الجنوبية من كميات أكبر من الأعلاف لتلبية حاجياتهم المتزايدة وتفادي نفوق المواشي.

ونظرا لأهمية نشاط تربية الإبل في جهة الصحراء والتي تدخل ضمن الموروث الثقافي للمكون الصحراوي الأصيل، فإننا نأمل منكم، السيد الوزير، إيلاء الأهمية اللازمة لهذا النشاط الفلاحي ضمن مخطط "الجيل الأخضر"، من خلال استهداف المستثمرين في تربية المواشي بشكل مباشر، وذلك من خلال إقرار تدابير تحفيزية ودعم المقاولات لخلق وحدات لإنتاج الأعلاف بالجهة، مما سيؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وخلق فرص الشغل.

كما نأمل منكم، السيد الوزير، على مواكبة فلاحي وكسابة الصحراء خاصة جهة الداخلة- وادي الذهب باعتبارها من أكبر المساحات بالمملكة بما يقارب 13 مليون هكتار والتي منها 90% صالحة للرعي وأكثر من 30 ألف رأس من الإبل وذلك من خلال:

- رصد اعتمادات إضافية لشراء الأدوية البيطرية المختلفة؛

- خلق وحدتين بيطريتين متنقلتين للتأطير الصحي عن قرب لفائدة

مربي الماشية؛

- إحداث مديرية جهوية للمكتب الوطني للسلامة الغذائية؛

- وخلق مرصد جهوي للصحة الحيوانية بأحد جهات الصحراء؛

- والعمل بشكل مستعجل على دعم سلاسل النقل الخاصة

بالأعلاف في اتجاه الأقاليم الجنوبية، وهذا أحد الوعود التي وعدتم بها الساكنة خلال الزيارة الأخيرة لمدينة الداخلة.

وفي انتظار الإجراءات والتدابير التي نأمل أن تتخذوها لحل هذه المشاكل، نعبر لكم في الاتحاد العام لمقاولات المغرب عن دعمنا لكافة

ما لاحقاش، تفضل.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

بغيت غير نقول بصفة، أولا، أشكر السادة المستشارون.

فالأثمينة ديال البذور إن شاء الله غادي نعلنو عليها في هذه الأيام المقبلة، كذلك الثمن المرجعي، عقود البرامج حتى هي في طور التحضير إن شاء الله، في هذا الصيف غادي يكون التوقيع ديالها مع المهنيين ومع الغرف الفلاحية.

بصفة عامة بغيت غير نقول بأنه بلادنا في هذه الوضعية خصنا نشوفو أشنو كيحجرى في المحيط ديالنا، فالأمن الغذائي لولا "مخطط المغرب الأخضر" و"الجيل الأخضر" الآن لما كان عندنا هذه الوفرة ديال هذه السنة، الحكومة أخذت على العاتق ديالها باش..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نخلوه يجاوب؟

مرحبا، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

بغيت غير نقول بأنه جانب الأمن الغذائي فيه واحد 2 ولا 3 ديال الأبعاد، البعد الأول هو الوفرة، الوفرة لأنه كانت عندنا وفرة في جميع والتنوع ديالها وما عمرو خصت شي حاجة على الصعيد الوطني طول هذا الموسم، وحتى في شهر رمضان.

كاين عندنا الحبوب، والحكومة من الأول أول قرار أخذته الحكومة ملي جات هو هذيك التعويضات على الاستيراد ديال القمح باش الخبز يبقى في الثمن ديالو وباقي مستمر في هاذ الشيء.

هاذو هو ما الإجراءات ديال الأمن الغذائي، كييقي لنا طبعا هذه التقلبات في الأثمينة، احنا متفقين بأنه كاين هناك اليوم.. راه ماشي المستهلك هو اللي كانشوفولو، كانشوفو الفلاح، اليوم هذه هي الإشكاليات اللي عندنا في المعادلة، وراه الإجراءات كلها اللي هضرت عليها فما هو اجتماعي وما هو دعم مباشر للفلاح والأرقام اللي اعطيناها راه تتحدث.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوعه: "النهوض بقطاع الزيتون ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار

لتقديم السؤال.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

كما كييعرف الجميع، قطاع الزيتون كيساهم في الناتج الوطني الفلاحي الخام بحوالي 6% لما له من أهمية ومكانة اجتماعية واقتصادية بالمغرب، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات التي تعتمرون اتخاذها لتطوير سياسة هذا القطاع وتجاوز كل ما يعيق نجاحه؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

حظيت سلسلة الزيتون بواحد العناية خاصة في إطار "مخطط المغرب الأخضر"، والآن في إطار الإستراتيجية ديال "الجيل الأخضر" لما لها من مؤهلات مهمة، فهي عندها 65% من المساحة المخصصة لغرس الأشجار المثمرة هي ديال الزيتون، الأدوار متعددة لا في تثمين الأراضي الفلاحية، المكافحة ديال التعرية، الانجراف ديال التربة، التكيف مع التغيرات المناخية، الاستقرار ديال الساكنة وفي المناطق، وكذلك كتشغل واحد العدد كبير فهي توفر 51 مليون يوم عمل في السنة، وكتبلي 19% من الحاجيات الإجمالية من الزيوت الغذائية لبلادنا.

ويهدف تطوير السلسلة عبر التوقيع ديال العقد البرنامج بين 2009-2020 مع المهنيين لبلوغ مجموعة من الأهداف:

- أولا توسيع المساحة باش وصلات 1.2 مليون هكتار مقابل 720 ألف هكتار اللي كان من قبل؛

- وبفضل أولا المشاريع ديال الدعامة الثانية 282 مشروع لفائدة 200.000 مستفيد، التحفيزات الممنوحة في إطار "صندوق التنمية الفلاحية": 970 مليون درهم اللي تصرفت، تضاعف الإنتاج 3 مرات ليصل 1.5 مليون طن، أي بواحد النسبة ديال 175%؛

- انتعاش الاستهلاك الداخلي للزيوت وزيتون المائدة ليصل على التوالي 3.6 و6.1 كيلوغرام للفرد في السنة يعني حاليا؛

- إحداهن حلول مبتكرة من أجل تحسين عمليات التسويق على المستوى الوطني والعالمي، فله الحمد نجد منتوجاتنا الوطنية تصل إلى أسواق عالمية كأسواق أوروبا وأمريكا، بالرغم من المنافسة القوية والراجع بالأساس لدعم هذه الدول المنافسة لمنتوجها بشكل كبير.

هذه السلسلة الواعدة ولها آفاق وما عليكم إلا تشجيعها، ونحن واثقون بأنكم واعون بهذه المسألة ولن تدخروا أي جهد من أجل تطوير هذه...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فالسلسلة ديال الزيتون عندها واحد المكانة مهمة جدا في الإستراتيجية ديال "الجيل الأخضر"، الهدف هو باش نغرسو 300.000 هكتار من هنا على 10 سنين أو السنوات المقبلة باش نوصلو إلى 1.4 مليون حتى 1.5 مليون هكتار على الصعيد الوطني، إن شاء الله، من هنا إلى 2030.

ثانيا، التحفيز والعمل على تحسين الجودة هي من المحاور المهمة جدا، واحنا في تحضير ديال العقدة البرنامج اللي غادي يتوقع مع المهنيين واللي غادي تناول الكل هاذ المواضيع هاذو. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال التاسع موضوعه: "حصيلة مخطط أليوتيس (Halieutis)". الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

- ارتفاع حجم الصادرات من 75.000 إلى 184.000 طن مع رقم معادلة يفوق 2.8 مليار درهم في السنة؛

- تثمان الإنتاج وتحسين الجودة عبر إنشاء 211 وحدة ديال الزيتون وكذلك ترميز 11 علامة مميزة للمنشأ والجودة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدان الوزيران المحترمان،

شجرة الزيتون هي شجرة مباركة وصبورة، والمغاربة في ثقافتهم مهتمون بهذه الشجرة منذ الأزل ويعتنون بها، وأعتقد أننا جميعا نتناول زيت الزيتون، خصوصا عند وجبة الفطور.

السيد الوزير المحترم،

جوابكم يثبت باللموس أهمية الاعتناء بسلسلة إنتاج الزيتون في بلادنا، هناك مجهودات كثيرة ومقدرة تبدلونها من أجل تطوير هذا الإنتاج ودعمه، ولكن بالرغم من كل هذه المجهودات المهمة، خصوصا في عدة أقاليم بالمملكة، نخص بالذكر إقليم شفشاون، إقليم تاونات، إقليم تاوريرت وجرسيف وتازة التي تعرف تنظيم مهرجانات وطنية للزيتون، إلى جانب أقاليم الرحامنة وقلعة السراغنة وبي ملال والحوز، لأن المنافسة شرسة بين هذه الأقاليم، لا من حيث الجودة ولا من حيث المردودية.

وبالتالي نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أن سلسلة إنتاج الزيتون يجب أن تضاعف جهودكم من أجل الاشتغال عليها، فهناك مناطق شاسعة يجب تشجيرها وتشجيع الفلاح على الاستثمار في هذا القطاع، لأنه مشغل، كما جاء في حديثكم السيد الوزير، وذلك بـ:

- توفير سلالات جديدة مطلوبة في الأسواق العالمية وذات مردودية إنتاجية أكبر؛

- إعادة النظر في طريقة الجني وتوقيته والتعامل مع الشجرة المباركة بطرق حديثة؛

- تشجيع الصناعات الغذائية وتأمين المرتبطة بهذه السلسلة، ونحن نعي جيدا تفاني المستثمرين المغاربة في الجودة؛

- تشجيع البحث العلمي من أجل إحداث أنواع جديدة تفاديا لظاهرة التناوب وبغية الرفع من المردودية الإنتاجية؛

السيد المستشار، في إطار التعقيب تفضل.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

السيد الوزير،

حقيقي احنا ما غاديش نجادلوك فهاذ الأرقام وفهاذ المعطيات لأن هي صحيحة، مشروع "أليوتيس" حقق نجاح، لكن كتعرفو، السيد الوزير، ملي جا مشروع "أليوتيس" نزلت واحد الترسانة قانونية ضخمة لتساير هذا، هاذ الترسانة القانونية فيها ما أصاب وما أخطأ، اليوم بعد عشر سنوات خصنا نوقفو ونعطيو بعض الأمثلة:

مديرية الصيد البحري عملت واحد العمل جبار، لكن اليوم يتم تغريم مثلا أبواب المراكب عند المخالفات، رب المركب راه في المنزل ديالو، ربان المركب هو اللي كيمشي يصيد بذاك المركب، هاذ المشاكل هاذي ولت كتخلق صعوبات، وبالتالي هاذ القانون هذا احنا كنا طلبنا أنه يوقع فيه تغيير إما تكون المسؤولية مشتركة بين ربان المركب ورب المركب، أو نشوفو واحد المخرج باش هاذ القانون نصلحوه، وبالتالي ذيك العمل جبار هنا كيضيع لا فيما يتعلق بالمديرية ديال المراقبة ولا في المديرية ديال الصيد البحري.

جينا للمناطق الشمالية، وأنتم كتعرفو قمتم بواحد العمل جبار فيما يتعلق بالنغرو ولكن هناك إشكاليات، بعد عشر سنين مازال البارود فالشمال كيتضرب مازال الصيد غير القانوني، البحر الأبيض المتوسط كتعرفو المستوى ديال التلوث ديالو وإن كان هو (une mer partagée) احنا كنعرفو المشاكل اللي كتعيشها.

نهضرو مثلا على الوكالة الوطنية للتنمية ديال تربية الأحياء المائية، المشروع كان كيهضر على 200 ألف طن، راه وصلنا ل850 طن، هذا إخفاق كبير مع كامل الأسف، الميزانية المخصصة 25 مليون ديال الدرهم كل سنة، عشر سنين استهلكنا 250 مليون ديال الدرهم، الإنتاج اليوم وصل ل27 مليون ديال الدرهم، كنا كتنتاكره على 25 مليار ديال الدرهم ديال الإنتاج، إذن هاذ الوكالة خصنا نراجعو الأمور ديالنا، لاش هاذ الإخفاقات مور عشر سنين ديال العمل؟ واش ما كناش مستعدين؟ واش الأمور ديالنا ما كانتش واضحة؟ واش المناطق اللي مشينا لها نديرو فيها مناطق غير منتجة؟ واش الأنواع ديال الصيد.. هذا إشكال ضخيم تتعيشو الوكالة ديال الأحياء المائية.

ثم بعد ذلك، السيد الوزير، هنا ربما تيغيب القرار السياسي، فيما يتعلق ب (TVA)، الحكومة السابقة كنا تناقشو، كان وزير الصيد البحري آنذاك المشكل ديال (TVA) كان تيغيب القرار السياسي، اليوم، الحمد لله، الوزير ديال الصيد البحري هو رئيس الحكومة، وبالتالي هاذ (TVA) اللي وقع فيها المشكل ديال الصيد البحري تيخصنا نتجاوزو هاذ الموضوع، لأن شكون اللي تيسنافت اليوم ب (TVA)؟ الشركات اللي هي مهيكله، أما الصيد الساحلي والتقليدي اللي تبيع الأسماك ديالو

نسائلكم، السيد الوزير، الحصيلة ديال "أليوتيس" والاستنتاجات؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير تفضل.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فشكلت استراتيجية "أليوتيس" واحد المنعرج حقيقي في تدبير قطاع الصيد البحري منذ الانطلاقة ديالها في 2009 وبدات في 2010، تم تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية هامة، ودفعت واحد الدينامية جديدة على مستوى مختلف الأنشطة وكذلك فكلت واحد الميزانية ديال 8 مليار ديال الدرهم لتمويل المشاريع ومنها أزيد من 1.5 مليار كمنحة للتحفيزات للاستثمار، والاستراتيجية كان لها واحد الوقع جد إيجابي على مختلف الأصعدة، سواء على مستوى المحافظة على الثروات البحرية والاستدامة ديالها، التسويق وما يرتبط به من بنيات تحتية وخدمات، تطوير صناعة الصيد البحري والرفع من التنافسية ديالها.

أهم المؤشرات، بعض الأرقام:

- بلغ الناتج الداخلي الخام إلى حدود 2020، 17 مليار ديال الدرهم، أي بواحد المتوسط ديال النمو ديال 6.8%، وانتقلنا من 5% حتى ل 96% بالنسبة للكميات المصطادة والمفرغة والمديرة بصفة مستدامة؛
- حجم الصادرات بلغ 841 ألف طن في سنة 2020، واحد المتوسط ديال النمو ديال 5.1% خلال العشر سنوات؛

فكذلك، بالنسبة لمناصب الشغل، خلق واحد 127 منصب شغل على السفن ديال الصيد البحري وفي اليابسة 110 آلاف منصب؛

الاستثمارات الإجمالية في مجال صناعة ديال التثمين وهاذ الشي جد مهم هو 5.4 مليار درهم، أي بواحد النسبة بلغت 63%، ما يعكس الثقة ديال المصنعين فالاختيارات الإستراتيجية ديال الإستراتيجية.

وعلى المستوى الاجتماعي، تم تعميم التغطية الاجتماعية والصحية والتأمين الصحي على حوادث الشغل على جميع البحارة ليشمل أيضا الصيادين التقليديين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ما هي الإجراءات المتخذة من أجل تهيئة الاستثمارات الفلاحية المحققة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فمخطط "المغرب الأخضر" أعطى للفلاحة المغربية واحد الرؤية الجديدة، جعلها محرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضع التعبئة ديال الاستثمار في قلب المعادلة ديال التدخل وديال التنمية، وتيشكل صندوق التنمية الفلاحية واحد المحرك فعال فهاذ الاستثمارات، فارتفع الاستثمار العمومي بشكل كبير مما جلب الاستثمارات الخاصة وحسن كذلك من جاذبية القطاع بصفة عامة.

إلى غاية 2020، تم استثمارات بالمجمل ديالها العمومي والخاص بلغت 132 مليار ديال الدرهم، منها 79 مليار ديال الدرهم من الاستثمار الخاص، أي بواحد النسبة ديال 60% مما يعني واحد الدرهم من التحفيز العمومي كيحلب 1.5 درهم من الإستثمار الخاص، ومباشرة بعد إنتهاء ديال المخطط المغرب الأخضر في 2020، أعطى جلالة الملك نصره الله الانطلاقة ديال "الجيل الأخضر"، و"الجيل الأخضر" اللي كيوفر مناخ ملائم لتثمين الإستثمار في القطاع الفلاحي وتثمين كل المكتسبات اللي كانت في المخطط ديال "المغرب الأخضر".

فالإستراتيجية كتبني على 2 ديال الأسس: الأساس الأول هو الأولوية للعنصر البشري عبر العمل على انبثاق واحد الطبقة وسطى فلاحية، الأساس الثاني هو مواصلة دينامية التنمية الفلاحية في ارتباط وثيق طبعا مع التنمية البشرية والاجتماعية عبر عدة محاور:

- تعزيز السلاسل الفلاحية بهدف مضاعفة الناتج الخام من 200 حتى لـ 250 مليار ديال الدرهم؛

- تعزيز الاستثمار في التثمين والتحويل باش يغطي 70%، اليوم ما كنفوتوش 30% ديال التثمين؛

- كذلك، تحسين التسويق وهيكله وتحديث المسالك ديال التوزيع ديال المنتوجات الفلاحية على الصعيد الوطني عبر العصرية ديال 12 سوق للجمل وأسواق تقليدية ومواصلة تحديث المجازر كذلك ومضاعفة المراقبة الصحية؛

- وكذلك تماشيا مع المقتضيات ديال النموذج التنموي الجديد، العمل على الاستدامة ديال الفلاحة وتكون فلاحا مقاومة عبر مواصلة

داخل الأسواق راه ما تيسترجعش (TVA)، هنا تيطرح السؤال أن هاذ الثروة اللي أنتجنا اليوم شكون تيسنافد منها؟ واش مقتسمة بعدالة؟ واش هناك عدالة جبائية على صعيد جميع التراب الوطني وعلى جميع المستويات وعلى جميع الأنواع ديال الصيد أو لا هناك فئة معينة هي اللي استفادت من هذه الثروة؟

إذن هاذ العمل الجبار تيخص التحيين ديال الترسانة القانونية من بعد عشر سنين ديال العمل، لتصحيح ما يمكن تصحيحه والتحيين ديال هاذ العمل هذا في إطار واحد الرقمنة تكون واضحة، نعرفو من استفاد شكون اللي ما استفادشي، شكون هي الفئة اللي خصنا نعاونوها، باش يمكن لنا هذا المشروع هذا هو يبقى قائم الذات وذلك الشي اللي ربحنا كاملين في هاذ العشر سنين ما يضيع لنا شاي، السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فاللي بغيت نقول لك أنه العمل مستمر، فهاذ مثلا الوكالة الوطنية للتنمية ديال تربية الأحياء هي وكالة اللي تخلقت فهاذ القطاع اللي ما كانش عندنا فيه أولا لا تجربة، ثانيا لا إنتاج، فاليوم عندنا تقريبا 260 مشروع اللي هو في طور التنزيل، طبعا الدراسات وباش تيبدا القطاع جديد، كان خصوصاً لعدد مراحل، وكذلك بالنسبة للترسانة القانونية كانت هناك تنزيل واحد الترسانة مهمة جدا، واحنا اليوم نتخدمو مع المهنيين باش غادي يمكن لنا المعالجة للمسائل اللي خصها تعالج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال العاشر موضوعه: "تثمين الاستثمار في القطاع الفلاحي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

هاذ المواد كتعطيك الدولة 80% في الاستثمار، احنا اليوم كنعرفو بأنه هاذ الأمور بعيدين عليها شي شوية ما كنعطالبوش كاع باش نوصلولهاذ لأرقام، ولكن خص اليوم كنعطالب بواحد الطاولة مستديرة للنقاش، لأن المهني عندو ما يقول لأن الفلاح بوحدو كيشغل والمهني كيشغل بوحدو ما يمكنش نوصلولبعض الأمور.

خصنا نقاشو جميعا هاذ الأمور، السيد الوزير، ونوسعو طاولة النقاش، كابين جمعيات اللي تتمثل هاذ المصنعين وكابين جمعيات اللي تتمثل الفلاحة ومستعدين للجلوس للنقاش والوصول للمبتغي، السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الحادي عشر موضوعه: "مراقبة استعمال المبيدات الحشرية في الأنشطة الزراعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد الوزير،

أنتم أدري بالأضرار ديال المبيدات الحشرية، لذا نسالكم أشنو هي الإجراءات اللي ممكن تعتمدو عليها للحد من هاذ الآفة الخطيرة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، تفضلوا.

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فتدبير ومراقبة مبيدات الآفات الزراعية كيحظى بواحد الأهمية بالغة من طرف الوزارة عبر المكتب الوطني للسلامة الصحية والمنتجات الغذائية، هاذ المبيدات كتخضع قبل الاستيراد ديالها والتداول ديالها بالأسواق الوطنية لمسطرة دقيقة للمصادقة من طرف اللجنة الوطنية لمبيدات الآفات الزراعية، والمكتب تطبق الترخيص ديال المبيدات التي

برنامج ديال الاقتصاد ديال ماء السقي، باش نوصلو إن شاء الله للمليون ديال الهكتار اللي مسقية بالتنقيط من هنا ل 2030:

- مصاحبة انتقال الفلاحين لاستعمال الطاقات المتجددة وتحسين تقنيات الحفاظ على التربة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد المستشار التعقيب.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الوزير.

نحن متفقون مع كل ما جاء فالعرض ديالكم، السيد الوزير، وكنعرفو بأن التثمين ديال هاذ المنتج الفلاحي عندو علاقة وطيدة مع الصناعات الغذائية، والصناعات الغذائية اليوم، السيد الوزير، كنعرفو بأن عندها منافسة قوية من عند الدول المجاورة.

هنا، السيد الوزير، كنعرفو بأنه كايين بعض الإشكاليات المطروحة وخصنا نوسعو طاولة النقاش فهاذ الموضوع هذا لأن ملي كنعرفو، السيد الوزير بأنه الفلاح في بعض المواد الأولية وناخذو على سبيل المثال الزيتون اللي كيبيعو الفلاح في أقصى تقدير ب3 دراهم وكيوصل للمصنع ب7 دراهم، كايين واحد 4 دراهم يمكن ضابطة بين الوسطاء، هاذ الوسطاء، السيد الوزير، خصنا نلقاو لهم حل، لأنه ماشي غير المصنع ولا الفلاح اللي كيضيع فهاذ 4 دراهم، يمكن حتى الدولة تضيع فهاذ 4 دراهم لأن ما كنعرفو هوش فين مشات.

كنجيوثاني، السيد الوزير، لبعض الإشكاليات، اليوم ما كايينش الجمارك فال تصدير ولكن جمارك من نوع آخر، لأنه هوما الوثائق الصحية اللي كتعطى بأن كايين بعض الأسواق تطلب وثائق صحية، وهاذ الوثائق الصحية مرتبطة بالأدوية المستعملة داخل البساتين ديالنا.

اليوم خص هاذ الأمور ديال هاذ الأدوية، خصها تدخل فواحد النطاق شي شوية نحاولو نسيطر عليه ونحدوه، لأنه لا يعقل اليوم، السيد الوزير، أنه نلقاو هاذ الأدوية تتباع عند مول المسمار أي (droguerie) وكنعرفو بأن عندنا اليوم الحمد لله وفره فالمهندسين الفلاحيين اللي يمكن يقومو بهاذ المهمة هاذي، وهاذي أمور كلها، السيد الوزير، لازم إلى بغيينا نجحو فيها أنه خصنا نوسعو هاذ الطاولة ديال النقاش، لأنه كايين واحد المنافسة قوية من الدول المجاورة، وكناخذو على سبيل المثال اليوم إسبانيا اللي تتنافسنا فهاذ الميدان ديال الزيتون، السيد الوزير، هي أنه الدولة كتعطيهم بعض المساعدات ماشي مساعدات مادية ولكن كايينة مساعدات في آليات التصنيع، اللي اليوم على سبيل المثال في إسبانيا إلى بغيي تدير معمل ديال تصنيع

الأعلاف الصناعية والمستهلكون للمنتوجات الزراعية والحيوانية، لا حديث لهم إلا عن الإفراط في استعمال المبيدات وغياب الاحتياطات ووجود مبيدات مسرطنة ببلدنا العزيز على قلوبنا، لذا نطالبكم، السيد الوزير المحترم، بسحب من السوق الوطنية واحد اللائحة من المبيدات المسرطنة، أنتم تعلمونها، السيد الوزير، هاذ المبيدات منعها منظمة الصحة العالمية.

هنا نذكركم، السيد الوزير المحترم، أش وقع في هولندا ذاك القرار ديال سحب البرتقال المغربي من الأسواق ديالهم، بغينا المغاربة تيطالبوكم باش تشرحولنا أشنا هو السبب السيد الوزير.

السيد الوزير المحترم،

مجموعة من المغاربة تيتسممو عند تناول الفواكه ولاسيما منها الصيفية، وهنا تنعطي المثال بالبطيخ الأحمر، السيد الوزير المحترم، المغاربة فاش تيدخلو للأسواق (supermarchés) كيبدأو يتساءلوا أشنو غادي نشريو في هاذ المنتوجات الفلاحية؟ أشنو غادي نشريو في الفواكه، الخضر، اللحوم؟ واش نشريو (bio) أو لا نشريو العادية؟ لأنهم ت يخافو من التسمم، هنا جينا نتساءل نيابة علمهم، أعطونا الحل، السيد الوزير، فاش يدخل إلى (supermarché) أشنو غادي يشري؟

السيد الوزير،

في الختام، أشنو هي الإجراءات اللازمة من أجل معاقبة المخالفين منهم الفلاحين والموزعين؟ وأشنو هي الإجراءات اللي غادي تقومو بها لمن إتلاف المحاصيل الزراعية غير المطابقة للمعايير الصحية ولاسيما منها الدولية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير تفضل.

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

غير باش نقول هذاك الشي اللي وقع في هولندا ما خصناش نبقاو نكبزو فيه، لأنه عادي، خصنا نعرفو عادي، لأنه (c'est normale) وهذاك الشي تيكون في التحليلات وماشي غير علينا، البلدان كلها حتى ديال أمريكا المنتوجات ديالها ملي تتمشي لأوربا تيوقع لها تيلقاو فيها عينات، وهذاك الشي راه احنا من البلدان الأقل المنتوجات ملي تتخضع للتحليل تيلقاو المستوى ديال المبيدات ديال (les résidus) تيوصل لذالك المعايير.

(Donc) غير باش نقولو بأنه ذاك الشي كاين عادي، راه غير تنكبزو فيه، ولكن راه ذاك الشي ما شي ميزان لأنه تيبضر بالمنتوج الوطني، والمنتوج ديالنا ماشي أكثر من المنتوجات اللي تتجي من أوربا، باش نكونو

تستجيب للمعايير التقنية المتعارف عليها دوليا، وكذلك يقوم بالمراقبة ديال الجودة ديال المبيدات والمواد كذلك المخصصة المستوردة، مراقبة جودة المبيدات والمواد كذلك عند الاستيراد وعلى صعيد التسويق على الصعيد الوطني، مراقبة الشركات المعتمدة وكذلك نقاط التوزيع والبيع، مراقبة بقايا المبيدات في الخضر والفواكه والنباتات العطرية.

فمنذ 2019 تم العمل على تأهيل وتنظيم بائعي المبيدات عبر تكوينات لضبط أفضل لمساهمهم حيث فاق عدد البائعين المسجلين 1200 بائع بالتقسيط، وكنحاولو التنظيم ديالهم، وفي هاذ.. في إطار التفعيل ديال القرار المتعلق بسجل صيانة وتديبير المنتجات الأولية ذات الأصل النباتي كيحرص المكتب على استعمال هاذ السجل باش تكون عندو (la traçabilité) وتهدف السجل تتبع المنتوجات الفلاحية والتحقق من احترام المعايير الصحية.

فخلال السنتين الماضيتين، قام المكتب بأخذ 3600 عينة للتحليل، وحسب النتائج المحصل عليها تم تسجيل واحد الانخفاض بين سنتين في نسبة عدم المطابقة بالمقارنة مع السنوات الفارطة، وتم كذلك الإجراءات اللازمة في حق المخالفين في هاذ الشي: إنذار الفلاحين، إتلاف 30 طن من المحاصيل، إرسال أكثر من 40 إشعار بالمخالفة للمسؤولين ديال أسواق الجملة، وفي 2022 تمت برمجة أخذ ديال 2500 عينة لتحليل بقايا المبيدات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في البداية، أود أن أشيد بالتدابير اللي تتقومو بها في موضوع تديبير المبيدات، وعليه أنتم أدرى بأضرارها على المنظومة الصحية والبيئية عند سوء استعمالها، الأضرار ممكن تنتقل للمياه، تنتقل للمياه إما سطحية ولا جوفية، تنتقل للهواء اللي تستنشقه.

صحيح أن تديبير المبيدات عندها واحد الخطورة على المنتوجات الزراعية، كلكم تتعرفوها عند سوء الاستعمال ديال هاذ المبيدات.

أنتم لكم أهمية بالغة في هاذ الموضوع هذا، لكن في بعض الأحيان أو بعض الحالات هاذ المنتوجات المستوردة لم تخضع بشكل دقيق لمسطرة المصادقة أمام اللجنة الوطنية لمبيدات الآفات الزراعية وعندنا مجموعة من الحالات السيد الوزير.

السيد الوزير المحترم،

المغاربة ومعهم الفلاحين ومنتجو الأعلاف الصناعية، ولاسيما منتجو

الجمعيات المشرفة على تسيير هته المؤسسات، مؤسسات الرعاية الاجتماعية، بتعاون مع السلطات المحلية والتعاون الوطني ومختلف الفاعلين الترابيين.

وفي إطار الاستراتيجية الجديدة، "جسر" لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، تم تخصيص ميزانية مليون درهم لتأهيل مراكز التعاون الوطني بما فيها الرعاية الاجتماعية والشطر الأول منها غيتم التأهيل ديالو في هاذ السنة وأيضا نشتغل على إخراج المراسيم والنصوص المتبقية لتفعيل القانون 65.15، الذي سيعزز في إطار الرؤية الجديدة لوزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة سيعزز الجودة، الالتقائية، الرقمنة، تنوع الخدمات، وخاصة التأكيد على الإدماج الاجتماعي في المجتمع، وأيضا تشجيع التكفل بالغير داخل الأسر. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيدة الوزيرة.

الأکید أنكم تدركون ما لأهمية مركبات الرعاية الاجتماعية التي تقدم خدمات جلييلة لفئات عديدة من مجتمعنا، وهو ما لمسناه في مضمون جوابكم الذي استعرضتم من خلاله معطيات مهمة، تعكس حجم العمل المنجز بهذه المؤسسات في هته الفترة، وتعكس كذلك مدى الاهتمام الذي توليه الحكومة لهذا القطاع، إلا أنه وللأسف الشديد تعرف العديد من هته المؤسسات وضعية صعبة نتيجة تراكمات فاق من حدتها الأزمة الوبائية التي عرفتها بلادنا، والتي حالت دون تمكين هته المؤسسات من القيام بالدور المنوط بها كما ينبغي.

فمنها مؤسسات قائمة، إلا أنها مغلقة ومنها من تعرف خلا كبيرا في التسيير، إضافة إلى انعدامها في بعض الجماعات التي تحتاج ساكنتها إلى ملك هذه المؤسسات، وخاصة دور الطالب والطلالبة.

ومن جملة هته المشاكل والصعوبات التي تعيق عمل هذه المؤسسات سواء منها الداعمة لمنظومة التربية والتكوين أو التي تعنى بالأشخاص في وضعية صعبة، الصعوبات المالية وصعوبة التدبير، ناهيك عن نقص الموارد البشرية، نموذجا إقليم الجديدة، إقليم تازة الذي تعرفه مؤسساته اكتظاظا يفوق طاقته الاستيعابية المرخصة، إضافة إلى المشاكل الأنفة الذكر.

ففيما يتعلق بالصعوبات المالية، نسجل تأخر المنح المخصصة لبعض هته المؤسسات، بل وتقليصها أحيانا بالإضافة إلى غياب مصادر تمويل مبتكرة خاصة بها، توفر لها موارد مالية قارة لتجاوز التأخير في

بالنسبة للمبيدات، لو كان ذاك الشيء راه ما عمرنا نقدرو نصدرو شي حاجة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، وموضوعه: "وضعية مركبات الرعاية الاجتماعية ببعض مدن المملكة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بودس:

السيدة الوزيرة،

ما هي التدابير والإجراءات الآنية التي ستتخذها الوزارة من أجل التدخل الفوري لمعالجة المشاكل التي تؤرق بال نزلاء مركبات الرعاية الاجتماعية بكافة تراب المملكة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة تفضلو.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

أشكركم على سؤالكم.

فعلا، وجدنا بعض هته المؤسسات، مؤسسات الرعاية الاجتماعية في وضعية متردية، وحاليا توجد 1240 مؤسسة مرخصة للرعاية الاجتماعية، تشتغل في إطار شراكات مع القطب الاجتماعي، خاصة مع التعاون الوطني، منها 1079 التي تشتغل في إطار هاذ الشراكات، وهاذ السنة تم صرف 160 مليون درهم في 2022 لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، ويستفيد منها تقريبا ما يفوق 100.000 مستفيد ومستفيدة.

وأستغل هاته المناسبة للإشادة بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها

عن معايير الدعم المقدمة للجمعيات نسائلكم السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

في البداية أشكر كل جمعيات المجتمع المدني على الجهود التي تقوم بها من أجل تسيير هاذ المشاريع التي بشراكة مع القطب الاجتماعي.

ففيما يخص الآليات ومعايير الدعم، هناك شراكة عبر آلية طلب عروض المشاريع المفتوح على نطاق واسع وأمام كل الجمعيات العاملة في مجالات تدخل الوزارة، وهته السنة تمت رقمنة المساطر، من أجل توسيع الاستهداف بفضل استعمال البوابات الرقمية، مما سيمكننا أيضا من تجميع البيانات لتجويد نجاعة التمويل حسب النتائج المحصل عليها وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

فيما يخص أيضا هناك الشراكات الموضوعاتية مع الجمعيات ذات الإشعاع الوطني لماكبتها من أجل إطلاق برامج تكوين وبرامج تجويد العمل الجمعي، يعني (des certifications)، هاذ التكوينات غادي يستافدو منها الجمعيات، خاصة الجمعيات الصغرى لتحسين الخدمات المقدمة للفئات المستهدفة، كالأشخاص في وضعية إعاقة، النساء، الأشخاص المسنين، الأطفال في وضعية صعبة. وكذلك لاعتماد معيار الجودة ومقاربة التنمية المستدامة، ومن أجل أيضا تشجيع الجمعيات الوطنية على الإشعاع على الصعيد الدولي.

فيما يخص المعايير المعتمدة، هناك لجان محلية تكون فيها المصالح الترابية لوزارة الداخلية، أقسام العمل الاجتماعي بالولايات والعمالات والأقاليم، مصالح التعاون الوطني وفق ما ينص عليه منشور الوزير الأول 7.2003 الصادر بتاريخ 27 يونيو 2003.

على المستوى المركزي بالنسبة للمشاريع التي كتدوز مع الوزارة على المستوى المركزي، هناك لجان التقييم التي فيها لجان تقنية ولجان الإشراف، تظم ممثلين عن المديرية وكذلك ممثلين عن التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، باعتماد جداول التي هي معدة مسبقا للتنقيط.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

أداء الالتزامات المالية للشركاء والمتدخلين في تسييرها، الشيء الذي تعرفه جل هته المؤسسات بإقليم تازة على الخصوص.

السيدة الوزيرة،

إن الخدمات الجليلة التي توفرها مؤسسات الرعاية الاجتماعية في الحواضر والبوادي تستدعي من الجميع تضافر الجهود وإيلاء عناية خاصة بها وبمترقيها، لذلك نقترح في فريق التجمع الوطني للأحرار أن تنخرط الجماعة الترابية في تسيير هته المؤسسات عبر توفير الموارد البشرية اللازمة، مع التزام الوزارة بتكوينهم حتى نتمكن من تطوير مناهج التدخل الاجتماعي المركز والهادف إلى جعل الفعل الاجتماعي التنموي أكثر نجاعة ووقعا على مختلف الفئات الاجتماعية المستهدفة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن الوقت اللي بقى للسيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة الوزيرة، في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا جوابتكم ببرنامج التأهيل ديال هاذ المؤسسات الرعاية الاجتماعية، التأخير ما كاينش راني قلمتها شحال مرة، التأخير 2020 تم الصرف ديال المنح كلها، 2021 كلها، إلى باقين شي ملفات متأخرة لأن عندهم وثائق اللي ناقصة احنا مستعدين نوقفو عليها.

فيما يخص مؤسسات دور الطالبة ودور الطالب، احنا حاليا في إطار الاشتغال مع وزارة التربية الوطنية ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على واحد التصور شامل باش ما يبقاش هاذ الاكتظاظ وباش تكون جودة فالخدمات، سواء فيما يخص الخدمات ديال الإيواء ولكن أيضا المواكبة الاجتماعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني موضوعه: "معايير الدعم المقدمة للجمعيات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

السيدة الوزيرة،

إن طرحنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لهذا السؤال هو جاء نتيجة لتوصلنا بعدد من الشكايات من عدة جمعيات، تمت إحالتها من طرف فريقنا على مؤسسة التعاون الوطني، للأسف لم يتم التعامل معها ولم نتوصل بأي جواب عنها.

وبصرف النظر عن كل هذه الحالات، فإن مقارنة شمولية لإشكالية الدعم العمومي للجمعيات تفرض علينا إبداء الملاحظات التالية:

أولا، على الرغم من المقتضيات الدستورية المهمة التي ارتقت بالجمعيات إلى فاعل أساسي اقتراحا ورقابة ومشاركة في تدبير الشأن العام، إلا أن الواقع يعكس أن هناك عمل كبير يتعين القيام به دون إبطاء.

ثانيا، أمام الكم الهائل من المبالغ التي تصرف من المال العام، فقد بات من الضروري والمستعجل، إعمالا لمبادئ الشفافية وحق المواطن في المعلومة، بات إلزاما أن تعتمد الحكومة لإعداد منصة رقمية، توضح بكل شفافية حجم المبالغ التي تمنح للجمعيات وأوجه صرفها.

ثالثا، على بعض مندوبيات التعاون الوطني عدم الاختباء وراء مبررات بيروقراطية لحرمان الجمعيات التي تعمل مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من الدعم، وذلك نظرا لهشاشة هذه الفئة والعناية التي يجب أن تمنح لها.

رابعا، صحيح أن الجمعيات بحاجة إلى الدعم للنهوض برسالتها، ولكنها - وهذا هو الأهم - محتاجة للتكوين وللمواكبة القانونية.

خامسا، نرى أيضا من المهم اليوم مراجعة المقتضيات ذات الصلة بالجمعيات، وذلك قصد توضيح معايير الدعم العمومي وعقلنة أوجه صرفه وإحاطته بكافة الضمانات كي لا يصرف في غير مواضعه الحقيقية.

سادسا، لقد تم إنجاز ما يكفي من التشخيصات ومن الدراسات حول هذا الموضوع، والزمن الحكومي ضيق بطبعه، لذلك نهيب بالحكومة بكل قطاعاتها اتخاذ ما يلزم من تدابير وإجراءات دون إبطاء من أجل ضمان العدالة المجالية في صرف هذا الدعم، فالخريطة الحالية للدعم العمومي مازالت تعرف نوعا من المركزية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن ندوزو للسؤال الموالي، السؤال الثالث موضوعه: "الاحتقان الاجتماعي لوكالة التنمية الاجتماعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد نور الدين سليك:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول حالة الاحتقان الاجتماعي بوكالة التنمية الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

في البداية أشكركم على السؤال.

لقد استطاعت وكالة التنمية الاجتماعية خلال الأشهر الأخيرة تجاوز الاحتقان الاجتماعي الذي كان يؤثر على مردوديتها وعلى السير العادي للمؤسسة، وحرصا منا على توفير ظروف الاشتغال الملائمة لأطر الوكالة وبفضل مجهودات الوزارة والوكالة، تمكنت الوكالة في دجنبر 2021 من تمكين كل الأطر الذين استفادوا من الترقية منذ 2019 من الحصول على مستحقاتهم المتأخرة، ما اخذواش المستحقات ديالهم من 2019، مع أنهم مرو في سلم الترقية، فتمكنا من تصفية هاذ الوضعية وتمكينهم من الاستفادة من مستحقاتهم، وهذا ما ساهم كثيرا في امتصاص الاحتقان وتحسين ظروف الاشتغال.

أما فيما يخص الجانب المؤسسي، وتماشيا مع أهداف البرنامج الحكومي الجديد لتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية، فقد اشتغلنا في إطار مقارنة تشاركية مع مسنولي وكالات التنمية الاجتماعية، سواء على الصعيد المركزي أو في الجهات خلال الدورة اللي قمنا بها واللقاءات التشاورية اللي قمنا فيها بالجهات، كانت هناك لقاءات معهم، وعلى هامش هاذ اللقاءات تم تدارس تموقع وكالة التنمية الاجتماعية، وتمكنا باش نوصلو لواحد التموقع اللي هو جيد، أننا وكالة التنمية الاجتماعية تشتغل في إطار الالتقائية مع باقي مكونات القطب الاجتماعي، خاصة التعاون الوطني والمعهد الوطني للعمل الاجتماعي، بحيث تشتغل الوكالة في إطار برنامج "جسر للتمكين" لتمكين النساء، لتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة على تأطير الحاضنات الاجتماعية وتوفير التكوين للمستفيدين من هاذ البرامج ديال التمكين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد نور الدين سليك:

بدون شك، السيدة الوزيرة، أنكم تتحدثون عن وكالة التنمية الاجتماعية بدولة أخرى، غير وكالة التنمية الاجتماعية الموجودة في المملكة المغربية الشريفة، ولنا دراية خاصة بهته الوكالة، لأن موظفاتنا وموظفيها ومستخدماتها ومستخدميه هم مؤطرون وموظرون مائة في المائة داخل الاتحاد المغربي للشغل، ولهم مستوى عالي، مستوى جد عالي، يمكن الدولة تعتمد عليهم في كل المقاربات داخل بلادنا، لا في مقارنة النوع ولا في التشييب ولا في العمل، اللي من أجله أسست هاد الوكالة.

لا يخفى علينا، السيدة الوزيرة، على أن هاد الوكالة جاء تأسيسها ضمن باقي مكونات القطب الاجتماعي إلى جانب مؤسسات التعاون الوطني، استجابة للرهانات التنموية الجديدة ديال بلادنا، سواء فيما يخص تنزيل المشروع التنموي الجديد أو فيما يخص بناء مشروع الدولة الاجتماعية التي نصبو إليها جميعا، غير أن هته المؤسساتين لا التعاون الوطني ولا (l'ADS⁶) تيعيشوا واحد الأوضاع، احتقان اجتماعي غريبة ومتميزة جدا، ويبقى التدبير العشوائي للوزارة، السيدة الوزيرة، والمؤسسات التابعة لها هو سيد الموقف.

فاحنا ف 2022 وبعد هاد الدينامية الكبيرة اللي عرفتها بلادنا ديال المد الديمقراطي، مع كامل الأسف مازال مناضلات ومناضلي الاتحاد المغربي للشغل، على الرغم من أنهم كيمثلو مائة في المائة من هاد المؤسسة يحاربون ويحارب العمل النقابي، فأبواب الحوار موصدة داخل (l'ADS) وداخل التعاون الوطني وتقومون بمشاريع، والعقلاء ماذا يقولون؟ (faire sans moi c'est faire contre moi)، العقلاء كيقولو إلى درتي شي حاجة بلا بيا راه كتديرها ضدي، وأنا الشريك الاجتماعي، فرئيس الحكومة يستقبل النقابات الأكثر تمثيلية، ووزير التشغيل يستقبل النقابات الأكثر تمثيلية، وأنتم، السيدة، تستقبلون النقابات التي لا تمثيلية لها، فقط لأنها قريبة من لونكم السياسي، وقد تكونين الوزيرة الوحيدة اللي كتعيش هاد الحالة الشاذة.

فمثلا أكادير، مدينة أكادير التي تدخل زوجكم مشكورا للتسوية الجزئية للمشكل، وصل حد إلى بل أنتم كيفما كيقولو المغاربة كتختنوه، إلى درجة وصل إلى الضرب والجرح في حق مسؤول نقابي في هته المنطقة، لا لشيء لأن الزبونية والمحسوبية هي سيدة الموقف في هذا الباب، وما هاد الأوضاع هي اللي كتشرح وكتبرر، السيدة الوزيرة، تصريحكم فالبرلمان بأن 4000 مؤسسة للتعاون الوطني تيعيش أوضاع

⁶ Agence de Développement Social

هشة، هذا يفسرها..

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، السيدة الوزيرة، ما بقاش عندكم وقت للتعقيب.

السؤال الرابع موضوعه: "وضعية المسنين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد صبيح:

السيدة الوزيرة،

التزمت الحكومة في برنامجها بالعناية لكبار السن لحمايتهم من تقلبات الحياة وضمان كرامتهم، وهو الأمر الذي يدعو إلى التساؤل على الإجراءات المتخذة لتنفيذ هاد الالتزام الحكومي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة تفضلو.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد المستشار المحترم،

كما تعلمون فإن الورش الملكي للحماية الاجتماعية يهدف لتوفير التغطية الصحية لجميع المواطنين، وفهاد الإطار جعل البرنامج الحكومي من الأولوية ديالو لتنفيذ هاد الورش الملكي، وفي إطار أيضا تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، هناك عدة برامج تخص الأشخاص المسنين، منها تفعيل الحماية الاجتماعية، حيث أن أكثر من 2 مليون ديال المغاربة استافدو حاليا من الحماية الاجتماعية منذ إطلاق هاد الورش، وفخلال الاجتماعات ديال مجلس الحكومة تمت المصادقة على عدد من المراسيم اللي دخلت عدد من الفئات بحال الحرفيين بحال الصناعات التقليدية دخلو في إطار الحماية الاجتماعية، وتتعرفو أن في هاد الفئات تيتواجد عدد كبير من الأشخاص المسنين.

وكذلك، هناك أيضا في إطار الورش الحماية الاجتماعية إحداث نظام التكفل المباشر للاستفادة من الخدمات الطبية والعلاج لتقليص الإجراءات الإدارية لاسترجاع المصاريف، كما أشير إلى مردود أو مدخول "الكرامة" اللي هو مبرمج في أفق باش يوصل في أفق 2026 إلى 1000

التقاعد، وبالتالي من أي مصدر عيش يؤمن حياتهم الكريمة.
السيدة الوزيرة،

وفي نفس السياق، ندعو الحكومة إلى دعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهذه الفئة حتى تقوم بالوظيفة الاجتماعية والإنسانية الموكولة إليها على الوجه المطلوب وتجاوز الصعوبات والإكراهات التي تواجهها، سواء على المستوى المادي أو التأطير البشري بما يقتضي ذلك من الإسراع من أداء الدعم الموجه إليها والرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لها وتزويدها بالموارد البشرية الكفيلة بالعناية بنزلائها، مع تسوية الوضعية الإدارية والمالية بالنسبة للعاملات بهذه المؤسسات.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس بطلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، تقدم به المستشار المحترم السيد خالد السطي حول الاحتجاجات التي يعرفها قطاع التعاون الوطني بسبب غياب الحوار مع المنظمات النقابية، وقد أحيل على الحكومة داخل الأجال المحددة، والتي عبرت عن استعدادها للتفاعل مع هذا الطلب.

عليه أعطي الكلمة للسيد المستشار السطي خالد في حدود دقيقتين، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة.

بطبيعة الحال الإشكالية ديال التعاون الوطني مع كامل السف كنا نتمنى ألا تحدث، وأنا نعاود نذكرك، السيدة الوزيرة، احنا فالاتحاد الوطني للشغل في المغرب عندنا واحد المقولة منحوتة: "أبغض الحلال في النقابة هو الإضراب"، الإضراب كيبقى هو آخر حل يمكن نلجؤو ليه، والسيدة الوزيرة، أنا شخصيا في إحدى اللجان سلمتك رسالة ديال 5 ديال النقابات أو 4 ديال النقابات والتممتي باش تستقبلهم في رمضان، ومع كامل الأسف هذا لم يحصل، هاذ الشئ أدى إلى خوض إضراب لأربع نقابات بالقطاع ديال التعاون الوطني، منهم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، لماذا رفضتم الجلوس مع هاذ النقابات السيدة الوزيرة؟ أشنو المشكل اللي كاين؟ بل الأدهى من ذلك هو أنهم مشاو يديرو الدعاية للنقابات بأربعة تسدات لهم الباب ديال التعاون الوطني في حسان، واش ولينا للزمن ديال الرصاص ولا سنوات الرصاص ولا

درهم، فكما أشير إلى أن السياسة الأسرية التي تشتغل عليها وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة أنها ستشجع التكفل من داخل الأسرة بالأشخاص المسنين، وستدعم مفهوم الأسرة المتضامنة.

كذلك، رقمنة الخدمات ستساعد على تفادي التنقل وتبعب الأشخاص المسنين وأيضا نبرمج حملات تحسيسية وطنية لتعزيز التضامن في المجتمع، كذلك نشغل حاليا وكانت عندي لقاء الأسبوع الفارط حول المراكز الخاصة المرصد الوطني للأشخاص المسنين، وفي هذا الإطار نحن سنشجع واحد الشراكة مع الجامعات لتطوير هذا المرصد اللي غيلعب واحد الدور مهم، وكذلك نشغل على خدمات جديدة لإدماج الأشخاص المسنين في أنشطة وبرامج تضامن ما بين الأجيال لفك العزلة عنهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

تفضل، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد صبحي:

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسجل بإيجابية هذه الرؤية الاستراتيجية الجديدة للعناية بهذه الفئة الاجتماعية الخاصة بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون ظروف هشاشة، إن لم نقل حياة صعبة متبوعة بالفقر والهميش والإقصاء وفي بعض المناطق على سبيل المثال الصويرة، وازان، مما جعل الحكومة في برنامجها تقر إحداث المدخول الكرامة، كما قلتي السيدة الوزيرة، الفئة التي تصير أعمارهم إلى 65 سنة من خلال التحويل ليصل إلى 1000 درهم في أفق سنة 2026، وتحويل مبلغ شهري قدره 400 درهم ابتداء من الفصل الرابع من سنة 2021، الأمر الذي يدعو إلى التعجيل بتسريع وثيرة تنفيذ هذا الالتزام من أجل تمكين هذه الشريحة الاجتماعية من دعم قدرتها الشرائية ومواجهة متطلبات الحياة اليومية في ظل الظروف الاستثنائية الصعبة، التي تجتازها البلاد.

السيدة الوزيرة،

إن تحسين وضعية هذه الفئة الاجتماعية وتمكينها من مقاومة العيش الكريم وضمن استفادته من مختلف برامج الحماية الاجتماعية بما فيها أساسا التغطية الصحية الأساسية والولوج الميسر لمختلف الخدمات العمومية يعتبر دعامة أساسية لترسيخ الدولة الاجتماعية التي دعا إليها صاحب الجلالة وجعلت منها الحكومة إحدى أولويات برنامجها بما يضمن تعزيز مبادئ التضامن والتكافل والتآزر وحماية حقوق هذه الفئة الاجتماعية التي تعتبر أكثر حاجة لهذا الدعم والعناية، خاصة وأن حوالي 70% من هذه الفئة لا يستفيدون من نظام

أشنتو تيتسي؟

الحريات النقابية أصبحت مكفولة بالنص ديال الدستور، صحيح خصنا قانون ديال النقابات، نتمناو على أن الحكومة تعجل بيه وتخرج لنا القانون ديال النقابات ويتعطى الهيبة الحقيقية ديال النقابات، هاذ الأمر هذنا خصوصيكون وأنتم فالحكومة خصكم تجريو على هاذ الأمر هذا السيدة الوزيرة.

بطبيعة الحال أنا أعتقد المطالب ديال النقابات راه عندكم فوثيقة، السيدة الوزيرة، إلى بغيتي نعاود نذكرك بها نعاود نذكرك بها، بطبيعة الحال أهم شيء هو مراجعة النظام الأساسي اللي كيرجع ل2003 تجاوز الزمن دبالو، ما كاينش التحفيزات عندهم، بطبيعة الحال النهوض بالأعمال الاجتماعية للمستخدمين إسوة بباقي القطاعات، تسوية ملفات كثيرة منها الأقدمية، منها تسوية المتعاقدين والمستخدمين باش يدمجو، فتح مباراة داخلية لحاملي الشهادات، إدماج أو لا تسوية الملف ديال الدكاترة، وبطبيعة الحال احترام الحقوق والحريات النقابية ما بغيناش نعاودو نقولو، ولكن مع ذلك أصبح مهما، نتمناو السيدة الوزيرة أنك تستاجبي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للحكومة، السيدة الوزيرة في إطار دقيقتين.

تفضلوا.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أتوجه أولا، بالشكر لكل النقابات الشريكة في مؤسسة التعاون الوطني والقطاع، بما فيهم وكالة التنمية الاجتماعية، التي أثنى دورها كشريك أساسي في تطوير القطاع، وكنت السبابة وتشهدون على أنني كنت السبابة لفتح الباب، أنا اللي دعيتكم فالأول وطلبت منكم باش تجيو وتجلسو معايا باش نشغلو على تصور مشترك لجميع مؤسسات القطاع باش نشغلو جميع لتطوير سبل التعاون، وهاذ الشيء كأكد عليه اليوم، لأن هاذ الإحاطة توصلت بيها في آخر أجل، ومع ذلك قبلتها، قبلتها، لأن ما عندي حتى شي إشكال، لأن أنا عندي قناعة داخلية راسخة بأن النقابة شريك أساسي في تطوير القطاع وفي تنمية القطاعات.

السيد المستشار المحترم،

غير تنذكركم بأن التنسيق محمود ومطلوب لبلورة ملف مطلي موحد، ولكن ليس له أي سند قانوني، أنتما تتعرفو ليس له أي سند قانوني في مثل هذه اللقاءات، ومستعدة مع ذلك، مستعدة للتفاعل مع المطالب اللي تكلمتو عليها والتعاون جميعا من أجل إيجاد حلول ممكنة، طبعا في جو يطمعه الهدوء والالتزان والمسؤولية، وحسب - تنأكد عليها - حسب ما تبيحه المساطر التي يخولها القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وهذا نكون قد استوفينا جدول عمل هذه الجلسة.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.